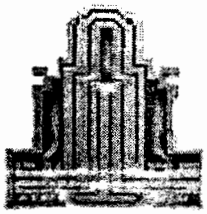

جامعـــــــة آل البيت
كليـــــــــة الآداب والعلوم السياسية
قسم اللغة العربية

ظاهرة العدول اللغوي عند الشاعر أبي العلاء المعري: ديوان اللزوميات نموذجا

"دراسة لغوية أسلوبية"

The Phenomenon of Linguistic Deviation of the Poet Abi Al- Ala'a Al- Ma'arri: Divan of al- luzumiyyat"
(A Stylistic – Linguistic Study)

إعداد الطالب

قصي محمد نايف عبابنة

إشراف الدكتور

إبراهيم السيد

جامعـــــــة آل البيت
كليـــــــــــة الآداب والعلوم السياسية
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان:

ظاهرة العدول اللغوي عند الشاعر أبي العلاء المعري: ديوان اللزوميات نموذجا "دراسة لغوية أسلوبية"

The Phenomenon of Linguistic Deviation of the Poet Abi Al- Ala'a Al- Ma'arri: Divan of al- luzumiyyat" (A Stylistic – Linguistic Study)

إعداد الطالب: قصي محمد نايف عبابنة

إشراف الدكتور: إبراهيم السيد

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1- د. إبراهيم السيد	رئيسا ومشرفا	.....
2- أ. د. عبد القادر الرباعي	عضوا	.....
3- أ. د. محمد حسن عوّاد	عضوا	.....
4- د. محمد الديكي	عضوا	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها بتاريخ.....

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الملخص	ب
المقدمة	د
التمهيد	1
تعريف ظاهرة العدول لغة واصطلاحا	1
ظاهرة العدول عند اللغويين العرب	3
ظاهرة العدول عند اللغويين الغربيين	8
الفصل الأول: العدول الصرفي عند أبي العلاء المعري	20
العدول عن التجريد	21
العدول عن الإفراد	41
العدول عن التذكير	38
الفصل الثاني: العدول التركيبي عند أبي العلاء المعري	80
التقديم والتأخير	81
الحذف	89
الفصل الثالث: العدول الدلالي عند أبي العلاء المعري	110
الحقيقة والمجاز	111
الالتفات	130
الخاتمة	140
المصادر والمراجع	141

ملخص

ظاهرة العدول اللغوي عند الشاعر أبي العلاء المعري

إعداد الطالب: قصي عبابنة

بإشراف الأستاذ الدكتور:

إبراهيم السيد

حاولت هذه الدراسة أن تعرض واحداً من أهم سمات اللغة الأدبية، ألا وهو العدول، وقد حاولت استجلاء هذه السمة في كتب النحو والبلاغة العربية وفي كتب علم المعاني أيضاً.

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العدول اللغوي في لزوميات أبي العلاء المعري، والوقوف على أنماطها، والكشف عن أسرارها اللغوية والدلالية عند أبي العلاء المعري.

وأشارت هذه الدراسة إلى أنه لم تبذل إلى الآن محاولة جادة لوضع مؤلف يتناول تلك الظاهرة بأنماطها المختلفة، إلا ما كان متناثراً في الكتب والأبحاث.

وتسعى هذه الدراسة إلى إبراز تلك الظاهرة ببيان أنماطها المختلفة – التركيبي والصرفي والدلالي– وإبراز ما قيل فيها من آراء والوقوف على دلالة كل لفظ بحسب وروده في سياقه وعلّة ذلك العدول. ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة الوقوف على آراء في أنماط العدول وتلمس بعض المعاني البلاغية والإيحاءات الدلالية.

وقد انقسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول، ففي التمهيد عرض الباحث لمفهوم "العدول" لغة واصطلاحاً، وبين أراء اللغويين العرب والغربيين في هذه الظاهرة، ثم عرضتُ في الفصول أشكال أو أنماط العدول اللغوي في لزوميات المعري.

الفصل الأول تناول الباحث "العدول الصرفي عند أبي العلاء المعري"، مبتدئاً بعرض ظاهرة العدول عن التجريد، حيث درس عدول الفعل المجرد إلى المزيد، ومعاني الزيادات وتم التوصل إلى أن القالب الصرفي الواحد قد يحمل دلالات متعددة، والسياق هو المعيار الأفضل

في تحديد الفعل المزيد ودرس- أيضاً- العدول عن الاسم المجرد إلى المزيد، وبيان مواضع الزيادة والدلالات الإضافية لهذه الزيادة مع ذكر نماذج شعرية لأبي العلاء المعري على ذلك. ثم اتبع ذلك الحديث عن ظاهرة العدول عن الإفراد، وقد أظهرت الدراسة أن العدول عن المفرد قد يكون إلى المثنى أو الجمع، وبينت كيفية العدول إلى المثنى وكيفية العدول إلى الجمع بأشكاله الثلاثة جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير. وعللت الدراسة أسباب الزيادة في المثنى، وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم مع ذكر نماذج شعرية لأبي العلاء المعري على ذلك.

أما العدول عن التذكير، وفيه درس العدول عن التذكير إلى التأنيث وبيان كيفية هذا العدول، وأظهرت أهمية السياق في تحديد دلالية المؤنث، لأن القالب الصرفي قد يعجز - أحياناً- عن الدلالة على التأنيث الحقيقي، رافدا نماذج شعرية لأبي العلاء المعري تخدم الموضوع.

وتناولتُ في الفصل الثاني " العدول التركيبي عند أبي العلاء المعري"، مبتدئاً بعرض لظاهرة التقديم والتأخير، وعرض آراء اللغويين فيها مع ذكر أمثلة على التقديم والتأخير في شعر أبي العلاء المعري، ثم ألحقه بمبحث آخر، وكان يحمل عنوان الحذف، حيث عرض لآراء في هذه الظاهرة مع ذكر الأمثلة.

وخصص الباحث الفصل الثالث لـــ"العدول الدلالي عند أبي العلاء المعري" واقتصرت الدراسة فيه على مبحثين هما: الحقيقة والمجاز، والالتفات، وقد بين الباحث آراء اللغويين في الظاهرتين مع ذكر نماذج شعرية لأبي العلاء المعري.

ثم أنهي البحث بخاتمه تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

مقدمة:

إن من وظائف اللغة تحقيق الاتصال المعرفي بين المتكلمين، وأن هذا الاتصال، كي يتحقق، لا بد من قوانين وضوابط تحكم عملية الأداء اللغوي، التي يقوم بها المتكلمون في كل لغة، لذا كانت مهمة النحاة واللغويين وضع هذه القوانين، ورعايتها، والعمل على استقرارها، وكل ما يخرج عليها من أنماط التعبير ينبغي أن يرد إليها، ويخضع لفاعليتها، وإلا يوصف بالشذوذ أو الخطأ.

ولكن عندما كانت اللغة على مستوى الأداء تخضع للاختيارات الفردية، التي تتأثر بطبيعتها بخصوصية الأداء، وبالظروف المصاحبة له، فقد رأوا أن الصورة المثالية لها أي اللغة لا يمكن أن تتحقق على المستوى الفعلي، إذ أن هناك ظواهر كلامية عديدة، لا تخضع لتلك القوانين بل قد تعارضها؛ ومن ثم لجأوا إلى عملية التقدير النحوي، حتى لا تختل، من وجهة نظرهم، الصورة المثالية التي ارتضوها للنظام اللغوي، فالتقدير النحوي: لا يعدو في الحقيقة أكثر من كونه إجراء أو وسيلة لجبر النقص الذي يشوب ظاهر العبارة، حرصا على مثالية اللغة في النهاية.

وإذا كان الخروج على النظام اللغوي، أو المعيار الذي حدده أصحاب اللغة الواحدة، يقع على مستوى التعبير المادي، والذي لا يعنى صاحبه بأكثر من أداء الفكرة وتحقيق الجانب النفعي للكلام، فإنه من الطبيعي أن يتضاعف هذا الخروج، أو الانتهاك اللغوي في السياق الأدبي والتعبير الفني، حيث يعنى المبدع بالصيغة اللغوية، وطريقة الأداء، أكثر من عنايته بتوصيل الفكرة وتبليغها للآخرين.

ومن هنا قامت فكرة البحث- فإن هذه الظاهرة تسمى عند اللغويين ظاهرة العدول اللغوي، ومن أشهر المصطلحات التي ترجمت إلى العربية وأطلقت على هذه الظاهرة الانزياح

الانحراف اللغوي، وهذا الاختلاط ليس غريبا خاصة إذا علمنا أن هنالك خلطًا أكبر عند أهل هذا المصطلح – وهي تطبيق هذه الظاهرة من أجل الإبانة عن هذه الظاهرة الحديثة؛ فظاهرة العدول اللغوي تبرز الأسلوبية للشاعر وبالتالي تلقي الضوء على أعماله الشعرية. ومن أهم الاسباب التي دفعتني إلى اعتماد لزوميات المعري أنموذجا للدراسة هو الرغبة في تطبيق أشكال العدول اللغوي على شعره ودراسة نصوصه الشعرية. فأبو العلاء المعري شاعر عربي فحل من كبار الشعراء العرب له قدره وأهميته شاعرا وفيلسوفا، ومع ذلك فهو لغوي معروف ومتمكن درس على يديه الكثير من التلاميذ الذين اشتهروا كعلماء بارزين مثل أبي القاسم علي بن المحسن التنوخي وأبي الخطاب العلاء بن حزم الأندلسي وأبي الطاهر محمد بن أبي الصقر الأنباري وأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي وغيرهم كثر. وأقصد هنا في كلامي الشاعر أبا العلاء المعري "رهين المحبسين" الذي تميز كما قلت شاعرا ولغويا وبالتالي فهو شاعر يمكن أن تطبق عليه ظاهرة العدول اللغوي على المستويات اللغوية– التركيبي والصرفي والدلالي–؛ إذ أن أبا العلاء متميز بشخصيته؛ ولعل ذلك يعود إلى فقدانه البصر وهو صغير والذي جعله يلزم بيته كبيرا ويعطيه قدرة على التأمل والنظر في حقيقة الحياة، فنرى ذلك الجانب الفلسفي في شعره وبقية مؤلفاته اللغوية.

إن أبا العلاء شاعر وفيلسوف ولغوي متميز له الكثير من المؤلفات الشهيرة التي تستحق أن تدرس على مستوى اللغة بعامة وفي الجانب الشعري خاصة. وذلك لقلة الدراسات التي تناولت جانب اللغة عنده ولذلك جاءت هذه الدراسة لتستوفي هذا النقص في هذا المجال ولا أقول بأن هذه الدراسة ستسد هذه الثغرة ولكنها ستسهم مع غيرها في رأب هذا النقص.

لقد أفدتُ في هذه الدراسة من المنهج الوصفي الذي يعنى بتحليل النصوص تحليلا وصفيا يتم فيها وصف النص وشرحه، واتباع خطوات مدروسة ومنظمة في معالجة ظاهرة العدول في

شعر أبي العلاء المعري؛ ليتم الاختيار والتجريب عليها. وقد يكون الانتقاء منوعا في كافة أجزاء الديوان حتى لا تنحصر الدراسة على نقطة واحدة، ولتكون النتائج مبنيّة على مسح شامل للظواهر، وبعد الانتقاء تأتي مرحلة الدراسة الخاصة لبعض الحالات، بعد عرض موجز عن نوع العدول. بالرجوع إلى أمهات الكتب ومن أهمها "دلائل الاعجاز" ولم أغفل الإفادة من المراجع الحديثة التي درست العدول، ومن ذلك كتاب" الأسلوبية والأسلوب" لعبد السلام المسدي، وكتاب" علم الدلالة" لأحمد مختار عمر...وغيرها.

أما الدراسات السابقة التي تناولت شعر أبي العرء المعري فلم أعثر على بحث أو كتاب أفرد لدراسة العدول عند الشاعر أبي العلاء المعري لا بل إن الدراسات التي عالجت اللغة عند أبي العلاء المعري تكاد تكون قليلة جداً، ولكن هنالك عدد من الدراسات الموازية التي عالجت ظاهرة العدول مثل:

أ- العدول النحوي السياقي في القران الكريم، عبد الله علي عبد الله الهناري، 2004، اربد، وهي عبارة عن رسالة ماجستير تعالج ظاهرة العدول النحوي في القران الكريم.

ب-العدول عن الأصل في أبنية الكلم حقيقته وبواعثه وأحكامه، المتولي علي المتولي الاشرم، 2003 ، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة: وهي عبارة عن كتاب.

ج-ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، حسين عباس الرفايعة، دار جرير، 2006؛ عمان.

د- العدول عن الأصول في الصرف العربي، مقبل عايد السالم، 2006، وهي أيضاً رسالة ماجستير تناقش ظاهرة العدول من ناحية صرفية.

ه- وهناك أيضاً بعض الدراسات التي عالجت ظاهرة العدول بتسميات أخرى مثل: الانزياح والانحراف.

يقوم البحث على دراسة ظاهرة العدول اللغوي في شعر أبي العلاء المعري، مستعرضا في كل شكل من أشكال العدول شواهد من شعر أبي العلاء المعري، بما يغذي المسألة المطروحه ويوضحها للقارئ، ولا يتعدى هذا البحث إلى دراسة كافة النماذج الشعرية في لزوميات المعري.

يهدف هذا البحث إلى توضيح ظاهرة العدول اللغوي بشكل عام- التركيبي والصرفي والدلالي-، ملتفتا في ذلك إلى التقديم والتأخير والحذف والإفراد والتجريد والتذكيرو الحقيقة والمجاز والالتفات، لملاحظة ذلك كله في لزوميات المعري، مما ينعكس على نتائج البحث التي سيُتوصل إليها، فمن شأن ذلك أن يساعد القارئ على معرفة أشكال العدول اللغوي التي قام عليها الشعر.

أما صلب هذه الدراسة فقد قام على مقدمة موجزة عن الرسالة وأهميتها ولإبراز الصعوبات التي واجهت الباحث فيها، وتمهيد ضم نبذة مختصرة عن حياة الشاعر، والحديث عن ظاهرة العدول عند اللغويين العرب واللغويين الغرب، بالإضافة إلى الإشارة إلى تعريف مفهوم العدول لغة واصطلاحا.

وفي البحث ثلاثة فصول، هي في الحقيقة أشكال العدول اللغوي: التركيبي والصرفي والدلالي؛ فقد اجتمعت في الفصول مباحث مختلفة تخدم هذه الفصول مستدلا في كل فصل بشواهد كافية من الديوان – لزوم ما لا يلزم-. أما فصول الرسالة فهي:

- الفصل الأول: العدول الصرفي عند أبي العلاء المعري:

المبحث الأول: العدول عن التجريد.

المبحث الثاني: العدول عن التذكير.

المبحث الثالث: العدول عن الإفراد.

- الفصل الثاني: العدول التركيبي عند أبي العلاء المعري:

المبحث الأول: التقديم والتأخير.

المبحث الثاني: الحذف.

- الفصل الثالث: العدول الدلالي عند أبي العلاء المعري:

وهو أهم أنواع العدول ذلك لأنه يعبر عن حقيقة العدول وهي الانزياح والخروج عن السياق المعتاد إلى ما يسمى بالشعرية، وهنا يرتبط بهذا النوع الجانب البلاغي.وقد عرض هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: الحقيقة والمجاز.

أما المبحث الثاني: الالتفات.

واستعرضت في مباحث الفصول آراء اللغويين في تلك الظاهرة، وارفدت بعد ذلك النماذج الشعرية لأبي العلاء المعري موضحا لتلك الظاهرة.

وختمت البحث بالخاتمة التي تتضمن أهم النتائج المستخلصة على شكل نقاط، ليتسنى للقارئ معرفة الحاجة لمثل هذه البحوث، ولتكون نبذة سريعة أعرض فيها ما قدّمته للقارئ.

أما دوافع دراسة ظاهرة العدول اللغوي عند أبي العلاء المعري ، فهي:

أولاً: تعد ظاهرة العدول من الظواهر الحديثة في مجال النقد والتي لم تلق الاهتمام الكافي عند النقاد العرب في إبرازها وإظهار أهم تطبيقاتها التي يمكن تطبيقها على النص الشعري.

ثانيا: ظاهرة العدول اللغوي من الظواهر التي تكشف وتجلي عن شعرية الشاعر وتبرز خبايا النص وعلى ذلك يمكن تطبيقها على شاعر صاحب تجربة شعرية كالشاعر أبي العلاء المعري.

ثالثا: يعد الشاعر أبو العلاء المعري من الشعراء الذين لديهم تجربة شعرية غنية تحتاج من الدّارسين مزيداً من الاهتمام والعناية ونستطيع من خلال العدول اللغوي دراسة تجربته الشعرية والكشف عن ما خفي منها.

ولقد واجهت هذه الدراسة صعوبات شتى من جرّاء اعتماد الدراسة على رصد ظاهرة العدول في النصوص الشعرية، وهي:

- إن دراسة شعر المعري يتطلب قراءة ديوانه –لزوم ما لا يلزم–، مما يفرض على البحث نوعا من الاطالة والتفصيل.
- إن المنهج الوصيفي لا يعنى بعملية الاحصاء التام للنماذج المدروسة؛ لذا فإن النتائج المستخلصة من البحث عامة لا تقوم على دراسة العينات جميعها.
- إن فصول البحث ليست إلا أبوابا تقوم عليها مباحث ومسائل كثيرة، لايمكن حصرها في كتاب واحد.

تمهيد:

المبحث الأول: تعريف ظاهرة العدول لغة واصطلاحا:

قال ابن منظور[1]: "وعَدَلَ عن الشيء يَعْدِلُ عَدْلاً وعُدُولاً: حاد، وعن الطريق: جار، وعدل إليه عدولا: رجع. وما له معْدِل ولا مَعْدول؛ أي: مصرف، وعدل الطريق: مال". وقال[2]: "والعدول هو من قولهم:عدل عنه يعدل عدولا، إذا مال، كأنه يميل من الواحد إلى الآخر. وقال[3]: "وعَدلَ الفحلَ عن الضِّراب فانعدل: نحَّاه فتنحَّى".

فهذه التعريفات المعجمية تشير في مجملها إلى دلالة الميل، وسنجد أن هذه الدلالة المعجمية توحي بالدلالة لاصطلاحية لمعنى العدول الأسلوبي، الذي يقصد به التغير والانكسار في النسق السياقي. ولا تقف الدلالة المعجمية لمعنى العدول عند هذا المعنى فحسب، بل نجدها تحمل معنى التضاد والتقابل والثنائية، إذ يشير ابن فارس في مقاييس اللغة إلى أن[4] "العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادَّيْن: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج.

فالأول: العدل من الناس: المرضي المستوى الطريقة. يقال: هذا عدل، وهما عدل... والعدل الحكم بالاستواء، ويقال للشيء يساوي الشيء: هو عدلهُ، وعَدَلتُ بفلان فلانًا، وهو يُعَادِلهُ ... وكلّ ذلك من المعادلة، وهي المساواة".

---

1 محمد بن مكرم ابن منظور: لسان العرب. مراجعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م، ج11، ص435، مادة (ع.د.ل).

2 المصدر السابق، ج11، ص435.

3 المصدر السابق، ج11، ص435.

4 أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي: معجم مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون، الدار الإسلامية، لبنان، 1990، ص246.

ويقول أيضًا[1]:"والعدل نقيض الجور، تقول: عدل في رعيته، ويوم معتدل، إذا تساوى حالا حره وبرده، وكذلك في الشيء المأكول. ويقال: عدلته حتى اعتدل، أي: أقمته حتى استقام واستوى"."ومن الباب: المعتدلة من النوق، وهي الحسنة المتفقة الأعضاء"[2]. "وأما الأصل الآخر فيقال في الاعوجاج: عدل، وانعدل، أي: انعرج.

وقال ذو الرمة [3]:

وَإِنّي لَأُنحي الطَرفَ مِن نَحوِ غَيرِها حَياءً وَلَو طاوَعتُهُ لَم يُعادِلِ [4]

ويمكننا مما سبق أن نستنبط المعاني المختلفة للدلالة المعجمية لمادة العدول، بما يتصل بموضوعنا هذا، فنقول: إن هذا العدول هو ميل وعدول مسوغ ليستقيم به المعنى، قصد منه المساواة بين التراكيب والمعاني المقصودة من مجيئه، حتى يستقيم المعنى ويظهر حسنه من اتفاق عناصر التركيب مع المعنى المراد، ولينفي الجور والتجاوز في التركيب على حساب المعنى أو العكس.

وهذا المعنى اللغوي يظهر في المفهوم الذي أعطاه النقد المعاصر للعدول، ذلك أن هناك شبه اتفاق على أن في العدول ميلا من صياغة إلى صياغة أخرى. هذا على الرغم من عدم الاتفاق على مصطلح واحد، فهناك أكثر من مصطلح يستعمل لهذا الغرض، وقد سرد أحد الباحثين المصطلحات المماثلة التي استخدمها النقد المعاصر للتعبير عن (العدول) فأوصلها إلى خمسة عشر مصطلحا[5].

---

1 ابن فارس. معجم مقاييس اللغة: مصدر سابق، ص247.

2 المصدر السابق، ص247.

3 انظر، غيلان بن عقبة ذي الرمة: ديوان ذي الرمة. تح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، 1998، ص178.

4 ابن فارس. معجم مقاييس اللغة: مصدر سابق، ص247.

5 انظر، عبد السلام المسدي: الأسلوبية والأسلوب. الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط3، 1993، ص 99 – 100.

أما المعنى الاصطلاحي للعدول فقد عرف أحد العلماء بأنه: (مجاوزة السنن المألوف بين الناس في محاوراتهم، وضروب معاملاتهم، لتحقيق سمة جمالية في القول تمتع القارئ، وتطرب السامع، وبها يصير نصا أدبيا) [1]. وهذا التعريف يوسع دائرة العدول ليشمل كل صور الصياغة الأدبية، حتى عد هذا الباحث من صور العدول: الوزن، والإيقاع الشعري، والملحمة، والقصة القصيرة، والقصة الشعبية، والرواية.

وبهذا المفهوم يتم توسيع معنى العدول ليشمل الجنس الأدبي كله، بوصفه عدولا عن الكلام العادي كما اختار ذلك الباحث، إلا أن العدول الذي سيتم الحديث عنه هنا سيكون خاصا بالبناء اللغوي والشكل الأسلوبي الذي يأتي عليه الكلام، وهو المفهوم الذي يطرح به هذا المصطلح في الدراسات اللغوية المعاصرة، لذلك ستقتصر هذه الدراسة على ما يتناول لغة النص فحسب.

المبحث الثاني: ظاهرة العدول عند اللغويين العرب:

شاع مصطلح العدول في الدراسات الأسلوبية الحديثة إلى حد كبير، جعل بعضهم[2] يعرف الأسلوب بأنه عدول وانحراف، بمعنى "الميل عن معيار أو مفارقة أو عدول أو مجاوزة، وهو ما يستعمله معظم المتخصصين اليوم" [3]. والعدول يمثل "ظاهرة أسلوبية فنية؛ لأنه عدول عن المستوى النمطي العادي من اللغة إلى المستوى الفني من الكلام" [4].

---

1 عبد الموجود متولي بهنسي: رؤية في العدول عن النمطية في التعبير الأدبي. ط1، (د.م)، 1993، ص 5.

2 انظر، صلاح فضل: علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1985، ص179. وعبد الحميد أحمد يوسف هنداوي: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية لصيغة الكلمة. المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2001، ص143.

3 محمد حماسة عبد اللطيف: منهج في التحليل النصي للقصيدة. مجلة فصول، المجلد 15، العدد 2، 1996، 108.

4 عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي. الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم: مرجع سابق، ص141.

وقد عبر عنه في الدراسات الحديثة بمصطلحات عديدة كذلك، منها: الانحراف، والانزياح، والاختلال، والانتهاك، والتجاوز، والمخالفة... الخ[1].

وأكثر هذه المصطلحات شهرة هي العدول والانحراف والانزياح[2]، ومصطلح العدول هو أقرب هذه المسميات جميعا بالظاهرة الأسلوبية اللغوية، التي لها عمق تاريخي في تراثنا البلاغي العربي، وقد اختار الباحث التعبير عن هذه الظاهرة بلفظ العدول لأسباب أولها: أن هذا المصطلح له امتداد في تراثنا البلاغي القديم كما سيأتي ذكره،وثانيها: أن هذه التسمية أدق في التعبير عن الظاهرة ووصفها، وثالثها: أن لفظة الانحراف توحي في معناها بالخطأ لما تحمله من تراكمات موروثة غير إيجابية في عرف المجتمع، فالانحراف ظاهرة سلوكية مرفوضة[3]، توحي في مضمونها بالتجاوز غير الأخلاقي في السلوك والتصرف، مما يجب الترفع عنه في اختيار مصطلحاتنا الدالة على الظواهر الأسلوبية واللغوية المنسجمة في مضمونها وشكلها.

وكل عدول لا بد أن يكون مسبوقا بقاعدة، يعدل عنها، ويقاس إليها مدى هذا العدول[4]. ومن ذلك يمكننا تصنيف العدول تبعا للمعيار أو القاعدة التي يتم العدول عنها إلى نوعين رئيسين هما[5]:

أ- عدول خارجي: ويقصد به "عدول أسلوب النص عن معيار اللغة المعينة (النظام اللغوي)"[6].

---

1 انظر، عبد السلام المسدي. الأسلوبية والأسلوب: مرجع سابق، 98.

2 انظر، موسى ربابعة: الانحراف مصطلحا نقديا. مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم إنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد4، 1995، ص146.

3 انظر، موسى ربابعة. الانحراف مصطلحا نقديا. مرجع سابق، ص145.

4 انظر، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي.الإعجاز الصرفي القرآن: مرجع سابق، ص156.

5 انظر، صلاح فضل. علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته: مرجع سابق، ص181.

6 محمد حماسة عبد اللطيف. منهج في التحليل النصي: مرجع سابق، ص112.

فهو عدول وخروج عن الاستخدام اللغوي، وبهذا يقترب مفهوم العدول من مفهوم الشاذ والنادر، فالقاعدة اللغوية المقررة التي خرج عنها النص في الاستعمال، والتي يقاس إليها النص هي في الحقيقة خارج النص، وليست من داخله.

ب–عدول داخلي (سياقي): "ويقصد به عدول وحدة لغوية عن المعيار الممتد في النص"[1]. أو بعبارة أخرى: "انفصال وحدة لغوية ذات انتشار محدود عن القاعدة المسيطرة على النص في جملته"[2].

فالعدول هنا داخل النص ذاته، هو عدول عن النمط السياقي للنص، إذ يقتضي السياق اللغوي بموجب المطابقة أن يسري على نمط واحد، فإذا بالانكسار يحصل في وحدة لغوية داخل السياق، فيمثل عدولا عن النسق اللغوي العام لسياق النص، كأن يجري السياق على نمط واحد من الأفعال، وذلك – مثلا – أن تأتي الأفعال في السياق ماضية، ثم يأتي فعل مضارع يشكل عدولا عن النمط السياقي للنص.

وهو ما وجدت له إشارات عند البلاغيين في التراث البلاغي بما يسمى الالتفات، والالتفات ضرب من العدول السياقي، ويتمثل العدول فيه بخروج إحدى مكونات الضمائر عن النسق العام للسياق، كأن يعدل عن ضمير الغيبة إلى المخاطب، أو عن ضمير المتكلم إلى المخاطب والعكس، أو يكون في الأفعال[3].

وإذا كان الأصل في العدول الخارجي هو القاعدة النحوية التي خرج عنها النص، فإن الأصل الذي تم الخروج عنه في العدول الداخلي هو السياق نفسه؛ "فالسياق هو الأصل أو القاعدة

---

1 محمد حماسة عبد اللطيف. منهج في التحليل النصي: مرجع سابق، ص112.

2 صلاح فضل. علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته: مرجع سابق، ص181.

3 عزت الدين اسماعيل: دراسة بعنوان (جماليات الالتفات) ضمن قراءة جديدة في تراثنا النقدي (ندوة) تمام حسان وآخرون، النادي الأدبي، جدة، ج2، 905.

التي يعدل عنها الأسلوب مخالفا السياق لنكتة بلاغية، أو غرض بلاغي تطابق به مقتضى الحال، وتحقق به المعاني الفنية المطابقة التي هي غاية البلاغة" "[1].

وقد وردت إشارات في تراث المتقدمين[2] تذكر العدول، من ذلك مثلا ما نجده عند أبي هلال العسكري، في قوله[3]: "فإن "الرحيم" مبالغة لعدوله، وإن (الرحمن) أشد مبالغة، لأنه أشد عدولا، وإذا كان العدول على المبالغة فكلما كان أشد عدولا كان اشد مبالغة".

فأبو هلال العسكري قد استخدم مصطلح العدول، جعله عدولا عن أصل الصيغة وهي (راحم)، فهو عدول عن اللفظة خارج التركيب، ويقاس مدى هذا العدول بالنسبة لأصل خارج السياق، وهو ما نجده عند الباقلاني أيضا في قوله[4]: "ورحمن عدل عن راحم للمبالغة". وإن العدول هنا للمبالغة.

وكذلك يرد لفظ العدول عند ابن جني في قوله[5]: " ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله"، ويرد عنده في سياق آخر في قوله[6]: "وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاث، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه".

---

1 انظر، صلاح فضل. علم الأسلوب مبادئه وإجراءاته: مرجع سابق، ص182.

2 للاستزادة من ذلك انظر: أحمد محمد يس. الانزياح بين النظريات الأسلوبية والنقد العربي القديم، رسالة ماجستير، مخطوطة جامعة حلب، 1995.

3 أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري: الفروق اللغوية. تح: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000، ص221.

4 عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي. الإعجاز الصرفي القرآن: مرجع سابق، ص273 – 274.

5 أبو الفتح عثمان ابن جني الموصولي: الخصائص. تح: محمد علي النّجار. دار الكتاب العربي، بيروت، 1952، ج 3، ص267.

6 ابن جني: الخصائص: مصدر سابق، ج2، ص442.

فإن ابن جني ذهب إلى العدول في الحقيقة والمجاز، من باب الاتساع في الكلام وتأكيده، وقد يكون مثال ذلك التشبيه والاستعارة وغيرها؛ حيث قد يذكر لقب الأسد ولكنه لا يقصد الأسد على الحقيقة وإنما يعدل للمجاز للدلالة على الشجاعة.

وذكره ابن الأثير في أكثر من موضع في المثل السائر، من ذلك قوله[1]: "إن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك "؛ حيث نجد ابن الأثير يؤكد أن العدول من صيغ إلى أخرى يكون بشكل تلقائي يودي إليه السياق.

واستعمله عبد القاهر الجرجاني أيضا في قوله[2]: " اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم قسمين: قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم، فالقسم الأول: "الكناية" و "الاستعارة" والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن المظاهر"؛ وهذا الجرجاني أيضا يذهب على العدول الدلالي في الحقيقة والمجاز.

ونخلص مما سبق ذكره عند المتقدمين، أن مصطلح العدول عندهم تمثل في الصيغ الصرفية كما هو الحال عند أبي هلال العسكري والباقلاني والرماني وابن الأثير، وتمثل أيضا في العدول الدلالي، أي: دلالة الألفاظ وخروجها عن الحقيقة إلى المجاز كما هو الحال عند ابن جني والجرجاني. وإن العدول عن هؤلاء العلماء هو عدول خارجي، وليس داخليا، أي: عدول عن قاعدة الاستخدام اللغوي، وهذه القاعدة من خارج النص ويقاس عدول اللص بالنسبة إليها، أما العدول السياقي فنجد مفهومه يرد إشارات واضحة عند الزمخشري وابن الأثير والفخر الرازي وابن حمزة العلوي، وذلك في معرض حديثهم عن موضوع الالتفات.

---

1 ضياء الدين ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تح: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1983، ص193 – 194.

2 عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني: دلائل الإعجاز. تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1992، ص429 – 430.

المبحث الثالث: ظاهرة العدول عند اللغويين الغربيين:

لعل أول إشارة إلى مصطلح "العدول" عند علماء اللغة الغربيين ترجع إلى زمن بعيد يرجعونه إلى العهد اليوناني وهنا نقصد أرسطو بالطبع فهو يرى أن هنالك لغة عادية مألوفة وأخرى غير مألوفة[1]، ويرى أن اللغة الأدبية هي اللغة التي تنحو نحو الإغراب وتتفادى اللغة الشائعة[2] ويقول: " وجودة العبارة في أن تكون واضحة غير مبتذلة، فالعبارة المؤلفة من الأسماء الأصلية هي أوضح العبارات، ولكنها مبتذله.. أما العبارة السامية الخالية من السوقية فهي التي تستخدم ألفاظاً غير مألوفة وأعني بالألفاظ غير المألوفة الغريب والمستعار وكل ما بعد عن الاستعمال" [3]؛ إذا لا تكون اللغة أدبية ولا يكون فيها إبداع من دون خروج الأديب عن المألوف من الكلام فهذا هو معيار التميز والتفرد ولذلك يقول:" فبتحوير هذه الكلمات عن أوضاعها الأصلية، والخروج عن الاستعمال العادي تجتنب السوّقيّة" [4]، ويقول أيضاً: "وكان أريفر اديس يهزأ بالشعراء التراجديين لأنهم يستعملون عبارات لا ترد في الحديث قط، مثل قولهم: " المنازل بعيدة" بدلا من " بعيداً عن المنازل" [5] ثم يضيف فيقول:" على أن مجيء هذه الأساليب على خلاف العادة في الاستعمال هو الذي يجعلها تنأى بالغبار عن الابتذال، ولكن أريفراديس ما كان يشعر بذلك"[6] .

ومن خلال ما سبق ذكره يلحظ الباحث أن هناك إشارة إلى مصطلح "العدول" عند أرسطو وأريفر؛ فاللغة الأدبية عندهم تكون ذات جمالية من خلال الخروج عن المعتاد والمألوف من الألفاظ والتراكيب.

---

1 أرسطو طاليس: فن الشعر. ترجمة: إبراهيم حمادة، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1900، ص177.

2 صلاح فضل. علم الأسلوب؛ مبادئه وإجراءاته: مرجع سابق، ص20.

3 أرسطو طاليس. فن الشعر، ترجمة: شكري محمد عياد. دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م، ص122.

4 المرجع السابق، ص124.

5 المرجع السابق ، ص128.

6 المرجع السابق ، ص128.

وأما المرحلة الثانية في تاريخ هذا المصطلح فهي المدرسة الرومانسية التي تؤكد أن كل رسالة تقوم بتكوين رموزها المميزة، ومن ثم فإن لكل عمل أديب معياره الخاص[1]، وأما الجد والطرافة فهما من معالم الشعر الحقيقي[2]. ومن أشهر روادها وردزورث وكولريدج ؛ فكان أحدهما يسعى إلى خلع الغرابة على المألوف، في حين يسعى الآخر إلى جعل المدهش أليفا وكل حركة جاءت بعدهما كان لها ذات الخطة: أن تزيل كل استجابة آلية، وأن تروج لتجديد اللغة و(ثورة الكلمة)، وأن تسعى إلى إدراك أرهف"[3] .

ويظهر للباحث أن تجديد اللغة عند رواد المدرسة الرومانسية يكون بصبغ الكلمة بالغرابة والمدهش وجعلها مألوفة؛ حيث كان وردزورث وكولريدج يعملان بأشكال متنوعة متبادلة للمفردات مما يجعل اللغة غريبة.

وظهرت مقولة هجو بعد ما جاء به وردزورث وكولريدج، وهي: " لنحارب البلاغة" [4]؛ فقد شن فيها حرباً على البلاغة المتحجرة وعلى أشكالها الجاهزة التي ترهق اللغة دون طائل.

ويرى الباحث أن المدرسة الرومانسية عندهم جاءت ترتكز على العدول عن المألوف إلى الغرابة من خلال الخيال الذي يبعد اللغة عن القوالب الجاهزة ويغرق في الغرابة.

ثم ظهرت بعد ذلك مقولة بوفون التي تقول: "الأسلوب هو الرجل"[5]؛ فهذه العبارة تسير في الاتجاه الذي يعتبر الأسلوب انزياحاً، ثم ظهر بعد ذلك الكاتب والناقد فاليري الذي قال:" إن كل عمل

---

1 صلاح فضل. بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992م، ص54.

2 صلاح فضل: نظرية البنائية في نقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1980م، ص83.

3 رينيه ويلك. وأوستن اورين: نظرية الأدب، ترجمة: محي الدين صبيحي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، 1972م، ص319.

4 جون كوهن: بنية اللغة الشعرية. ترجمة: محمد الوالي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986م، ص45.

5 جون كوهن. بنية اللغة الشعرية: مرجع سابق، ص16.

مكتوب، وكل إنتاج من منتجات اللغة يحوي آثاراً أو عناصر مميزة، لها خصائص سوف ندرسها، وسأطلق عليها مؤقتاً وصف الخصائص الشعرية. فعندما ينحرف الكلام انحرافاً معيناً عن التعبير المباشر، أي عن أقل طرق التعبير حساسية، وعندما يؤدي لنا هذا الانحراف إلى الانتباه بشكل ما إلى دنيا من العلاقات المتميزة عن الواقع العملي الخالص، فإننا نرى إمكانية توسيع هذه الرقعة الفذة، ونشعر بأننا وضعنا يدنا على معدن كريم نابض بالحياة قد يكون قادراً على التطور والنمو، وهو إذا ما تطور فعلاً واستخدم ينشأ منه الشعر من حيث تأثيره الفني"[1].

فيتبين للباحث من خلال المقولات السابقة للنقاد الغربيين أن العدول عندهم هو الانحراف عن القواعد، مما يجعل اللغة نابضة بالحياة، ويكون تأثيرها على المتلقي أكثر من اللغة المألوفة ذات التعبير المباشر.

وينقل جان كوهن عبارة عميقة في كتابه (بنية اللغة الشعرية)عن فاليري تقول:" الشعر لغة داخل اللغة، ونظام لغوي جديد ينبني على أنقاض من القديم، وبه يتشكل نمط من الدلالة جديد. وسبيل ذلك هو اللامعقولية؛ إذ إنها هي الطريق الحتمية التي ينبغي للشاعر أن يعبرها إذا ما كان يرغب في أن يحمل اللغة على أن تقول مالا يمكن أن تقوله بالطريقة العادية أبداً "[2]؛ فيلحظ الباحث من المقولة السابقة أن الشعر عند فاليري هو نظام لغوي يقوم على إثر القديم من خلال جعل اللغة القديمة تحمل معاني غريبة مما يولد لدنيا الحداثة في المعاني.

---

1 بول فاليري: الشعر الصافي، الرؤيا الإبداعية، مجموعة مقالات أشرف على جمعها هالسكل بلوك وهيرمان سالنجر، ترجمة: أسعد حليم، سلسلة ألف كتاب، القاهرة، 1966م، ص20.

2 جون كوهن. بنية اللغة الشعرية: مصدر سابق، ص129.

وعلى الرغم من أن مفهوم العدول قد نما في ظل الدراسات الأسلوبية فإن هذه المدرسة لا تستقل به لوحدها بل شاركت في بناء العدول مدارس واتجاهات متعددة مثل: السريالية، والشكلانية الروسية، ومدرسة براغ، والبنويّة، ومدرسة النحو التوليدي.

فالسريالية قد آمن أصحابها بوجود عدول كبير بين اللغة والشعر فإن تكوين اللغة خلق ليساعد الناس في علاقاتهم بعضهم بالبعض الآخر [1]؛ حيث إن الشعر هو شيء آخر غير اللغة، فهو انحراف عن الكلام العادي، انحراف تتجاوز فيه الكلمات، ويضغط بعضها على البعض الآخر في تركيب غير مألوف، وإذا كانت اللغة العادية هي الاتصال بين ما يمكن إدراكه وشيء آخر يمكن إدراكه، فإن الشعر هو الاتصال بين ما يمكن إدراكه وما لا يمكن إدراكه[2].

ويتبين للباحث أن الشعر عند المدرسة السريالية هو انزياح عن الكلام العادي المألوف إلى ما لا يدرك إلا من خلال الخيال الشعري للشاعر، وما يؤكد ذلك قول أحد زعمائهم وهو الشاعر أرغون حيث يرى "أن الشعر لا يتحقق إلا بقدر تأمل اللغة وإعادة خلقها مع كل خطوة، وهذا يفترض تكسير الهياكل الثابتة للغة وقوانين الخطاب"[3]؛ فهذا الشاعر يدعو إلى تكسير القوالب الثابتة للغة والقواعد المألوفة من خلال توليد الألفاظ دلالات جديدة، وهذا هو العدول عندهم.

أما الشكلانية الروسية فقد أولت العدول في اللغة الأدبية أهمية كبيرة؛ فالأدب عندهم هو" استخدام خاص للغة" [4]؛ ويلحظ الباحث أن الكلام العادي بالنسبة إليهم والتقليد هو ألد أعدائهم، فهم يدعون إلى مبدأ التغريب كذلك؛ وهذا من أهم ما يمارسه الفنان في فنه كي يزيل الألفة عن الأشياء، ويولد دلالات جديدة بقوالب جميلة، ومن أشهر نقاد هذه المدرسة (شكلوفسكي) الذي يرى أن إدراكنا

---

1 كمال أبو أديب: في الشعرية. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987م، ص139.

2 المصدر السابق، ص139.

3 جون كوهن. بنية اللغة الشعرية: مرجع سابق، ص176.

4 آن ديفيد وروبي جفرسون: النظرية الأدبية الحديثة. وزارة الثقافة، دمشق، 1992م، ص23.

للعالم إدراك متلاش وآلي؛ فالكلمات التي نلفظها لا نعبأ بها ولا نركز انتباهنا عليها، ونحن في اللغة اليومية لا نهتم إلا بالإشارة وتعيين الأشياء، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى أن تصير اللغة آلية إذ العلاقة بين الدليل والواقع تغدو علاقة معتادة، وتغدو الكلمات مجرد أدوات نقول بها ما نريد أن نقوله أو نفعله، دون أن نهتم بها بما هي كلمات... إن هذه الخصوصية الآلية للغة العادية هي ما يحاول الفنان باللغة الشعرية اعتراضه بإطالة أمد الإدراك عن طريق إضفاء الغموض على الشكل ومنح صفة التفرد للأشياء والكلمات عبر صعوبتها الشكلية[1]؛ وهذا يؤكد أن اللغة العادية لا تضفي جمالية للكلمات حيث يجب الذهاب إلى الغموض والتفرد في دلالات الألفاظ.

وثمة مدرسة لها علاقة ارتباط مع الشكلانية وهي مدرسة براغ، فيرى رواد هذه المدرسة أن الأعمال الفنية تمثل أنواعا معينة من العلامات التي لا يمكن فهمها إلا ضمن نظرية عامة في العلامة، فإذا كان إدراكنا اليومي للعالم محصوراً ضمن المنظومات التقليدية للعلامات التي نستخدمها، أي ضمن ما أسمي بسجن اللغة فإن الفن يساعدنا على الإفلات من هذا السجن بواسطة تخريب المنظومات العلاقية التقليدية، وإرغامنا على تركيز الانتباه على العلامات في حد ذاتها بدلا من اعتبارها أموراً مسلماً بها. ومن خلال هذه العملية كما يقول موكاروفسكي: إن الفن يفضي إلى وعي متجدد بطبيعة الواقع المتنوعة والمتعددة[2]؛ أي الانتقال من طبيعة الألفاظ المعهودة إلى وعي متجدد للألفاظ لمنحها دلالات جديدة، ويمكن أن نجد مفهوم العدول عند واحد من أبرز نقاد هذه المدرسة وهو رومان جاكوبسون الذي يعرف الأسلوب بأنه " عنف نظم بحق الكلام العادي"[3] وهو

1، خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس: نظرية اللغة الادبي. ترجمة: حامد أبو أمد، مكتبة غريب، القاهرة، 1992م، 45-46.

2 جفرسون وآخرون. النظرية الأدبية الحديثة: مرجع سابق، ص85-87.

3 المرجع السابق ، ص58.

يعرف الأسلوبية بأنها " بحث عما يتميز به الكلام الفني من بقية مستويات الخطاب أولا، ومن سائر أصناف الفنون الإنسانية ثانيا"[1]

ونستنتج مما ذكرناه عن مدرسة الشكلانيين ومدرسة براغ أن كلتيهما أولت اللغة الأدبية اهتماما خاصا، ورأت فيها انحرافا عن اللغة المعيارية، ولعل هذا يكون نابعا من اهتمامها بعنصر التجديد على وجه العموم، وهما بذلك "يعكسان الثورة الدائمة في اللغة الشعرية وفي الأشكال الأدبية عموما، تلك الثورة التي أنتجتها حركة التحديث منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى يومنا هذا"[2]

أما الآن فلا بد أن نتحدث عن المدرسة البنيوية ونظرتها نحو "العدول" فأصحابها كما يقول الدكتور صلاح فضل يجمعون على" أن أهم العناصر الخاصة بالقول الجمالي هو أن يكسر نظام الإمكانات اللغوية الذي يهدف إلى نقل المعاني العادية"[3]، ويؤكد هذا قول بعض الباحثين" أن الانحراف والوعي الذاتي الأدبيين يحظيان في الكتابة البينونية بتقدير أكبر مما يحظى به الالتزام بالأعراف الواقعية"[4] ويشير إيفانكوس في كتابه " نظرية اللغة الأدبية" إلى أن تياراً قوياً ضمن الشعرية البنائية" احتضن اللغة الأدبية بصفتها انحرافا، حتى إنه أصبح واحداً من أكثر الموضوعات المطروحة شيوعاً في النقد البنائي"[5].

لقد تأثرت التوليدية بالبنيوية في بعض اتجاهاتها فقد أسهمت بعض الشيء بحل مشكلة اللغة الأدبية ولعل أوضح شيء في تلك الإسهامات تأكيدها مفهوم الانحراف الذي تختص به اللغة الأدبية.

---

1 عبد السلام المسدي. الأسلوبية والأسلوب: مرجع سابق، ص37.

2 جفرسون وآخرون. النظرية الأدبية الحديثة: مرجع سابق، ص90-91.

3 صلاح فضل. النظرية البنائية في النقد الأدبي: مرجع سابق، ص375.

4 جفرسون وآخرون. النظرية الأدبية الحديثة: مرجع سابق، ص26.

5 خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس. نظرية اللغة الأدبية: مرجع سابق، ص32-33.

والتوليدية تناقش قضيتين لهما علاقة بمصطلح العدول وهما: درجة الصحة النحوية، والبنية السطحية والبنية العميقة.

أما فيما يتعلق بالقضية الأولى فقد انطلق تشومسكي صاحب النظرية من مبدأ مفاده أنه ينبغي للجملة أن توافق القواعد النحوية وأن تقبلها أذن المتكلم والسامع، بيد أن المشكلة تكمن في أنه ربما وافقت الجملة قواعد النحو، ولكنها على الرغم من ذلك تبدو غير مفهومة بسبب من تعقيدها المعنوي الناتج في غالب الأحيان عن اختلال العلاقات[1]؛ فيتجه تشومسكي في ما سبق إلى الغرابة في القواعد النحوية من خلال علاقة الألفاظ فيما بينها في الجملة الواحدة لغرض دلالي ما.

وممن أفاد من منطلقات النحو التوليدي التحويلي، في القول بالعدول ناقد لغوي يدعى ثورن الذي كتب مقالة عنوانها(النحو التوليدي والتحليل الأسلوبي) بيّن فيها الفرق بين ثلاثة أنواع من الجمل: جملة مفهومة وسليمة نحوياً مثل " الأطفال نائمون"، وجملة غير سليمة وبلا معنى مثل "نائمون أطفال" وجملة تقع بينهما مثل: "المنازل نائمة" فهذه الجملة لا توصف بأنها مخالفة للنحو على نحو ما توصف به الجملة الثانية، ولكنها في منظار اللغة جملة تفتقد المناسبة في الإسناد، ومع ذلك فإن من الممكن أن تفسر، بيد أنه تفسير مجازي. ومن هنا فقد اقترح ناقد آخر يدعى كاتز ألا تقتصر مهمة اللغوي على إقامة نحو يولد ويفسر الجمل السليمة من النوع الأول بل أيضاً تتسع لتشمل إقامة نحو مضاد يولد ويشرح كل الجمل الفجة في هذه اللغة[2].

ويظهر للباحث مما سبق ذكره أن العدول في الأسلوب يكمن في إقامة نحو مخالف لما هو مألوف وعند التركيز في دلالة الجملة تجدها ذات دلالة جميلة ذهب إليها المتكلم لغاية ما، وقد لاحظ

---

1 انظر، خوسيه ماريا بوثويلو إيفانكوس. نظرية اللغة الأدبية: مرجع سابق، ص32-35.

2 محمد عياد: اتجاهات البحث الأسلوبي، دار العلوم، الرياض، 1985م، ص156.

ثورن أن الجمل التي تخرج على السلامة النحوية يكثر ورودها في الشعر أكثر بكثير مما في النثر، ويمثل تمييز هذه الجمل المنحرفة عنصراً جوهرياً في استجابتنا للشعر.

وأما الأسلوبيون المحدثون [1] فأشار إلى أن نظرية العدول السياقي تمثلت عند (ريفاتير)، فيحدد (ريفاتير) السياق الأسلوبي بأنه "هو نموذج لغوي ينكسر بعنصر غير متوقع، والتضاد الناجم عن هذا الاختلاف هو المثير الأسلوبي"[2].

والسياق عند (ريفاتير) يمثل القاعدة التي يعدل عنها الأسلوب "فالظاهرة الأسلوبية هي التي تمثل خروجا أو تحولا عن النمط السائد في السياق"[3]، وهذا العدول يشكل لدينا ما يسمى بالثنائية الضدية، التي تثير المتلقي وتلفت انتباهه، "فلو كنا نقرأ رواية – مثلا – تحكى وقائعها بصيغ الماضي المتوالية، فإن الاستخدام المفاجئ لصيغة المضارع يضاد السياق السابق"[4]؛ ويؤكد الباحث أن هذا العدول في الأسلوب يكون لغاية ما لا يستطيع اللمتكام إيصالها بهذه الجمالية إلا من خلال الانزياح في القاعدة النحوية المألوفة.

والحقيقة إن ما نسب إلى (ريفاتير) من نظرية العدول السياقي قد ورد في تراثنا البلاغي في نصوص ظاهرة صريحة، وهو ما سنعرض له عند المتقدمين. وقد ذكر بعض الباحثين[5]: "أن تصور (ريفاتير) للأسلوب من هذه الزاوية يلتقي مع تصور البلاغيين للالتفات، فإذا كانت الظاهرة الأسلوبية عنده لا بد أن يسبقها سياق ينعكس عليه انحرافها، فإن هذا بعينه هو ما عناه هؤلاء

---

1 انظر، صلاح فضل. علم الأسلوب: مرجع سابق، ص193. وعبد الله صولة: مفهوم العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة. المجلة العربية للثقافة، عدد 32، 1997، ص155 – 157.

2 المصدر السابق ، ص193

3 حسن طبل: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية. (د.ن)،1990، ص55.

4 صلاح فضل. علم الأسلوب: مرجع سابق، ص194.

5 د. حسن طبل. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية: مرجع سابق، ص56، وعبد الحميد أحمد يوسف. الإعجاز الصرفي: مرجع سابق، ص149.

البلاغيون حين صرحوا بأن صورة الالتفات لا تحقق إلا إذا كانت عدولا عن شيء حاصل متلبس به، أو عن ظاهر سوق الكلام ".

ولعلنا بعد أن أنهينا الحديث عن تاريخ ظاهرة العدول عند علماء اللغة الغربيين نستنتج من هذا الحديث أن العدول أو الانزياح أو الانحراف أياً كانت التسمية العربية لهذا المصطلح المترجم هي ظاهرة متأصلة في تاريخ الفكر اللغوي عند الغربيين حاضرا وماضيا. وهو إذن ليس بالبدعة المستحدثة أو ليس درجة يشتد عنها الحديث آنا ثم لا تلبث أن تزول، وعلى الرغم من كونه مستحدثاً وليس في هذا ما يعيبه في شيء. لكن الأكيد أن التنبيه على أنه ضارب في أعماق الفكر اللغوي مما يقوي المفهوم ويبوئه في الأذهان مكانا هو به خليق.

ويخلص الباحث من أراء اللغويين السابقين بإن المألوف من القول لا يثير في المتلقي أي إحساس لأنه يجري بحسب الإلف و العادة، أما العدول عن المعتاد فهو ما يتوسل به لهزّ يقظة المتلقي، فعملية اختيار أو انتقاء الألفاظ للتعبير عن موقف تستوجب أن يكون هذا الاختيار مخالفاً لما اعتاد عليه الناس؛ أي الخروج عن القواعد الاصلية مما يحقق قيمة فنية جمالية وغيرها.

القيم الفنية للعدول:

يعد العدول "تفننا في الكلام وتصرفا فيه يكسب النص قيمة جمالية، وينبه إلى أسرار بلاغية كثيرة"[1]. وهو من فنون التواصل بين المبدع والمتلقي، لأنه يبرز "إمكانات المبدع في استعمال الطاقة التعبيرية الكامنة في اللغة"[2]، وذلك من أجل إيصال رسالته إلى المتلقي بكل ما فيها من قيم

---

1 أسامة البحيري: تحولات البنية في البلاغة العربية. دار الحضارة، مصر، ط1، 2000، ص356.

2 محمد عبد المطلب: جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي. القاهرة، 1995، ص188.

جمالية، فيعدل الأسلوب عن نمط الأداء المألوف المعتاد، ليحقق ما يريده من أهداف يعجز عن توصيلها التركيب العادي"[1].

يقول الدكتور محمد بركات أبو علي: "والخروج على خلاف مقتضى الظاهر يرتبط بخروج معان جديدة يهدف إليها المتكلم عند كلامه، ويهدف إليها المتفنن موافقة لشعوره، وحبه لما يريده"[2].

والعدول يقطع رتابة النص بما يضيفه من تحولات في التراكيب تثير دهشة المتلقي وتلفت انتباهه، وذلك بكسر أفق التوقعات لدى الملتقي من خلال حركة التراكيب في موضعها "وتحورها تحورا غير مألوف يبرز دلالة فيها كثير مما لا يتوقعه المتلقي"[3]. وخروج السياق عن "هيكل هذه التوقعات هو الذي يسمح بقياس مدى قيمته الأدبية"[4].

ويسهم العدول في تفاعل المعاني وتوالد الدلالات، "فالنصوص الإبداعية نصوص مفتوحة قابلة لمستويات متعددة في القراءة"[5].

إذا كانت القيم الفنية للعدول تبدو في كلام البشر من الشعراء والأدباء فيتذوقها النقاد والبلغاء، فإن هذه القيم "أروع ما تكون في كلام خالقهم – عز وجل – ولكن تتفاوت في إدراكها والوصول إلى أغراضها، فقد تقترب منها وقد تصل إلى بعضها "[6].

ويؤكد الباحث ما سبق ذكره ؛ حيث يرى أن العدول من الأساليب المهمة في اللغة الأدبية، لأنه يشد انتباه المتلقي فيدخله في دائرة التأويل والتفكير وإعمال النظر لفهم دلالات النص وأسراره،

---

1 أسامة البحيري: تحولات البنية في البلاغة العربية: مرجع سابق، ص293.

2 محمد بركات حمدي أبو علي: البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق. دار وائل، عمان، الأردن، 2003، ص77، وقد تناول هذا الموضوع بالتحليل والشرح في كتابه هذا من 65 – 82.

3 محمد عبد المطلب. جدلية الإفراد والتركيب: مرجع سابق، ص188.

4 صلاح فضل: مناهج النقد المعاصر. دار الآفاق، القاهرة، 1997، ص151.

5 غسان السيد: النص الأدبي بين القارئ والمبدع. مجلة المعرفة، العدد407، 1997، ص163.

6 ناصر بن عبد الرحمن بن ناصر الخنين: النظم القرآني في آيات الجهاد. مكتبة التوبة، الرياض، 1996، ص148.

ويكتسب النص قيمته الفنية من خلال قدرته على الإيحاء، وهذا الذي يجعله يستمر في حضوره الدائم عبر الزمن ويكتب له الخلود. وإن الإشارة إلى العدول عند أبي العلاء المعري ما هو إلا من أجل توضيح أهمية العدول في الإبانة عن العمل الخلاق الذي قام به الشاعر. إن الوظيفة الرئيسة للعدول ماثلة فيما يحدثه من مفاجأة تؤدي بالملتقي إلى الغبطة والإمتاع والى الإحساس بالأشياء إحساسا متجدداً.

ترجمة أبو العلاء المعري

هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري؛ والتنوخي نسبة إلى تنوخ، وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديما، وتحالفوا على التناصر وأقاموا بالبحرين فسموا تنوخا، والمعري نسبة إلى معرة النعمان[1].

ولد المعري في يوم الجمعة لثلاث بقين من شهر ربيع الأول، سنة ثلاث وستين وثلاثمائة للهجرة، في معرة النعمان في بلاد الشام، في بيت عرف بالعلم، والفضل وولاية القضاء. وكان نحيف الجسم، أصيب بالجدري صغيراً فعمي في السنة الرابعة من عمره، وفرضت هذه العاهة عيه أن يجعل العلم شغل حياته، وقد كان أبو العلاء سريع الخاطر دقيق الحس، فكان يلعب بالشطرنج والنرد، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة. ورحل الى بغداد سنة 398هـ فأقام فيها سنة وسبعة أشهر. وإذا أراد التأليف أملى على كاتبه علي بن عبد الله بن أبي هاشم. وكان يحرم إيلام الحيوان، ولم يأكل

---

1 انظر، خير الدين الزركلي: الأعلام: قاموس لأشهر تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين و المستشرقين. دار العلم للملايين، بيروت، المجلد الأول، ط12، 1997م، ص157. وانظر، ياقوت عبد الله الرومي الحموي: معجم الأدباء: إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب. تح: عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999م، م1، ص555.

ولعبد العزيز الميمني " أبو العلاء وما إليه" ولزكي المحاسني" أبو العلاء المعري" ناقد المجتمع " ولسامي الكيالي " أبو لعلاء المعري" ولطه حسين " ذكرى أبي العلاء" و" مع أبي العلاء في سجنه" ولأحمد تيمور" أبو العلاء، نسبه وأخباره و شعره" ولعباس محمود العقاد" رجعه أبي العلاء" ولوزارة المعارف المصرية" آثار أبي العلاء" وكتاب" المهرجان الألفي لأبي العلاء المعري"

اللحم خمساً وأربعين سنة. وكان يلبس خشن الثياب. وعندما مات في معرة النعمان وقف على قبره أربع وثمانون شاعراً يرثونه[1].

أما شعره وهو ديوان حكمته وفلسفته، فثلاثة أقسام: (لزوم ما لا يلزم) ويعرف باللزوميات، و(سقط الزند) و(ضوء السقط) وقد ترجم كثير من شعره إلى غير العربية وأما كتبه فكثيرة وفهرسها في معجم الأدباء. وذكر ابن خلكان تصانيفه، فمن اشهرها: (رسالة الملائكة) و(شرح ديوان المتنبي) و(رسالة الغفران) وهي من أشهر كتبه و(خطب الفصيح) ضمنها كل ما حواه فصيح ثعلب، و(رسائل الإغريقية))و(الفصول والغايات) [2].

---

1 انظر، ياقوت الحموي: معجم الأدباء، م1، ص555.

2 انظر، خير الدين الزركلي: الأعلام: قاموس لأشهر تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين و المستشرقين. دار العلم للملايين، بيروت، المجلد الأول، ط12، 1997م، ص157. وانظر، ياقوت عبد الله الرومي الحموي: معجم الأدباء: إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب. تح: عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999م، م1، ص555.

الفصل الأول

العدول الصرفي عند أبي العلاء المعري

المبحث الأول: العدول عن التجريد.

المبحث الثاني: العدول عن الإفراد.

المبحث الثالث: العدول عن التذكير

الفصل الأول

العدول الصرفي عند أبي العلاء المعري

يندرج تحت عنوان العدول الصرفي مجموعة من الاشكال المختلفة، وسيناقش هذا الفصل بعض هذه الاشكال – العدول عن التجريد، والعدول عن الأفراد، والعدول عن التأنيث–.

المبحث الأول: العدول عن التجريد:

إن للعدول عن التجريد في الصرف العربي صورة واحدة، هي صورة المزيد، وتبرز مشكلة تحديد المجرد، وبيان عدد أصوله فقد شغلت هذه المسألة – مسألة بيان عدد الأصول – الدارسين، فذهبوا إلى أن الأصل يكون ثلاثيا، كما هو حال اللغات السامية، وتبنوا نموذج (ف ع ل) لتصريف العربية، ومع تأكيدهم على الأصل الثلاثي إلا أنه يوجد منهم من قال بوجود الأصول الثنائية والرباعية والخماسية[1]. فمن مواضع الزيادة في الأسماء والأفعال الصور الآتية:

أ– العدول عن الفعل المجرد:

الفعل المجرد "هو ما كانت أحرفه كلها أصولا، لا يمكن إسقاط أي منها لغير علة، مثل: كتب، وقال، وباع، و.... أما الحرف الذي يسقط لعلة فلا يعد زائدا، كسقوط الواو في: قلت، والياء في بعت"[2].

---

1 محمود جفّال. بحث "النظرية الثلاثية"، مجلة "دراسات"، الجامعة الأردنية، 2001م، ص 847.

2 محمد خير حلواني: المغني الجديد في علم الصرف. دار الشرق العربي – بيروت، ص 155.

والأفعال تكون ثلاثية أو رباعية مجردة، ولا تكون خماسية إلا مع الزيادة، وإنما جاءت الأسماء خماسية لقوتها، وعدم حاجتها للأفعال، وحاجة الأفعال إليها[1]، ولم تكن الأفعال خماسية الأصول لأنها تحتاج للزوائد لإعطاء معان جديدة، نحو: حروف المضارعة[2].

وبما أن أصول الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية، فإن العدول عن الفعل المجرد إلى غيره يأتي بصورتين، هما:

- العدول عن الأصل الثلاثي:

إن المراد بالفعل الثلاثي الأصول هو ما كانت حروفه ثلاثة يقابلها في الميزان الصرفي الفاء والعين واللام، وما لم يكن فاء أو عينا أو لاما فهو زائد، وإن دل على معنى الفعل بعد حذفه فقد يكون أصلا[3]، فالألف المنقلبة عن واو في قال "أصلية، وإن حذفت في صيغ: قل، وقلت، وقلنا، وبقيت دلالة الفعل كما هي.

إن عدد الحروف المزيدة على الأصل الثلاثي، ومواقع الزيادة تضفي على الفعل دلالات جديدة، وقد قسم الصرفيون الزيادة في الفعل الثلاثي المزيد إلى ثلاثة أقسام، هي:

1- الزيادة للإلحاق بالفعل الرباعي:

وتكون هذه الزيادة بتكرير حرف من الكلمة نفسها، نحو: "شَملل" و "جَلبَب" فهما من "الشمل" و "الجلب" وكررت لام الكلمة للإلحاق بـ "دحرج". وتأتي الزيادة للإلحاق من غير التكرير بزيادة

---

1 موفق الدين بن يعيش. شرح المفصل، قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ، 2001م، م4، ص 425.

2 أبو الفتح عثمان ابن جني الموصولي: المنصف. تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الأولى، 1373هـ – 1954م، ج1، ص 29.

3 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج4، ص 11.

حرف من حروف الزيادة، نحو الواو في "جمهور"، والياء في "شيطن"، والألف في "سلقى"[1]، والنون في "قلنس"[2]، فهذه الزيادات للإلحاق بـ "دَحرَج".[3]

2- الزيادة للموازنة بالرباعي من غير إلحاق:

وهذه الزيادة جاءت في ثلاثة أبنية، وهي:

أ- أفعل، نحو: أخرج، وأكرم.

ب-فعّل، نحو: جرّب، وكسّر.

ت-فاعل، نحو: قاتل، وحارب.

فهذه الأبنية وإن كانت على وزن الرباعي "دحرج" في حركاته وسكونه، فإن هذه الموازنة ليست مقصودة للإلحاق، بدليل اختلاف مصادرها عن صياغة مصادر الرباعي، وإفادة الزيادة لمعان جديدة[4].

3- الزيادة غير الموازنة للرباعي:

وهذه الأفعال هي خماسية أو سداسية وأولها همزة وصل[5]، وأوزانه، هي[6]:

أ. انْفَعَل، نحو: انْطَلَق.

ب. افْتَعَل، نحو: اقْتَدَرَ.

ج. اسْتَفْعَلَ، نحو: اسْتَخْرَجَ.

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج4، ص 431.

2 المصدر السابق، ج4، ص 431. قلنس: ألبسه قلنسوة.

3 المصدر السابق، ج4، ص 431.

4 المصدر السابق، ج4، ص 433.

5 أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح: وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1998م، ج1، ص 175.

6 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج4، ص 433.

د. افْعَلّ، نحو: احْمَرّ.

هـ. افْعالّ، نحو: احْمارّ.

و. افْعَوّل، نحو: اعْلوّط؛ أي تعلق بالعنق والعلو عليه.

ز. افْعَوعَلَ، نحو: اغدَوْدَن؛ أي طال.

وعند النظر في تقسيم الصرفيين للفعل الثلاثي المزيد، فإن الباحث يضع الملاحظات الآتية على التقسيم:

1- إنّ زيادة حرف من جنس الكلمة لتصبح رباعية لا يكفي للحكم على الفعل بأنه ملحق بالرباعي، فإن ساوى الرباعي في عدد الحروف، فإن هذه الزيادة تضفي على الفعل معنى جديدا، فالقاعدة الصرفية تقول: "كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى". فالفعل "جَلبَبَ". حكم عليه بأنه مزيد الرابع "الباء" للإلحاق بالرباعي، وإذا حذفنا هذا الأصل، صار الفعل "جلب". والفارق الدلالي واضح بين "جلبب"؛ أي: ألبسه الجلباب، و"جلب" التي بمعنى: أحضر، فالزيادة في هذا المثال لم يكن القصد منها زيادة في المعنى، بل تغييرا في المعنى.

2- إنّ الاهتمام بموازنة الثلاثي بالرباعي اهتمام ليس له ما يسوغه، وكان الأجدر عند دراسة الفعل الثلاثي المزيد، بيان عدد الحروف المزيدة، وهذا ما نجده في كتب الصرف الحديثة[1]، حيث قسمت الفعل المزيد إلى مزيد بحرف وحرفين وثلاثة.

3- إن الاهتمام بموازنة الثلاثي بالرباعي – أيضا – يوحي بأصالة الرباعي وعدول الثلاثي، وأن الأصل الرباعي هو الأكثر ملاءمة للدراسة، لذا قورن الثلاثي بالرباعي، والحقيقة تكمن في أن كل أصل ثلاثي أو رباعي هو مستقل بذاته.

---

1 الشيخ أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف. المكتبة الثقافية – بيروت، ص 37، 36. ومحمد خير حلواني. المغني الجديد في علم الصرف: مصدر سابق، ص 160.

- العدول عن الأصل الرباعي:

يجيء المزيد من الأفعال الرباعية الأصل على الأوزان الآتية[1]:

1- افْعَنْلَلَ: وهو رباعي مزيد بحرفين، نحو: "احْرَنْجَم"؛ أي ازدحم.

2- افْعَلَلّ: وهو - أيضا - رباعي مزيد بحرفين، نحو: "اطْمَأنّ".

3- تَفَعْلَلَ: وهو رباعي مزيد بحرف واحد، نحو: "تدحرج".

وضع الصرفيون معاني للأفعال المزيدة من استقرائهم لاستعمالاتها، وعند النظر إلى معاني زيادات الأفعال تجد أن القالب الواحد له معان متعددة، وهذا قد يوقع الدارس في متاهة بيان دلالة الزيادة على الأصل، فإذا ما صادفه فعل مزيد مجرد عن سياقه، وطلب منه تحديد دلالة الفعل المزيد تجد الدارس يقع ضمن خيارات ذهنية لمعرفة الدلالة الأصلية للفعل المزيد، مما يدفعه إلى ذكر كل معاني الزيادة التي يعرفها للصيغة، ومن بعد؛ فلن تستطيع تحديد الدلالة بشكل دقيق.

إن الصرفيين عندما وضعوا معاني لزيادات الأفعال، جاءوا بهذه المعاني من استقرائهم لاستعمالات هذه الأفعال المزيدة، ومن ثم استخلصوا هذه المعاني ووضعوها بشكل منفرد لتدل على الزيادة.

وعندما بدأ الدلاليون بوضع نظرياتهم لتفسير النص، كانت المثالب تعتري هذه النظريات، ومع هذا فتعد نظرية السياق هي الأوفر حظا من غيرها من النظريات التي تناولت الدلالة، وهذا ناتج عن سهولة تطبيقها، وسعة صلاحيتها في تفسير الألفاظ.

لذا؛ يعد السياق عاملا هاما في تحديد دلالة القالب الصرفي للفعل المزيد، ويمكن أن يفسر السياق بأنه ما يحيط بالكلمة المراد إظهار معناها من كلمة أو كلمات، ومطابقة الكلمة للمعنى العام

---

1 أبو حسن علي بن مؤمن بن عصفور: الممتع في التصريف، تح: د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة -بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1987م.ج1، ص 178، 179.

في السياق الكلامي الذي وقعت فيه الكلمة[1]، حيث يكون معنى الكلمة موافقا للسياق الذي جاءت فيه، وما يحيط بالكلمة قبلها أو بعدها يساعد في كشف معناها، وهذا ما سماه الجرجاني بـ "النظم" فقال: "اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[2]، ومن كلام الجرجاني تتضح أهمية السياق في التركيب السليم.

وقد شرح أصحاب نظرية السياق نظريتهم بأن الكلمات (الوحدات الدلالية) تقع متجاورة، ولا يمكن تحديد معنى الكلمة إلا بملاحظة علاقاتها بالوحدات الأخرى المجاورة لها والتي تقع في سياقها، ولذا يختلف معنى الكلمة الواحدة تبعا لتوزيعها اللغوي في سياقات مختلفة[3]. فالكلمة لها دلالتان: دلالة واقعية إخبارية، ودلالة سياقية من الارتباط بتركيب أو موقف معين[4]، فالفعل المجرد تكون دلالته إخبارية، والفعل المزيد تحدد دلالته تبعا لسياقه اللغوي أو سياق الحال (المقام).

ومما يدل على أهمية السياق في بيان دلالة الفعل المزيد، فضلا عن تعدد دلالة القالب الواحد، عدم صلاحية قياس الصيغة لتعطي الدلالة نفسها، فعندما نقول إن من معاني "أفعل" التعريض، نحو: أبعته، فإذا صغنا من الفعل "سلم" وزن "أفعل: "أسلم" فإن هذه الصيغة لا تدل على التعريض.

وعدل المعري عن التجريد في الفعل بكثرة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

---

1 جفري سامسون: مدارس اللسانيات. ترجمة د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود – الرياض، 1417هـ، ص 241.

2 الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 44.

3 د. أحمد مختار عمر: علم الدلالة. عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1993، ص 69.

4 د. هادي نهر: اللسانيات الاجتماعية عند العرب. دار الأمل – اربد، الطبعة الأولى، 1998، ص 161.

ظَلَمُوا الرَّعِّيةَ واْستَجازُوا كيدَهَا فَعَدوا مَصَالِحَها وهُمْ أُجراؤها[1]

فيظهر ذلك في الفعل (استجاز)، وأصل الفعل جاز؛ فصيغة (استفعل) هنا تدل على التحول والمبالغة؛ فالمعنى المراد هنا هو"تجاوزوا مصالح الرعية، وهم خدامها لا اسيادها"، ونلاحظ أن الدلالة الصرفية تتوافق مع مضمون البيت.

وقال المعري:

تظاهرَ الغِشُّ ، واستعانَتْ بـه الأشِدَّاءُ والأرِكَّه [2]

فالفعل (تظاهرَ واستعانَتْ) مزيدان؛ حيث إن المعري عدل عن المجرد إلى المزيد فالفعل (تظاهر) على وزن (تفاعل) مزيد بتاء والألف ، فأصل هذه الفعل (ظهر)؛ وعدل المعري في هذا البيت إلى هذه الصيغة لتدل على المبالغة ؛ فالمعنى المراد هنا هو"المبالغة في انتشار الغش، وعدل المعري إلى المزيد بالفعل (استعانَ) وهذا الفعل مزيد الألف والسين والتاء ، فهو على صيغة (استفعل) التي تدل على المبالغة والتحول ؛ حيث أن الشاعر يريد أن الأقوياء والضعفاء تحولوا واستعانوا لمقاومة هذا الغش وهذا على سبيل المبالغة. وقال:

وكمْ أهَانَكَ ناسٌ ما استعنْتَ بهمْ أو استعنتَ بقومٍ لم يُعِينُوكا [3]

فالفعل (أهَانَ، واستعانَ) مزيدان؛ حيث أن المعري عدل عن المجرد إلى المزيد فالفعل (أهَانَ) على وزن (أفعل) مزيد بالألف ، فأصل هذه الفعل (هان)؛ وعدل المعري في هذا البيت إلى هذه الصيغة لتدل على المبالغة، وعدل المعري إلى المزيد بالفعل (استعانَ) وهذا الفعل مزيد الألف والسين والتاء ، فهو على صيغة (استفعل) التي تدل على المبالغة والتحول ؛ حيث أن الشاعر يريد

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم. حرره الدكتور كمال اليازجي. دار الجيل، بيروت، 1992، ج1، ص56.

2 المصدر السابق، ج2، ص 128.

3 المصدر السابق، ج2، ص 127.

أن الناس أجناس بعضهم يعين ولم يطلب منهم عون، وآخرون يطلب منهم فيمسكون ويمتنعون؛ وهذا على سبيل المبالغة.

وقال المعري:

قد رَمَى نابِلُ فأنمى وأَصمى ولَيَالِيكَ مالها إنماءُ[1]

فالفعل (فأنمى وأَصمى) مزيدان بالألف على وزن أفعل، فأصل هذه الأفعال على الترتيب رمى، وصمى)؛ وعدل المعري إلى صيغة (أفعل) لتدل على المبالغة والكثرة فالمعنى المراد هنا هو"الصياد يرمي فيخطئ، والدهر يصيب دون أن يرمي"، وهذا المعنى يتوافق مع الدلالة الصرفية لصيغة "أفعل"؛ فالصياد كثيرا ما يرمي النبال وكذلك الدهر إصاباته كثيرة . وقال أيضا على نفس الوزن في مفردة (أحسن):

بدت لهُما زهراتُ الربيع فأحسنتا القَوْل وأفْتنَّتا[2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (أفعل) حيث أن أصل الفعل هو حسن، وذلك من باب المبالغة واستحقاق صفة معينة (الحسن) للقول، وهذا يتوافق مع مضمون البيت حيث أن القمري كثير الإحسان في القول بل من شدة المبالغة في الاحسان وصلت لحد الفتن.

وقال المعري:

غَلَتْ وأغالتْ، ثم غالَتْ وأَوْحَشَتْ وَحَشَّتْ وحاشتْ واستَمالَتْ ومَلَّتِ[3]

فعدل المعري في البيت السابق إلى وزن أفعل في المفردة (أَوْحَشَتْ) الذي أصله (وحش) ليدل على المبالغة، وعدل عن أصل المفردتين (وحش، ومل) إلى وزن فعّل في المفردتين (وَحَشَّتْ

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 60.

2 المصدر السابق، ج1، ص 179.

3 المصدر السابق، ج1، ص 181.

ومَلَّتِ) ليدل على الكثرة، وأخيرا عدل عن أصل المفردة (مال) وزن استفعل في مفردة (استَمالَتْ) ليدل على المبالغة والكثرة معا؛ فالمعنى المراد هنا هو"أكثرت من المداهمة وتمادت في الايحاش، واحرقت الكل، ولم تستثن أحدا، وأغرت ثم سئمت فأهلكت"، وهذا يتلاءم مع الدلالة الصرفية لمضمون البيت حيث أن البيت قائم على الكثرة والمبالغة

وقال في الفعل المزيد بالتضعيف على وزن فعّل (ذكَّرْتَنا):

لكنهنّ حنيفاتُ بمزعمنا ذكَّرْتَنا الله تمجيداً وإخْباتا[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (فعّل) حيث أن أصل الفعل هو (ذكر)، وذلك من باب المبالغة؛ فالمعنى المراد هنا هو"حرم صيد الحمام المعتصم بمكة دائما"، وهذا يدل على المبالغة في ذكر الحمام باعتصامه.

وقال أيضا:

سبّخْ وصَلِّ، وطُفْ بمكة زائراً سبعينَ لا سَبْعاً ، فلست بِنَاسِكِ [2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (فعّل) في الفعل (سبّح) حيث أن أصل الفعل هو (سبح)، وذلك من باب المبالغة؛ فالشاعر أراد المبالغة في التسبيح لله وإقامة الصلوات، والطواف حول الكعبة مرارا وتكرارا، لا تجدي المؤمن نفعا.

وقال في الفعل المزيد بالتضعيف على وزن تفعّل (تكلّم):

تكلَّمْ فخَبِّرْ بني آدمٍ بما عَلِمَ الله من حالِكا[3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 177.

2 المصدر السابق، ج2، ص 134.

3 المصدر السابق، ج2، ص 130.

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (تفعّل)(تكلّم)، حيث إن أصل الفعل هو (كلم)، وهذه الصيغة تفيد المبالغة؛ وهذا يتوافق مع ما أراده الشاعر ؛ حيث يقول أخبر بني قومك ما يعرف الله من أمرك، بعد كثرة الاسفار وقضاء الزمان الطويل.

وجاء المعري على وزن افتعل في مفردة (اقتَنَعْنَ) في قوله:

وَسامٌ ما اقتَنَعْنَ بحسنِ أصلٍ فَجِئْنَكَ بالخِضاب موَسَّماتِ[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (افتعل)، حيث إن أصل الفعل هو (قنع)، وذلك من باب المبالغة والمطاوعة؛ فالمعنى المراد هنا هو"زادهن التبرج جمالا"، وهذا يدل على المبالغة في الاقتناع بزيادة جمالهن.

وقال المعري:

من الشُمُطِ اعتزلن بكل عودٍ وأفنيْن السنينَ مجرّمات[2]

فعدل المعري إلى وزن افتعل في مفردة (اعتزلن) عن الأصل (عزل) ليدل على المبالغة في معنى الفعل؛ فالمعنى المراد هنا هو"أنهن دائمات الاعتزال". وجاء المعري على وزن انفعل في مفردة (انثنين) في قوله:

أو الغربَانَ ملْنَ لها ببيضٍ نواصِعَ فانثنين محمّماتِ[3]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (انفعل)، حيث إن أصل الفعل هو (ثنى)، فصيغة انفعل تدل على المطاوعة والتحول حيث أن سفاه السكارى ربما أصم النعام وسود فراخ الغربان في بيضها الأبيض أي أنهن تحولن سودا، وهذا يتوافق مع الدلالة الصرفية لصيغة انفعل.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 189.

2 المصدر السابق، ج1، ص 196.

3 المصدر السابق، ج1، ص 192.

وعدل المعري إلى وزن افتعال في مفردة (انتساب) في قوله:

وَلِحُبِّ الصحيحِ آثرَتِ الرُّومُ انتساب الفتى إلى أمّهاته[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (افتعال) التي تدل على المبالغة، حيث إن أصل الفعل هو (نسب)، وذلك العدول من باب المبالغة؛ فمعنى هذا البيت هو"أن انتساب الولد إلى أمه أثبت منه إلى أبيه ولذلك اختارت الروم، فيما عرف عنهم من حب للحقيقة، نسبة الولد إلى أمه لأنها أثبت".

نلحظ من الأمثلة السابقة أن المعري استخدم العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد بكثرة وذلك للوصل إلى ما يخدم الفكرة التي تدور في ذهنه، و قد يكون من باب السبيل السليم للخلاص من متاهات تعدد دلالة البنية الصرفية للفعل المزيد هو السياق الذي جاءت فيه البنية الصرفية، وهكذا تكون الدلالة أكثر دقة، وأقل تعقيدا في الدراسة. فمجرد حفظ معاني زيادات الأفعال من كتب الصرف العربي، لا يكون ذا جدوى كبيرة في تحديد دلالة الصيغ الصرفية، فالدلالة تتحول تبعا لموضع الصيغة في السياق.

ب- العدول عن الاسم المجرد

الأسماء المتمكنة في العربية تأتي ثلاثية البناء ورباعية وخماسية، ولا تأتي على أكثر من خماسية البناء للثقل، ولرفع توهم تركيب الاسم من أصلين ثلاثيين[2]، وأقل ما تكون عليه أصول الاسم ثلاثة أحرف[3]، "ولا يوجد اسم متمكن، على أقل من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصا، نحو "يد" و "دم" "[4].

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 199.

2 ابن يعيش. شرح مفصل: مصدر سابق، ص 154.

3 أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج النحوي. الأصول في النحو. تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ، 1988م، ج3، ص 180.

4 ابن عصفور. الممتع في التصريف: مصدر سابق، ص 60.

وعدلت العرب عن أصول الأسماء فزادت على الأصول، وذكر ابن فارس في كتابه "الصّاحبي" أنّ "من سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح. سمعت من أثق به قال: تفعل العرب ذلك للتشويه، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول "طرماح" و إنما أصله من الطرح، وهو البعيد، لكنه لما أفرط طوله سمي طرماحا، فشوه الاسم لما شوهت الصورة وهذا كلام غير بعيد، (...) ويكون من الباب قولهم للكثير التسمع والتنظر "سِمْعنة، نِظَرنة". ومن الباب: كَبير وكُبار وكُبّار"[1].

فالعدول عن الاسم المجرد في العربية سُنّة، يلجأ إليها عند الحاجة، فكما كان – في الصفحات السابقة عدول عن أصول الفعل، فإنه يوجد عدول عن أصول الاسم، إلا أن العدول عن الاسم المجرد أوسع بابا من العدول عن الفعل المجرد، وربما يعود هذا إلى كثرة الاستعمال وتعدد المشتقات الصرفية ووصول الأصول إلى خمسة أحرف، وهذا ما سيتضح في الصفحات الآتية.

ويعدل عن الاسم المجرد إلى المزيد، وللزيادة على أصول الأسماء المجردة صورتان، هما[2]:

1- الزيادة من جنس الأصول، وذلك بالتكرار، وتسمى "الزيادة المتجانسة"[3].

2- الزيادة من غير جنس الأصول، وتكون من حروف الزيادة المجموعة بـ "اليوم تنساه".

---

1 ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة: مصدر سابق، ص 101، 102.

2 المصدر السابق، ص 156.

3 المصدر السابق، ص 158.

وقد اهتم أبو العلاء المعري بالعدول عن الاسم المجرد في لزومياته بكثرة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

فمن أمثلة اسم الفاعل قوله:

على الوُلْدِ يجني والدٌ ولو أنّهم ولاةٌ على أمصارهم خطباءُ[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم الفاعل) حيث أن أصل الاسم هو (ولد)، لوصف من قام بالفعل؛ حيث أن معنى البيت هو أن الوالد يجني على ولده دون النظر إلى منصبه.

وعدل المعري إلى الاسم المفعول:

ودنيانا التي عُشِقَتْ وأَشْقَتْ كَذّاكَ العِشْقِ-مَعْروفاً- شقاءُ[2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم المفعول) (مَعْروفاً) حيث أن أصل الاسم هو (عرف)، ليوصف من وقع عليه فعل (عرف) وهو وصف للعشق، فاصبح معروفا.

وقال:

للمليكِ المذكَّرات عبيدٌ وكذاكَ المؤنَّثاتُ إماءُ[3]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم المفعول) (المذكَّرات) و (المؤنثات)؛ حيث أن أصلهمّا هو (ذكر) و(أنث)، ليصف من وقع عليه الفعل.

وقال المعري أيضا:

أمُّ الكتابِ إذا قوَّمْتَ مُحَكَمَها وجدتَها لأداءِ الفَرْضِ تَكْفيكَا [4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 48.

2 المصدر السابق،ج1، ص 55.

3 المصدر السابق، ج1، ص 58.

4 المصدر السابق، ج2، ص 124.

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم المفعول) (مُحَكَمَ) حيث أن أصل الاسم هو (أحكم)، ليوصف من وقع عليه فعل (التحكيم)؛ وذلك العدول ليصف من وقع عليه فعل التحكيم.

فإن اسم المفعول يدل على من يقع عليه الفعل أي الحدث والمفعول.

وعدل المعري إلى اسم المكان على نحو قوله:

وفي هذه الأرض الرَّكودِ منابتُ فمنها علندىً ساطعٌ وكِباءُ[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم مكان) (منابتُ)؛ حيث أن أصلهما هو (نبت)، ليصف مكان وقوع الفعل (نبت).

وقال:

تتبعُنا في كل نَقْبٍ ومَخرمٍ منا يا لها من جنسها نقباء[2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم مكان) (مخرمٌ)؛ حيث أن أصلهما هو (خرم)، ليصف مكان وقوع الفعل(خرم).

وعدل المعري إلى اسم الزمان على نحو قوله:

يُسَبّحِنَ المليكَ بكلِّ صبحٍ ويركضن الضُّحَى متأثِّمات [3]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (اسم زمان) (صبحٍ والضُّحَى)؛ ليصف زمان وقوع الفعل؛ حيث أن التسبيح يحدث وقت الصبح، أما فعل الركوض لتوبة يحدث وقت الضحى، أي أن المواظبة على الصلاة ليلا ونهارا.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج1، ص

2المصدر السابق، ج1، ص 48.

3 المصدر السابق،ج1 ، ص 194.

وعدل المعري إلى جمع التكسير على نحو قوله:

سَأَلتْ رِجالاً عن مَعَدٍّ ورَهطِهِ وعَنْ سَبَاءٍ ما كان يَسْبِي وتَسْبأ[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (جمع تكسير) (رِجالاً) عن الأصل وهو المفرد (رجل)؛ ليدل على الجمع والكثرة في الرجال الذين تم سؤالهم.

وقال أيضا:

وما نوبُ الأيام إلا كتائبٌ تُبَثُّ سرايا، أو جيوشٌ تُعَبَّأُ[2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة (جمع تكسير) في(الأيام، كتائبٌ، سرايا، جيوشٌ) وأما المفرد منها هو بالترتيب(يوم، كتيبة، سرية، جيش) ليدل على الجمع والكثرة؛ حيث أن المعنى مصائب الأيام جيوش يعبثها الدهر ليهاجم بها البشر.

عدل المعري إلى صيغة المصدر الصريح على نحو قوله:

وكلّ حينٍ حَوْبٌ ومَعْصِيَةٌ زَادَتهمَا في الذنوبِ حَوْبَاءُ[3]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(المصدر الصريح) (مَعْصِيَةٌ) وهي صيغة اسمية وأصلها الفعل (عصى)؛ ليدل على حدث غير مقترن بزمن.

وقال أيضا:

وتغشى دهماءَنا العَيُّ لما عَطِلَتْ من وضُوحِها الدهماءُ [4]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(المصدر الصريح) (وضُوحِها) وهي صيغة اسمية وأصلها الفعل (وضح)؛ ليدل على حدث غير مقترن بزمن.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 50.

2 المصدر السابق، ج1، ص 50.

3 المصدر السابق، ج1، ص 57.

4 المصدر السابق، ج1، ص 58.

عدل المعري إلى صيغة المصدر الميمي على نحو قوله:

طربتْ لقُمريتي مَربَعٍ على غُصُنَيْ ضالةٍ غنّتا[1]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(المصدر الميمي) (مَربَعٍ) وهي صيغة اسمية وأصلها من الفعل (ربع)؛ ليدل على حدث غير مقترن بزمن؛ فشاعر يريد المقام في الربيع.

وقال أيضا:

وماذا ينبغي الجُلَساءُ عندي؟ أرادوا منطِقي وأردتُ صمتي [2]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(المصدر الميمي) (منطِقي) وهي صيغة اسمية وأصلها من الفعل (نطق)؛ ليدل على حدث غير مقترن بزمن.

عدل المعري أيضا إلى الصفة المشبة ليبالغ في الوصف، على نحو قوله:

وما الدَّهرُ إلا حَالِكٌ بعد أبيضٍ يَذيعُ بنا، أو أبيضٌ بعد حالِكِ [3]

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(الصفة المشبهة) في لفظة (أبيض) وهي صيغة اسمية وأصلها من الفعل (بيض)؛ ليدل على وصف النهار.

عدل المعري أيضا إلى اسم التفضيل ليبالغ في الوصف وتفضيلها على غيرها من الصفات، على نحو قوله:

البَحْرُ في قدرتِهِ نُغْبَةٌ والفلكُ الأعظمُ فيها فُلَيكْ [4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 179.

2 المصدر السابق، ج1، ص 188.

3 المصدر السابق،، ج1، ص 188.

4 المصدر السابق، ج1، ص 188.

عدل المعري في هذا البيت إلى صيغة(اسم التفضيل) في لفظة (الأعظمُ) وهي صيغة اسمية وأصلها من الفعل (عظم)؛ ليدل على وصف الفلك وتفضيل صفة العظم عن غيرها من الصفات، فيريد أن يقول أن البحر عند الله نغبة طائر والفلك فلكه مغزل.

فنلحظ أنه عدل عن الاسم المجرد بكثرة، وذلك أن العدول عن الاسم المجرد ناتج عن الحاجة إلى تعبيرات صرفية – كما ذكرنا – تختص بالأسماء، ويمكن أن يُعْدَل عن الاسم المجرد الواحد عدة مرات تبعا للحاجة اللغوية، ويمكن اعتبار أن العدول عن التجريد يهدف إلى إضافة دلالات معنوية في الأفعال، وإضافة دلالات صرفية في الأسماء كما في الأمثلة السابقة.

المبحث الثاني: العدول عن الإفراد

ذكرنا عند الحديث عن "العدول عن التجريد" أنه يُعدل عن الفعل المجرد، ويُعدل عن الاسم المجرد، وعند دراسة "العدول عن الإفراد" سنجد أن هذا العدول يختص بالأسماء دون الأفعال، فالأفعال لا تثنى ولا تُجمع، ولكنها تُسند إلى ضمائر التثنية والجمع.

و "العدول عن الإفراد" يدل على عدول في العدد، تميز بأساليب مختلفة بين المفرد والجمع، فقد تختلف صيغة المفرد عن صيغة غير المفرد، وقد يشتق من المفرد صيغة جديدة بإضافة علامة عليه ليدل على غير المفرد[1]، وتختلف اللغات في تقسيمها للكم، وقد جعلت اللغات السامية ثلاث صيغ للتعبير عن الكم: صيغة المفرد، وصيغة للمثنى، وصبغة للجمع، وفرقت العربية بين جموع القلة وجموع الكثرة[2].

وكان أصل المثنى والجمع هو المفرد؛ لأن " الواحد أشد تمكنا من الجمع، لأن الواحد هو الأصل" [3]؛ لذا؛ فمن المفرد يصاغ المثنى والجمع.

وهكذا، نلحظ أنه يعدل عن المفرد إلى: المثنى، والجمع. وسندرس كلا العدولين على انفراد؛ لأن للعدول من المفرد إلى الجمع صوراً مختلفة، و لا بد من بيان هذه الصور ودراستها.

أ. العدول عن المفرد إلى المثنى:

ذكرنا أن أصل العدد في العربية هو الإفراد للأسماء، " ولما برزت الحاجة للتعدد، كان اقرب أنواع الجمع للإنسان هو المثنى، لظهور هذا النوع من الجمع بشكل جلي في أعضاء جسم الإنسان المزدوجة، كالعينين والأذنين"[4]، ثم أصبح بعد ليدل على التثنية مطلقاً[5].

---

1 باكزة رفيق حلمي: صيغ الجموع في اللغة العربية. مطبعة الأديب البغدادية، ص1.

2 إبراهيم أنيس: من أسرار العربية. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978م، ص153.

3 المرجع السابق، ج1، ص22.

4 اسماعيل، د. خالد: فقه اللغات العارية المقارن. اربد، 1421هـ-2000م،ص264.

5 كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية. ترجمة: د. رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض، 1977، ص99.

والتثنية كالجمع في تضمنها معنى العطف، إلا أن التثنية اقتصرت على اثنين، والجمع يضمها ويتجاوزها عدداً وكثرة[1].

ومع الذي ذكِرَ حول اعتبار المثنى جمعاً، إلا أن العرب قد ميزوا المثنى من الجمع، و جعلوا لكل منهما حداً، وعلامات إعراب، ويمكن أن نقول إن المثنى هو الصورة الأولى للجمع، ولكنه اختلف عنه شكلاً ودلالة.

ولنعرف كيفية العدول عن المفرد إلى المثنى، علينا معرفة حد المثنى؛ فالمثنى " هو ما وُضِعَ لاثنين وأغنى عن المتعاطفين، كالزيدان والهندان. فإنه يُرفع بالألف، ويُجر ويُنصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها" [2].

وبهذا؛ نستطيع القول إن الهدف من التثنية هو الاقتصاد اللغوي، مما يقلل الكلام والجهد العضلي[3].، وتجنبا للتكرار؛ لأن التكرار غير بلاغي، تنفي منه العربية، لذا؛ فقد حققت التثنية أهدافها.

ويُعدل عن المفرد إلى المثنى بإلحاق زيادتين على المفرد، هما[4]:

1- الأولى: حرف المد الألف في الرفع، والياء في النصب والجر، ويُفتح الحرف الذي قبله، وهو عوض عن الحركة.

2- الثانية: النون، وحركتها الكسر، وهي عوض عن التنوين.

---

1 بروكلمان. فقه اللغات السامية: مرجع سابق، ص37.

2 ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك. دار إحياء العلوم- بيروت، الطبعة الأولى، 1404هـ-1981م، ج3، ص24.

3 أبو حسن علي بن مؤمن بن عصفور: المقرب. تح: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد، الطبعة الأولى، 1392-1972م، ج2، ص40.

4 أبو حسن علي بن مؤمن بن عصفور: المقرب، مرجع سابق، ص17،18.

ويرى الأنباري أن إعراب المثنى- وكذلك الجمع- بالحروف وليس بالحركات؛ لأن المثنى فرع على المفرد؛ أي عدول عنه، والإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات، فلهذا استحق الفرعُ الفرعَ، كما استحق الأصلُ الأصلَ، فكانت الحروف للمثنى- وكذلك - للجمع المذكر السالم[1].

فإن العدول عن المفرد إلى المثنى لا يتم إلا بتوافر شرطين، هما:

1- زيادة الألف والنون أو الياء والنون في آخر الاسم المفرد.

2- الدلالة على التثنية.

فليس كل اسم ينتهي بألف أو ياء ونو هو مثنى، وليس كل ما يدل على مثنى هو مثنى ما لم ينتهي بنهايات المثنى. ولذا: يكمن الهدف من العدول إلى المثنى بإضافة علامات التثنية إلى المفرد في بيان علامات إعراب المثنى، والتي هي عدول عن الحركات الأصلية.

ولما أنه يوجد في العربية أسماء تدل على المثنى ولا تحمل علامات التثنية فإن هذه الأسماء لا تشكل ظاهرة في العربية؛ لأن هذه الأسماء لم توجد إلا مثناه، أو إنها مفتقرة إلى التثنية الدلالية.

واستخدام المثنى في لزومياته بكثرة فمن أمثلة المثنى عند المعري قوله:

حلبيَّةٌ في النِّسبَتَيْنِ: لأنَّها حَلَبُ الكرومِ، وأن مواطنها حَلَبْ[2]

عدل المعري إلى المثنى (النِّسبَتَيْنِ)، حيث مفردها (النسبة)؛ وذلك من باب الإيجاز والاختصار، فالشاعر يريد أن هذه الخمرة حلبية بمعنيين: الأول أنها مستحلبة من الكرمة، والثاني أنها من خمور مدينة حلب . وقال:

يا ثالثَ الثُّنْيَنِ في جِسمِهِ إربعْ لكي تستخبرَ الأرْبُعا[3]

---

1 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص65.

2 المصدر السابق، ج1، ص 151.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 36.

عدل المعري إلى المثنى (الثُّنْيَنِ)، حيث مفردها (ثني)؛ وهي الناقة التي ولدت بطنين؛ وذلك من باب الإيجاز ، فبدل من تكرار المفردة مرتين لتدل على المثنى نختصر ذلك بمفردة واحدة تدل على مثنى، والشاعر يقول لمستوفي ضريبة الثلث على نتاج النياق في سنة شديدة على الناس: استطلع الناس قبل استيفاء الضريبة.

وقال:

نامَتْ دعاةُ الدَّوْلتين فضاعتا وهي المنيَّةٌ لا تَنَامُ دُعاتُها[1]

عدل المعري إلى المثنى (الدَّوْلتين)، حيث مفردها (الدولة)؛ وذلك من باب الإيجاز والاختصار، ويقصد الشاعر هنا بالدولتين: الفاطمية والعباسية، فبدل ذكر المفردتين لتدل على دولتين نختصر ذلك بمفردة واحدة تدل على مثنى.

وقال المعري أيضا:

يقُصُّ آثارَ أقوامٍ إلى سفَهٍ وبالمقصّينِ في النّعماءِ يُشْقِيكا[2]

عدل المعري إلى المثنى (المقصّينِ)، حيث مفردها (مقص)؛ وذلك من باب الإيجاز، ويقصد الشاعر هنا بالمقصين: شفرتا المقصّ، أي جرى مجرى الغواة السفهاء فعالجك بالقص والتشويه. ومن أمثلة حذف نون المثنى للإضافة قوله:

تخالَفَ بِرْساها: فبِرسُ بهامةٍ أقِرَّ، وبِرسُ يُذْهِبُ القُرَّ نابتُ[3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج1، ص 170.

2 المصدر السابق، ج2، ص 126.

3 المصدر السابق ، ج1، ص 160.

عدل المعري إلى المثنى (برساها)، حيث مفردها (البرس)؛ وذلك من باب الإيجاز والاختصار، ويقصد الشاعر هنا بالبرس: القطن، فالشاعر يريد أنه بين برسين أبيضين: الشيب وثوب أبيض.

وقد عدل المعري إلى التثنية في لزومياته بكثرة فمن أمثلة ذلك قوله:

وَالمَرءُ ظالِمُ نَفسٍ تَجتَني مَقِرّاً يَظُنُّهُ الشَهدَ وَالظُلمانُ تَهتَبِدُ [1]

عدل المعري في البيت السابق عندما قال (وَالظُلمانُ تَهتَبِدُ) والأصل أن يثني الفعل كذلك أي أن يقول (وَالظُلمانُ تَهتَبِدُان)، وذلك من باب تغليب المفرد ، وهو من باب الإيجاز والاختصار.

وقال:

إذا اِجتَمَعَ اِثنانِ في مَنزِلٍ عَلى خَربَةٍ فُضِحا لِلأَبَد[2]

عدل المعري في البيت السابق عندما قال (اِجتَمَعَ اِثنانِ) والأصل أن يثني الفعل كذلك أي أن يقول (اِجتَمَعَا اِثنانِ)، وذلك من باب الإيجاز والاختصار.

وقال:

فتىً زارِعٌ وفتىً دَارِعٌ كلا الرجلَيْنِ غَدَا فامْتَرى[3]

عدل المعري إلى المثنى (الرجلين)، حيث مفردها (الرجل)، ولكنه لم يثنِ الفعل. وقال:

وقال:

وهل دَرَى اللَيْثُ إذ ضمَّ الزِجاحَ له فمٌ وقُدِّرَ للشدقين تَهْرِيتُ[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 262.

2 المصدر السابق، ج1، ص 326.

3 المصدر السابق، ج1، ص 71.

4المصدر السابق، ج1، ص 162.

عدل المعري إلى المثنى (الشدقين)، حيث مفردها (الشدق)؛ وهو طرفا الفم؛ ولم يثنِ الفعل؛ وذلك من باب الإيجاز والاختصار.

عدل المعري إلى التثنية من باب الإيجاز والاختصار، كما ظهر في الأمثلة السابقة، وأن معيار العدد ثابت في المثنى، وذلك بإضافة علامات التثنية إلى المفرد في بيان علامات إعراب المثنى، والتثنية تدل على القلة، بعكس الجمع فالجمع يدل على الكثرة.

ب- العدول عن المفرد إلى الجمع:

تأخذ ظاهرة العدول عن المفرد إلى الجمع في اللغة العربية عدة أشكال هي: جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير. وأن الغاية من الجموع هي الإيجاز والاختصار[1]، فبدلاً من تكرار الاسم المشابه يُستعاض عن التكرار بإيجاد صيغ الجموع.

أ- جمع المذكر السالم

قبل أن نشرع بدراسة جمع المذكر السالم، لا بد من بيان دلالة الجمع السالم، وأقسامه.

إن ما يميز الجمع السالم هو الإعراب بعلامات فرعية، وهي الحروف في الجمع المذكر، والحركات في الجمع المؤنث بوجود خلاف يميزه، وهو أن علامة نصبه هي الكسرة.

ويُسمّى الجمع السالم بـ "جمع التصحيح" وهو ما سلم فيه واحده من التغيير، فتأتي بلفظة المفردة من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع، كما فُعل في التثنية، ويقال له: جمع سالم؛ لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال: جمع على حد التثنية لسلامة صدره، كما كان في المثنى كذلك" [2].

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، م3، ص213.

2 المصدر السابق، م3، ص213.

وقسما الجمع السالم، هما [1]:

1- جمع خاص، وهو جمع المذكر.

2- جمع متوسط، وهو جمع المؤنث.

وقد تكون تسمية الجمع المذكر بالجمع الخاص، لأنه يختص بأسماء وصفات محددة، و لا يصلح جمعاً لأي اسم إذا استكمل شروط الجمع به. وسُمي الجمع المؤنث بالجمع المتوسط؛ لأنه يقع بين جمعي المذكر السالم والتكسير، فهو أكثر صلاحية للجمع به من المذكر، وأقل صلاحية من التكسير، لأن جمع التكسير لا يتطلب شروطاً للجمع به.

ولنبدأ بدراسة" جمع المذكر السالم" ببيان حده، فهو ما " يكون آخره في الرفع بالواو والنون نحو:" الزيدون" و"المسلمون" وفي الجر بالياء المكسور ما قبلها والنون، نحو: " الزيدين" و"المسلمين" والنصب محمول على الجر كما كان كذلك في التثنية[2].

وإن طريقة العدول هي نفسها حد جمع المذكر السالم، فقد ذكرنا أن جمع المذكر السالم هو الاسم الذي يُزاد على مفرده واو ونون أو ياء ونون ليدل على الجمع. وما انطبق على ألف وياء المثنى ينطبق على واو وياء جمع المذكر السالم، فهذه الحروف هي حروف إعراب- بالرغم من الاختلاف بين النحاة فيها كما ذكرنا في المثنى، "لأن معنى الكلمة إنما يكمل بها، وصارت آخر حرف في الاسم" [3].

---

1 ابن دهان النحوي. كتاب الفصول في العربية: مصدر سابق، ص8.

2 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، م3، ص214،213.

3 ابن الوراق. علل النحو: مصدر سابق، ص234.

وقيل بأنهم" جعلوا الواو علامة الرفع في جمع المذكر السالم نحو:(جاء المؤمنون) لأنها ضمير المرفوع في نحو (يضربون)" [1]، وهذا يصدق على جمع المذكر السالم المرفوع، ولا سبيل لهذا التفسير في النصب والجر، وهي" علامة الرفع والجمع والقلة، فأنه لا يُجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة، فإن أطلق بإزاء الكثير، فتجوز"[2].

ولا خلاف في دلالة الواو على رفع جمع المذكر السالم، ولكن الخلاف في دلالتها على القلة، وحصر القلة بين الثلاثة والعشرة، ولعل الدافع لهذا الحكم " لأن هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية، فكان مثله في القلة"[3]، ولا أهمية لمثل هذا التشابه، لأن معيار العدد متغير، ولا يصدق على الأسماء المجموعة جمعاً مذكراً سالماً، فعندما نريد أن نجمع "معلم" فلا سبيل لجمعه إلا بـ " معلمون أو معلمين" بغض النظر عن عدد المعلمين المقصودين في الجمع.

ويُلحق بجمع المذكر السالم مجموعة من الأسماء تعرب كإعرابها ولكنها غير مستكملة الشروط الواجب توافرها في هذا الجمع[4].

أما الزيادة التي تلي علامة الجمع والإعراب في جمع المذكر السالم، وهي النون، فهي تسقط عند الإضافة، فنقول: حضر مهندسو المشروع، وما ذكرناه في نون المثنى ينطبق على نون جمع المذكر السالم.

---

1 الأمير أمين آل ناصر الدين: دقائق العربية. وقف على طبعه الأمير نديم آل ناصر الدين، مكتبة لبنان– بيروت، الطبعة الثانية، ص168.

2 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص214.

3 المصدر السابق، ج3، ص214.

4 ابن عقيل. شرح ابن عقيل: مصدر سابق، ج1، ص64.

وقد عدل المعري إلى جمع المذكر السالم بكثرة، ومن أمثلته ما يلي:

قال المعري:

كم وَعَظ الوَاعِظون مِنَّا وقامَ في الأرْضِ أنْبياءُ[1]

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (الواعظون) ومفردها (واعظ)؛ فمعيار العدد في جمع المذكر السالم متغير، ويدل هذا الجمع على الكثرة؛ فهو لم يقصد واعظًا واحدًا، ولم يقصد الواعظينْ وأنما قصد أكثر من اثنين، فمعيار العدد متغير حيث قد يكون ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو غيره. وقال:

فأما هؤلاءِ فأهلُ مكرٍ وأمّا الأوَّلُون فأغْبياءُ[2]

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (الأولون) ومفردها (الأول)؛ فمعيار العدد في جمع المذكر السالم متغير، ويدل هذا الجمع على الكثرة؛ فالشاعر يريد أن الناس فئتان: أغبياء لا يقنعهم دليل، وأذكياء معنتون لا يسلمون بحق.

وقال:

لو ضُرِبَ الغاوونَ بالسّيفِ لا بالسَّوط حدَّ الخَمْرِ، ما تابُوا[3]

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (الغاوون) ومفردها (الغاوي)؛ أي الضالون، فإن هذا الجمع يدل على أن معيار العدد متغير غير محدد. وقال:

لو كنتُ رائدَ قومٍ طاغينَ إلى دنياكَ هذي، لما ألفْيتُ كذَّابا[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 53.

2 المصدر السابق، ج1، ص 54.

3 المصدر السابق، ج1، 96.

4 المصدر السابق، ج1، ص 107.

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (طاغين) ومفردها (طاغٍ)؛ فمعيار العدد في جمع المذكر السالم متغير، ويدل هذا الجمع على الكثرة؛ فالشاعر يريد أن الوافدين من العدم إلى الدنيا، أي لو كنت رائدهم لصدقتهم الخبر عن أذاها وشقائها. وقال:

في لاحبٍ لا يعودُ السالكونَ به من ابنِ الابرصِ لمّا عاد ملحوبا[1]

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (السالكون) ومفردها (السالك)؛ فمعيار العدد في جمع المذكر السالم متغير غير معروف، ويدل هذا الجمع على الكثرة. وقال:

ما الظَّافُرونَ بعزّها ويسارها إلا قريبُو الحالِ من خُيَّابها[2]

عدل المعري إلى جمع المذكر السالم في مفردة (الظافرون) ومفردها (الظافر)، وكذلك في مفردة (قريبو) مفردها (قريب)؛ فمعيار العدد في جمع المذكر السالم متغير، ويدل هذا الجمع على الكثرة؛ أي أن الشاعر يريد أن الأغنياء والأشراف فيها أشبه بالفقراء الستضعفين، لأن الفارق زائل بالموت.

وعدل المعري إلى ملحق جمع المذكر السالم في قوله:

وما بعدَ مرِّ الخمسَ عشرة من صبا وما بعدَ مرِّ الأربعينَ صِباءُ[3]

عدل المعري إلى ملحق جمع المذكر السالم في مفردة (الأربعين)؛ لتدل على الجمع والكثرة، بل تدل على عدد ثابت. وقال أيضا:

فَعِشْ بِنفسكَ فالأهلونَ أكثرهُمْ ألا يَشِينُوك يوماً لا يَزِينوكَا[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 108.

2 المصدر السابق، ج1، ص 143.

3 المصدر السابق، ج1، ص 47.

4 المصدر السابق، ج1، ص 47.

عدل المعري إلى ملحق جمع المذكر السالم في مفردة (الأهلونَ)؛ لتدل على الجمع والكثرة، ولا تدل على عدد ثابت؛ فالشاعر يريد من ذلك أن يقول خير لك أن ترضى بما تيسر وتعتزل الناس، لأنهم أن لم يلحقوا بك شرا، ولم يبادروا إليك بخير.

وهكذا، نرى أن المعري عدل عن المفرد إلى جمع المذكر السالم بكثرة، فالعدول إلى الجمع في الأمثلة السابقة يغني عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى، والحروف، والحركات، أي من باب الإيجاز والاختصار.

ب – جمع المؤنث السالم

ظهر اختلاف في تسمية هذا الجمع، لا بد من الإشارة إليه في بداية دراسة هذا الجمع. وأطلق سيبويه في كتابه على هذا الجمع صراحة اسم "الجمع بالتاء" فقال: " فإذا جمعت بالتاء لم تغير البناء. وذلك قولك: هنة وهنات، وفئة وفئات"[1].

وسمى ابن هشام هذا الجمع بـ "الجمع بألف وتاء مزيدتين"[2]. ونجد تسمية هذا الجمع بـ"جمع المؤنث السالم" في كتب العربية التي درسته [3]، نُعت هذا الجمع بـ"جمع السلامة بالألف والتاء"[4].

ونرى أن تسمية هذا الجمع بـ "جمع المؤنث السالم" يعود إلى الكثرة والغلبة، لأن أكثر الأسماء التي تجمع على الزيادة بألف وتاء هي أسماء مؤنثة. وأن تسمية هذا الجمع بـ"الجمع بألف

---

1 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج3، ص598.

2 انظر، ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: مصدر سابق، ص28، وأبو حسن علي بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي. تح: د. صاحب أو جناحوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1971، ج1، ص149.

3 انظر، ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، م3، ص218، والشيخ أحمد الحملاوي. شذا العرف في فن الصرف: مرجع سابق، ص97 وابن عقيل. شرح ابن عقيل: مصدر سابق، ج1، ص73وكتب الصرف الجديثة.

4 ابن عصفور. المقرب: مصدر سابق، ج2، ص50.

وتاء" يعود إلى المنهج الوصفي في دراسة الظواهر اللغوية، فلما وجد الدّراسون أن بعض أسماء الذكور تُجمع بزيادة ألف وتاء، أزالوا عنه خصوصية التأنيث، وأعطوه وصفاً يصلح للأسماء المذكرة والمؤنثة.

ولنبدأ ببيان حد " جمع المؤنث السالم "، وقد اخترنا في هذه الدراسة هذا الاسم، لأنه أكثر انتشاراً في العربية من الاسم الآخر له.

جمع المؤنث السالم: هو الجمع " بالألف والتاء، نحو: " الهندات" و"المسلمات" و كذلك ما ألحق بالمؤنث مما لا يعقل من نحو: " جبال راسياتٍ"، و" جمال قائمات"، فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء، كالجمع المذكر السالم في سلامته واحد [1].

وهو لكل اسم علم مؤنث بلا علامة، نحو: هند، ولكل اسم علم مذكر أو مؤنث فيه علامة تأنيث، ولكل اسم مصغر لغير العاقل، نحو: دريهم: دريهمات[2].

فجمع المؤنث السالم هو الجمع بألف وتاء مزيدتين لأسماء مؤنثة معنوياً أو لفظياً.

ويعدل المفرد إلى جمع المؤنث السالم بزيادة ألف وتاء في آخره. ولبيان هذه الكيفية، سنفرد الأسماء التي تجمع على المؤنث السالم كل علة على حِدَه:

1- الاسم المؤنث بتاء التأنيث: تحذف تاء التأنيث من المفرد المؤنث عند جمعه استغناء بتاء الجمع في آخر الاسم، نحو: طلحة: طلحات، وفاطمة: فاطمات[3].

2- العلم المؤنث المطلق: يجمع العلم المؤنث المطلق بزيادة ألف وتاء في آخره، نحو: زينب: زينبات.

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص218.

2 ابن عصفور الاشبيلي. شرح جمل الزجاجي: مصدر سابق، ج1، ص149.

3 السيوطي. همع الهوامع: مصدر سابق، ج1، ص71.

3- صفة المذكر غير العاقل ومصغره: تجمع صفة المؤنث بالألف القائمة المتبوعة بهمزة، نحو: صحراء، أو الألف المقصورة، نحو: حَبلى، فإنه يُجمع بزيادة ألف وتاء في آخره، أي: صحراء: صحراوات، وحبلى: حبليات. مع الانتباه إلى إجراء الإعلال اللازم عند الجمع.

وهذا هو الإطار النظري للعدول بالمفرد إلى جمع المؤنث السالم، وهذا الإطار هو المطبق في كلام العرب، فمثلاً" لم يسمع عن العرب أنهم قالوا: الطلحون، ولا الهبيرون، ولا في شيء من هذا النحو بالواو والنون، فإذا كان هذا الجمع مدفوعاً من جهة القياس معدوما من جهة النقل، فوجب أن لا يجوز[1]، وهذا يؤكده قوة تطبيقات قواعد جمع المؤنث السالم، فدلالة "طلحة" على المذكر، لم تجوز جمعه جمع مذكر سالم، وإنما كانت القوة للبناء الصرفي الذي ينتهي بعلامة التأنيث.

ويُعرب جمع المؤنث السالم بالحركات، فيُرفع بالضمة، وينصب ويُجر بالكسرة، ويعود إعرابه بالحركات بدلا من الحروف لثبوت زيادة آخره، وعدم تغيرها.وسبب نصب جمع المؤنث السالم بالكسر بدلا من الفتح ؛" لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم الذي هو فرع، حملا للفرع على الأصل[2].

ويلحق بجمع المؤنث السالم- أي يعرب إعرابه- " أولات" فليس لها مفرد من لفظها، لذا ألحقت بهذا الجمع، و- كذلك- يلحق به أسماء انتهت بألف وتاء ولا تدل على جمع، نحو:"أذرعات"[3].

ويلحظ على المحقات بجمع المؤنث السالم أن الإلحاق شكلي، فقد كان الشكل أو البناء الصرفي الذي جاء على صورة جمع المؤنث السالم سبباً في الإلحاق، وإن دلت "أولات" على الجمع

---

1 أبو البركات الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف. تح: د. جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى، المسألة الثالثة، ص36.

2 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص75.

3 ابن عقيل. شرح ابن عقيل: مصدر سابق، ج1، ص75.

إلا أنها خالفت شروط هذا الجمع بعدم وجود مفرد لها من لفظها عند إزالة زيادتي الجمع. وإنما وجد هذا الجمع هكذا في شكله ودلالته.

وأما الأسماء التي جاءت على بناء جمع المؤنث السالم، نحو: أذرعات، وعرفات، فإن دلالة هذه الأسماء تدل على مفرد، فكان البناء الصرفي أقوى من الدلالة، فألحقت بجمع المؤنث السالم، وهذه القوة الناتجة من مبدأ " الثابت والمتحول"، فالبناء الصرفي ثابت، بينما الدلالة متغيرة تبعاً لاتفاق متكلمي اللغة الناجم عن العقد الاجتماعي في تحديد دلالة المفردات.

وعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم بكثرة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

فقال المعري:

وقد نَطَقْتِ بأصْنافِ العظاتِ لنا وأنتِ فيما يَظُنُّ القومُ فَرْسَاءُ[1]

فعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم في مفردة (العظات)، فمفردها (العظة)؛ وعدل إلى الجمع ليدل على الجمع والكثرة، وهاذ الجمع غير محدد العدد. وقال:

أفضُّ لهاماتٍ وأرمي بأسْهُمٍ واطْعَنُ في قَلْبِ الخميسِ وأضربُ[2]

فعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم في مفردة (هامات) أي الرؤوس، فمفردها (هامة)؛ لتدل على الجمع والكثرة، والشاعر يريد أن الموت أشد فتكا من كل سلاح. وقال:

هُمومٌ بالهواء معلَّقاتٌ إلى التَّشريفِ أنْفُسُها طِرابُ[3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 51.

2 المصدر السابق، ج1،ص 83.

3 المصدر السابق، ج1،ص 89.

فعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم في مفردة (معلقات)، فمفردها (معلقة)؛ لتدل على الجمع والكثرة، والشاعر يريد أن هموم النفس معلقة بالهواء تبغي المجد.

ولم يكن المعري بعيدا عن العدول عن المفرد إلى نوع أخر من الجموع وهو جمع المؤنث السالم، كما رأينا في الأمثلة السابقة وذلك من باب عطف المفردات المتماثلة شكلا ومضمونا.

جـ- جمع التكسير

وهو القسم الثاني لأنواع الجموع في اللغة العربية، ويقابل القسم الأول، وهو السالم بجنسيه: المذكر والمؤنث. وسُمي جمع التكسير بهذا الاسم" لتغير بنيته عما كان عليها واحده، فكأنك فككت بناء واحده، وبنيته للجمع بناءً ثانياً، فهو مشبه بتكسير الأبنية لتغير بنيتها عن حال الصحة" [1].

وقيل إنّ سبب التسمية جاء من " التشبيه بتكسير الأبنية؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد وفك نضده في هذا الجمع، سمي جمع التكسير[2].

وهو الجمع الذي يتغير بناء واحده تغيراً داخليّا أو تغيرا بزيادة داخله فيه[3]. " وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه[4].

وسمي هذا الجمع مكسراً- أيضاً- " لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه[5].

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص219.

2 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص76.

3 نور الدين عبد الرحمن الجامي: الفوائد الضيائية. تح: أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، 1983، ج2، ص186.

4 أبو الفتح عثمان بن جني الموصولي: كتاب اللمع في العربية. تح: فائز فارس، دار الأمل، عمان، 1988، ص22.

5 ابن السراج النحوي. الأصول في النحو: مصدر سابق، ج2، ص429.

ويختلف جمع التكسير عن السالم في شيوعه وكثرته، و" هو يعم من يعقل وما لا يعقل، نحو: " رجال" و" أفراس" والمذكر والمؤنث، نحو:" هنود" [1]. فهذا الجمع لا يختص بعاقل أو غير عاقل، ولا يختص بمذكر أو مؤنث، وإنما جاء شاملاً لا يتطلب شروطاً خاصة للجمع به.

ويُعدل عن المفرد إلى جمع التكسير بإحدى الطرائق الآتية:

الطريقة الأولى: تغير بنية المفرد من غير زيادة أو نقص في حروفه[2]، ليدل على الجمع، و لهذه الطريقة شكلان، هما[3]:

أ – التشابه بين المفرد والجمع في الحروف واختلافهما واختلالهما في الحركات، نحو: أسد وأُسُد، و وَتن ووُتن.

التشابه بين المفرد والجمع في الحروف والحركات، نحو: الفلك، فالاسم مفرد في قوله تعالى: ﴿ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴾ [4]، فلو كان جمعاً لقال: المشحونة، والاسم نفسه جمع في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ ﴾ [5]، فدلت كلمة " الفلك" على الجمع؛ لمجيء (وجرين) بعدها.

ويظهر دور السياق اللغوي في تحديد دلالة الاسم (الفلك) على المفرد تارة، وعلى الجمع تارة أخرى.

الطريقة الثانية: زيادة على بنية المفرد[6]، فـ " يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد"[7] نحو: رجل: رجال.

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص219.
2 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص219.
3 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص76.
4 سورة يس، الآية 41.
5 سورة يونس، الآية 22.
6 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق،م3، ص219.
7 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص76

وتختلف الزيادة في عددها ومواضعها، فتكون الزيادة على المفرد ليصير جمعاً، تبعاً لمواضع الزيادة الآتية:

أ- في أول المفرد: نحو: كلب: أكلب[1]، وجمل: أجمال[2].

ب-في وسط المفرد نحو: نسر: نسور[3]، وريح: رياح[4].

ج-في آخر المفرد، نحو: التمر: التمران[5].

الطريقة الثالثة: نقص في بنية المفرد،[6] فـ" يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع"[7]، نحو: كتاب: كتب.

ويعتري جمع التكسير من المظاهر الصرفية: الإعلال والقلب المكاني والإدغام، و مثال الإعلال في جمع التكسير"أعداء" جمع "عدو"، فأصل الجمع" أعداو" فعلت الكلمة بقلب الواو همزة[8].

ومثال القلب المكاني نجده في جمع التكسير "آرام" جمع "رئم" فجاء وزن الجمع "أعفال" بعد قلب مكاني الراء والهمزة، فصار الجمع" أأرام" ولما توالت همزتان صارتا همزة ومدة، فصار الجمع "آرام"[9].

---

1 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج3، ص490.

2 المصدر السابق، ص570.

3 المصدر السابق، ج3، ص 567.

4 المصدر السابق، ص 592.

5 المصدر السابق، ص 619.

6 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، م3، ص219.

7 الأنباري. كتاب أسرار العربية: مصدر سابق، ص76.

8 حسين أرشيد العظامات: جموع التكسير في ديوان المفضليات. المطابع العسكرية- عمان، الطبعة الأولى، 1425هـ-2004م، ص113.

9 حسين أرشيد العظامات. جموع التكسير في ديوان المفضليات: مرجع سابق، ص119.

ومثال الإدغام نجده في جمع التكسير "أحبة"، وهي جمع حبيب، واصلها: أحببة: تم نقل حركة الباء الأولى إلى ما قبلها (الحاء) فصارت: أحببة، فاجتمع مثلان: ساكن فمتحرك، فادغما على صورة حرف واحد مشدد فصار الجمع، أحبة[1].

ونلحظ إذا كان الإعلال يجري على أواخر الجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم المعتل الآخر – أحياناً– فإنه يجري في جموع التكسير في وسط وآخر الجمع، وهذا يكون تبعا لقواعد الإعلال في الجمع، فقد يكون حرف العلة في الوسط، نحو: روض: رياض. أو في الآخر، نحو: عدو: أعداء.

وأما القلب المكاني والإدغام فإنهما ظاهرتان صرفيتان تجريان على الأسماء المفردة كما جرتا على جموع التكسير، ولهما قواعد توضحهما، فالاستقراء والمشتقات تدلان على القلب المكاني، والظواهر الصوتية تبين الإدغام في الكلمات.

وأما هذه الظواهر التي أصابت جموع التكسير، فإنها تصيب الأفعال، وقواعد هذه الظواهر تصدق على الأسماء المفردة، والمجموعة جمع تكسير، والأفعال.

قسمت أبنية جموع التكسير من حيث البناء الصرفي إلى قسمين هما: جمع القلة وجمع الكثرة، و" كان القياس أن يجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به عن غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلما تعذر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة؛ اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير، ليتميز أحدهما عن الآخر"[2].

---

1 حسين أرشيد العظامات. جموع التكسير في ديوان المفضليات: مرجع سابق، ص122.

2 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص224.

جمع القلة:

ويكون هذا الجمع لما بين الثلاثة إلى العشرة[1]، وهو بهذا يكون لأدنى العدد المجموع[2].

وأوزان جموع القلة، هي[3]:

افعل، نحو: أكلب.

أفعال، نحو: أجمال.

أفعلة، نحو: أنصبة.

فعلة، نحو: صبية.

ويذكر صاحب" شرح المفصل" دليلين على أن هذه الأبنية للقلة، هما[4]:

أن هذه الأبنية تصغر على لفظها، نحو: أجمال: أجيمال، فلو كانت للكثير لردت إلى مفردها، وصغر المفرد، ثم تجمع جمعا سالما.

أنه يفسر بها العدد القليل، نحو: ثلاثة صبية.

وإذا سلم الدليل الأول من التفنيد، فإن الثاني يعتريه النقض؛ فإننا نستطيع تفسير العدد بجموع الكثرة، نحو، خمسة رجال. وسنعرض لهذا بعد ذكر جموع الكثرة بصورة مفصلة.

2- جمع الكثرة:

ويكون لما فوق العشرة[5]. وأوزانه، هي[6]:

---

1 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص224، والجامي. الفوائد الضيائية: مصدر سابق، ج2، ص187.

2 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج3، ص490.

3 المصدر السابق، ج3، ص490.

4 ابن يعيش. شرح المفصل: مصدر سابق، ج3، ص244.

5 المصدر السابق، ج3، ص244.

6 المصدر السابق، ج2، ص420-434.

فُعُل، نحو: حمار: حُمُر.

فُعَل، نحو: غرفة: غُرَف.

فِعَل، نحو: كِسرة: كِسَر.

فَعلَة، نحو: رام: رُماة.

فَعَلة، نحو: ساحر: سَحَرَه.

فَعْلى، نحو: قتيل: قتلى.

فِعَلَة، نحو: قرد: قِرَدَة.

فُعَل، نحو: صائم: صُوم.

فُعّال، نحو: صائم، صُوّام.

فِعال، نحو: كعب: كِعاب.

فُعال، نحو: كبد: كُبود.

فِعلان، نحو: غلام: غِلمْان.

فِعلان، نحو: غلام: غِلمْان.

فُعلان، نحو " ظهر: ظُهران.

فُعلاء، نحو:كريم: كُرماء.

أفْعِلاء، نحو: ولى: أولياء.

فَواعِل، نحو: جوهر: جَواهِر.

فعائِل، نحو: سحابة: سحائِب.

فَعالي، نحو: صحراء: صَحاري.

فَعالى، نحو: صحراء، صحارى.

فَعالٌ، نحو: كرسي: كَراسيّ.

فَعالِل، نحو: جعفر: جَعافِر.

ويُعد اسم الجمع، "وهو ما ليس له واحد من لفظه نحو: قوم لأن واحده، رجل" [1]. من جموع التكسير؛ لأننا ذكرنا تعريف جمع التكسير قلنا يتغير بناء المفرد، وهذا ما وجدناه في اسم الجمع، ولا ضير في عدم وجود واحد من لفظ اسم الجمع، فضلا عن عدم بيان مظاهر التغيير في المفرد ليصير جمع تكسير.

ونرى أن اسم الجنس، " وهو الذي بينه وبين واحده حذف التاء، نحو: شجرة وشجر وثمرة وثمر "[2] يُعدل عن مفرده إلى جمعه بطريقة من طرائق العدول إلى جمع التكسير، وهي الطريقة الثالثة، والتي يكون فيها الجمع بحذف من المفرد.

ويمتاز جمع التكسير بأن أوزانه تكون قياسية، وتكون- أيضاً- سماعية أو غير مطرده[3]، والأوزان التي ذكرناها هي الأوزان القياسية.

ونُعتت الجموع غير القياسية (السّماعيّة) بـ "شواذ الجمع"، نحو: ليلة ولياِل، وكأنهما جمع ليلاةٍ، ونحو: باطل وأباطيل، وهي جمع لـ(أبطيل)[4].

جمع الاسم عدة جموع:

من الأسماء ما له جمعان، نحو: فخ، يجمع على " فِخاخ" و"فُخوخ"[5]، و تسمى ظاهرة تعدد جموع الاسم الواحد بـ "تداخل الجموع"[6].

---

1 ابن عصفور الاشبيلي. شرح جمل الزجاجي: مصدر سابق، ج1، ص147.

2 المصدر السابق، ج1، ص147.

3 عبد المنعم سيد عبد العال. جموع التصحيح والتكسير: مرجع سابق، ص36.

4 القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب: دقائق التصريف. تح. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ- 1987م، ص401.

5 عباس أبو السعود. الفيصل في ألوان الجموع: مصدر سابق، ص200.

6 ابن جني. كتاب اللمع في العربية: مصدر سابق، ص174.

وبلغ تداخل الجموع للاسم الواحد ثلاثة عشر جمعاً، نحو : العبد، فإنه يُجمع قياسياً على اعبد، وعِباد، وعُبدان، وجُمع سماعياً على عُبُد، وعِبدان وعَبيد، ويندر جمعه على معابد، وسُمعت له ستة جموع خالفت في بنائها أوزان الجموع المعروفة، وهذه الجموع، هي: مَعْبوداء، ومَعْبدة، وعِبْدان وعِبدّاء، وعِبدّي، وعَبُد [1].

وأما تعدد جموع الاسم الواحد فيعود إلى الأسباب التالية: [2]

اختلاف لغات العرب، نحو: جمع"قوس" على "أقواس"، و"أقوس"، وهذا الاختلاف يؤدي إلى اختلاف الدلالة، ويكثر هذا في القران الكريم، نحو جمع "حمار" على "حمير" لتدل على الحُمُر الأهلية، قال تعالى: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا﴾ [3]، ويخص الجمع على " الحُمُر" بالحُمُر الوحشية، قال تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ * فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [4].

الضرورة الشعرية، نحو قولهم: الغدايا والعشايا، بتكسير الغداة على الغدايا، و هذه الضرورة تكون للسجع كما كانت للشعر.

اختلاف المعنى: يُفرق بالجمع بين المعاني المشتركة للاسم الواحد، وقد يكون لكل جمع معنى يختلف عن الآخر ومعنى المفرد واحد، نحو " الربيع" يُجمع على (أربعة) إن دل على ربيع الكلأ، ويجمع على (أربعاء) إن دل على ربيع الجدول. ومثال ما كان معنى مفرده واحد، جمع " كافر" على " الكفار" للدلالة على ضد الإيمان، وعلى " الكفرة" للدلالة على من يكفر النعمة.

---

1 عباس أبو السعود. الفيصل في ألوان الجموع: مصدر سابق، ص235، 236.

2 فاضل السامرائي: معاني الأبنية في العربية. جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1404هـ-1981م، ص129-137.

3 سورة النحل، الآية 80.

4 سورة المدثر، الآية50-51.

القلة والكثرة، نحو: جمع " الأخ" على " الإخوة" في القلة، وعلى" الإخوان" في الكثرة مع اختلاف الدلالة –أيضا– ن ف " الأخوة" هي أخوة النسب، و" الإخوان" هي إخوة الصداقة.

ويعتري دلالة صيغ محددة على القلة، والصيغ الأخرى جدلا بين الدّراسين ويقول سيبويه بعد ذكره لأوزان جموع القلة: " فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيزه"[1].

ويرد إبراهيم أنيس في كتابه " من أسرار العربية" على القائلين بدلالة أوزان الجموع على الكثرة أو القلة بقوله: " إن اختصاص القلة والكثرة بصيغ، لم تكن من الظواهر الملتزمة في اللغة العربية، وليس يشفع للنحاة قولهم في نهاية الحديث عن صيغ القلة والكثرة، إن العرب قد تستعمل هذه مكان تلك أو العكس لحكمة ما، لأن مثل هذا القول يحمل في ثناياه دليل ضعف الرأي الذي ذهبوا إليه"[2].

والفيصل في دلالة أوزان الجموع على الكثرة أو القلة هو مستخدم اللغة الذي لا يهتم بربط العدد المجموع بوزن الجمع، والمهم – عنده– هو الإتيان بصيغة جمع يُعبر فيها عن جمع يريد التعبير عنه، ولا يهتم بالكثرة أو القلة، ولا يهتم – كذلك بصيغ القلة أو الكثرة عند الجمع.

وعدل المعري إلى جمع التكسير بكثرة، وهناك ما دل على جمع القلة ومنها ما دلّ على جمع الكثرة، فكانت على النحو التالي:

فقال المعري:

أولُو الفَضْل في أوْطَانهم غُرَباءُ تَشُدُّ وتنأى عنهم القرباءُ[3]

---

1 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج3، ص490.

2 إبراهيم أنيس. من أسرار العربية: مرجع سابق، ص154.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 47

عدل الشاعر من المفرد إلى جمع التكسير في لفظ (أوطان، غرباء) حيث أوطان جمع قلة على وزن (أفْعَال) ومفردها (وطن) وتدل على القلة والجمع. أما غرباء فهي كثرة على وزن (فُعَلاء) ومفردها (غريب) وتدل على الكثرة والجمع. وقال:

تكرَّمُ أوْصَال الفتى بعدَ موتِهِ وهُنَّ، إذا طال الزمانُ، هَبَاءُ[1]

عدل الشاعر إلى جمع التكسير في لفظ (أوصال)، فهو جمع قلة على وزن أفعال ومفردها (وصل) وتدل على القلة.

وعدل المعري إلىجمع الكثرة على وزن (فِعال)، نحو قوله:

تخَوَّن أرْبَعي ومضى بخمسي وأعلق في حِبَالِ الشمسِ عشري[2]

عدل الشاعر إلى جمع التكسير في لفظ (حبال)، ومفردها (حبل)؛ ليدل على الكثرة والجمع وهذا الجمع غير محدد العدد.

وقال:

وفي هذه الأرض الرَّكُودِ منابتُ فمنها علندىً ساطعٌ وكِباءُ[3]

عدل الشاعر في هذا البيت إلى جمع التكسير في لفظ (منابت) ومفردها (منبت)؛ لتدل على الجمع.

وقال:

تُفَزَّعُ أعرابيةٌ إن جَرَتْ لها نواعبُ يستعرضنها، وظِباءُ[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج1، ص 48.

2 المصدر السابق، ج1، ص 463.

3 المصدر السابق، ج1، ص 47.

4 المصدر السابق ، ج1، ص49.

عدل الشاعر في هذا البيت إلى جمع التكسير في لفظ (نواعب) أي الغراب؛ حيث أن مفردها (ناعب)؛ وإن العدول هنا كان بزيادة في وسط المفردة، لتدل على الجمع والكثرة.

وقد يكون العدول إلى جمع التكسير بزيادة في أول المفردة فقال المعري:

كصحيحةِ الأوزانِ زادتها القُوى حرفاً، فبان لسامعٍ نَكْراؤها[1]

يظهر العدول في لفظ (الأوزان) حيث المفرد منها (وزن) وقد يكون العدول في جمع التكسير بزيادة في آخر المفرد، ليدل على جمع غير محدد العدد، على نحو قوله:

ومُوقِدُ نيرانه في الدُّجَى يرومُ سناءً برفع السَّنا[2]

حيث عدل الشاعر إلى جمع التكسير بزيادة في أخر لفظ (نيران) فمفردها (نار) ومع الزيادة كان هناك قلب مكاني، ليدل على جمع متغير.

إن سيْفهُ قتلَ أعدائهِ وسافَ وليدتَهُ أو هرا[3]

يعدل الشاعر إلى جمع التكسير في لفظ (أعداء) فمفردها (عدو)، وقد اعتراها إعلال؛ حيث أن أصل الجمع "أعداو" فُعلت الكلمة بقلب الواو همزة، ليدل على جمع متغير، فالشاعر يريد أن سيف الجاهل يقتل أولاده لا أعداءه.

ومثال الإدغام في جمع التكسير عند المعري، قوله:

أغْلِتُ علةَ (قال) وهي قديمةٌ أعيا الأطبّة كلَّهمْ إبراؤها[4]

فعدل المعري من المفرد إلى الجمع في لفظ (الأطبّة) وهي جمع (طبيب)، وأصلها أطببة ثم نقل حركة الباء الأولى إلى ما قبلها (الطاء) فصارت: أطبْبة، فالجمع فيه مثلان: ساكن فمتحرك،

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج1، ص 56.

2 المصدر السابق، ج2، ص 75.

3 المصدر السابق، ج1، ص 75.

4 المصدر السابق ، ج1، ص 56.

فجاء بها على صورة حرف واحد مشدد فصار الجمع: أطِبة، ليدل على جمع متغير، فالشاعر يريد أن علته قديمة لا شفاء له منها لأن مرضه لا يعرفه الاطباء.

ويعدل عن المفرد إلى جمع التكسير بتغيير بنيه المفرد من غير زيادة أو نقص في صدوفه فقال المعري:

إذا خافت الأُسْدُ الخَماصُ من الظُّبا فكيفَ تعدى حُكْمَهن ظِباءُ[1]

عدل المعري إلى جمع التكسير في مفردة (الأُسْدُ) عن المفرد (الاسد) بتغير حركات المفرد، ليدل على الجمع متغير غير محدد، حيث أن الشاعر يريد أن يقول أن الأسد إذا خافت وهي جياع من السيوف كيف تجرؤ على صيد الظباء.

ومن أوزان جمع الكثرة (فعائل) فعدل المعري إلى هذا الوزن (عزائم، ومفردها عزيمة)؛ ليدل على جمع متغير يفيد الكثرة، فقال:

لقد أفنَتْ عزائمَكَ الدياجي وأفرادُ الكواكبِ ارفقاءُ[2]

وقال المعري:

إذا راكِبٌ نالتْ به الشأو ناقةٌ فما أينقي إلا الظَوالِعُ والحَسْرى[3]

عدل المعري إلى وزن جمع الكثرة (فواعل) (الظوالع)، ومفردها(ظلع) ؛ ليدل على جمع متغير يفيد الكثرة.

وقال المعري:

همومٌ بالهواءِ معلَّقاتٌ إلى التشريفِ أنفسها طِرابُ[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 48.

2 المصدر السابق،ج1، ص 55.

3 المصدر السابق، ج1، ص 77.

4 المصدر السابق ، ج1، ص 89.

عدل المعري إلى وزن جمع الكثرة (فِعال) (طراب)، ومفردها(طرب)؛ ليدل على جمع متغير يفيد الكثرة.

وقال المعري:

وقد يُغري أسودَ الغيْل حرصٌ فتَحويها الحظائرُ والزِّرابُ[1]

عدل المعري إلى وزن جمع الكثرة (فعائل) (حظائر)، ومفردها(حظيرة)؛ ليدل على جمع متغير يفيد الكثرة.

وهكذا، نرى أن المعري عدل عن المفرد إلى نوع من الجموع وهو جمع التكسير وذلك لنفس الأسباب التي ذكرناه سابقا (العطف، والإيجاز، والاختصار)؛ فاللغة العربية تتميز بالاقتصاد اللغوي، والدليل على ذلك الأمثلة السابقة.

وقد يعدل المعري عن الافراد فيقول:

لا يَحمِلُ اللَيلُ هَمَّ الساهِرينَ بِهِ وَلا يُجانِبُ حُزناً وَهُوَ مَرقودُ[2]

عدل المعري في البيت السابق عندما قال (هَمَّ الساهِرينَ) والأصل أن يقول (هَمُّوم الساهِرينَ) وذلك من باب المطابقة.

وقال:

وذلك أنَّ الحادثاتِ كثيرةٌ وغالبُهُنَّ الفَظُّ لا المتحدّبُ[3]

فعدل المعري في البيت السابق في قوله (الحادثاتِ كثيرةٌ)، والأصل أن يقول (الحادثاتِ كثيرات)؛ ذلك من باب المطابقة.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 90.

2 المصدر السابق، ج1، ص 268.

3المصدر السابق، ج1،ص 81.

المبحث الثالث: العدول عن التذكير

يعدّ التذكير في اللغة العربية أصل الجنس، ويعدل عنه إلى التأنيث، جاء في لسان العرب: "الأنثى خلاف الذكر من كل شي، والجمع إناث، والمؤنث ذكر في خلق أنثى، والتأنيث خلاف التذكير، وهي الأناثة. ويقال امرأة أنثى إذا مدحت بأنها كاملة من النساء، كما يقال رجل ذكر إذا وصف بالكمال، وتأنيث الاسم خلاف تذكيره"[1].

ومما لا يمكن التجاوز عنه بسهولة من تعريف ابن منظور للتأنيث قوله: "المؤنث ذكر في خلق أنثى"، وهذا القول يدفعنا إلى نتيجة مؤداها أن التذكير أصل في الأشياء والتأنيث عدول عن الأصل.

وجاء في كتاب سيبويه "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا"[2]؛ لذا؛ نستطيع القول أن التذكير أصل الأشياء، والتأنيث فرع على الأصل.

وقد برزت الحاجة إلى التفريق بين المذكر والمؤنث منذ بدء الخليقة، فمما لا شك فيه "أن الإنسان منذ وجوده فكر بالجنس، وشغل به، فآدم – عليه السلام – لم يخلق وحيدا ذكرا، بل خلق الله – سبحانه وتعالى – معه أنثى، وتجلت حكمته، وكانت سنته في الكون وخلوده عن طريق الذكورة والأنوثة، ولن تجد لسنة الله تبديلا، وهذا مطرد في معظم المخلوقات"[3]، وكذلك الخلاف (البيولوجي) بين الذكر والأنثى فإنه يحتاج إلى تفريق بين المخلوقات[4].

---

1 ابن منظور، لسان العرب: مصدر سابق، م2، ص 112، مادة (أنث).

2 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج2، ص 241.

3 إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية. دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م، ص 26.

4 المرجع السابق، ص 18.

ولما كانت اللغة وسيلة الاتصال والتعبير، وجب التفريق لغويا بين المذكر والمؤنث، وهذا التفريق يظهر في اللغات الأخرى[1]، فالحاجة دعت أصحاب اللغات إلى التمييز بين المذكر والمؤنث[2].

ولما استقر الخلاف (البيولوجي) بين المذكر والمؤنث منذ البدايات الأولى للخليقة، جاءت الحاجة إلى التمييز اللغوي بين المذكر والمؤنث لتجنب اللبس والخلط في دلالات الألفاظ، وفي مثل هذا المقام يقول رمضان عبد التواب: "لفت الجنس نظر الإنسان الأول، حيث عرف الفرق بين الذكر والأنثى في الإنسان والحيوان، وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته"[3].

وقد جمع عبد الحميد الأقطش في بحثه "علّامة وأمثالها من نعوت المذكر"[4] الألفاظ التي تحمل علامات تأنيث وتدل على مذكر. فالشكل لا يطابق المضمون دائما، فقد يكون الشكل شكل مؤنث والدلالة لمذكر، والعكس صحيح.

وبالرغم من الخلاف والاضطراب في تمييز المؤنث من المذكر في العربية؛ فإن تمييز المؤنث قد عبر عنه بالصور الآتية:

1- الصورة الأولى:

وهي عدم التفريق اللفظي بين المذكر والمؤنث، وهي المرحلة الأولى، وقد تكون سابقة لمراحل التمييز الأخرى، ولكنها تبقى الأساس الذي يجب أن ننطلق منه في تحديد مراحل تمييز المؤنث.

---

1 إبراهيم بركات: التأنيث في اللغة العربية: مرجع سابق، ص 18.

2 إبراهيم السامرائي: مباحث لغوية. مطبعة الآداب – النجف، 1390هـ، 1971م، ص 126.

3 رمضان عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية، 1985م، ص 251.

4 عبد الحميد الأقطش: بحث "علامة وأمثالها من نعوت المذكر". مجلة أبحاث اليرموك، ص 319 – 349.

وألفاظ هذه المرحلة ما زالت مستعملة في وقتنا الحاضر، فالصيغ التي تختص بالمؤنث تكون بلفظ المذكر، نحو: عاقِر، وحامِل، ومُرضِع، وهي صيغ تعبر عن أحوال خاصة بالمؤنث[1]. فكل ما يميز هذه الصيغ أنها يعبر فيها عن أشياء خاصة بالمؤنث، وهذا ناتج من العرف الاجتماعي لا من صيغة الكلمة، فالاسم الموصوف هو الذي يدل على أن الصفة مؤنثة دون الانتباه إلى شكلها الصرفي، لأن الشكل الصرفي لا يدل على تأنيث الكلمة.

2- الصورة الثانية:

وفيها عبر عن المؤنث بلفظ مخالف عن لفظ المذكر، ولا يمت له بصلة اشتقاقية، فالتعبير عن التأنيث والتذكير تم "باستخدام الكلمات المستقلة، لا باستخدام الإلحاق الصوتي، فجعل للمذكر كلمة، والمؤنث كلمة أخرى[2]، وأمثلة هذه الصورة ما زالت مستعملة في وقتنا الحاضر، نحو: ولد، بنت، ورجل وامرأة[3].

وقد عدل المعري إلى هذه الصورة فقال:

تلتقي في الصعيد أُمٌ وبنتُ وتساوى القَرْنَاءُ والجمّاء[4]

عدل المعري في هذا البيت إلى لفظ (أم) و(بنت) عن المذكر (أب)و (ولد). وقال أيضا:

سَنَتْبعُ آثارَ الذين تَحمَّلوا على ساقةٍ من أعبُدٍ وإماءِ [5]

عدل المعري في هذا البيت إلى لفظ (إماء) عن المذكر (عبد).

---

1 بروكلمان. فقه اللغات السامية:مرجع سابق، ص 95.

2 بركات. التأنيث في اللغة العربية: مرجع سابق، ص 20.

3 المرجع السابق، ص 20 – 21.

4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 60.

5 المصدر السابق، ج1، ص 63.

لقد عدل المعري في الابيات السابقة إلى المؤنث من باب التفريق بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي ما له ذكر.

3- الصورة الثالثة:

وفيها عدل عن المذكر إلى المؤنث بزيادة لواحق صوتية للفظ المذكر، وهذه اللواحق الصوتية هي: حروف وحركات قصيرة.

أ- الحروف، وهي:

1- التاء:

ويكون ما قبلها مفتوحا في الكلمات التي تتكون من أكثر من مقطع صوتي، نحو: كبيرة، وطويلة، بينما في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف يكون ما قبلها ساكنا، نحو: "أخْت" مؤنث "أخ"[1]. وهذه التاء "تؤنث بها الجماعة، نحو: مطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: طلحة ورحمة وبنت وأخت"[2].

وأصاب هذه التاء تغير في النطق، فتحولت إلى هاء مسبوقة بفتحة عند الوقف في نهاية الجملة شديدة النبر[3]، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة عند نطق الكلمات الآتية مفردة: مدرسَة، وفاطمَة؛ فلذا نجد من يسمي هذه التاء بـ "هاء التأنيث" من منظور نطقي[4]، فالنظر للتاء يتعلق بالنتيجة النهائية، ولا يكون بالتطور الصوتي، إذ لا علاقة صوتية بين الهاء والتاء[5].

---

1 بركات. التأنيث في اللغة العربية: مرجع سابق، ص 61.

2 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج 4، ص 236، 237.

3 بروكلمان. فقه اللغات السامية: مرجع سابق، ص 96.

4 الأقطش. بحث "علامة وأمثالها من نعوت المذكر": مرجع سابق، ص 334.

5 عبد التواب. مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: مرجع سابق، ص 257.

عدل المعري إلى اللفظة المؤنثة حقيقة ((ماوية)) و ((سماوية)) وتنتهي بتاء، نحو قوله:

ذنْياكَ ماوِيَّةٌ لها نُوَبٌ شتى، سماويّةٌ وأَنْباءُ[1]

وقوله:

لم لا أؤمِّل رحمةً من قادرٍ والسؤلُ يطلبُ في السحاب الأسول[2]

حيث ذكر كلمة رحمةً مؤنثة بتاء.

وعدل المعري في البيتين السابقين إلى المؤنث للدخول على نعت يجري على فعله.

2- الألف: جاءت الألف علامة تأنيث في صورتين، هما:

أ- الألف المقصورة: وتجيء على ضربين[3]:

الأول: لا يشك في ألفه أنها ألف تأنيث، وهو ما جاء على فُعْلى، نحو: حُبْلى، وأُنْثى.

الثاني: يحتاج إلى دليل، وهو ما جاء على وزن الأصول، وفيه ينظر إلى جواز إدخال الهاء عليه، فإن دخلت فليست بألف تأنيث، فالتأنيث لا يدخل على التأنيث، وإن لم يجز إدخال الهاء؛ فإن الألف للتأنيث، فلفظ "غَضْبى" مما لا تدخل عليها الهاء، و "علقى" مما تدخل عليه الهاء، فتصبح "عَلقاة". فيقول المعري:

وكم نزلَ القيلُ عن منبرٍ فعادَ إلى عنصر في الثرى[4]

فكلمة الثرى مؤنثة بالألف المقصورة؛ وذلك للدخول على مفرد ليس له مذكر، ولا هو اسم جنس.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 57.

2 المصدر السابق،ج2، ص 237.

3 ابن السراج النحوي. الأصول في النحو: مصدر سابق، ج2، ص 410.

4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج 1، ص73.

ب- الألف الممدودة: وتجيء على ضربين[1]:

الأول: "ما يكون صفة للمؤنث ولمذكره لفظ منه على غير بنائه"؛ أي ما جاء على وزن "فعلاء مؤنث "أفعل"، نحو: حمراء: أحمر، وعوراء: أعور.

وقد ورد ذكره للصفة المؤنثة حقيقة فقال:

وليتَ وليد أماتَ ساعةَ وَضْعِهِ ولم يرتَضِعْ من أمّه النُّفَسَاء[2]

عدل العري في صفة (النفساء) المؤنثة؛ وذلك للدخول على مفرد ليس له مذكر.

الثاني: "ما يجيء اسما وليس له مذكر اشتق له من لفظه"، نحو: صحراء، وخنفساء.

ومن أمثلة ذلك عند المعري، قوله:

تلتقي في الصعيد أُمٌّ وبنتُ وتساوى القَرْنَاءُ والجمّاء[3]

فإننا نجد كلمة الجماء والقرناء مؤنثتين؛ وذلك للدخول على مفرد ليس له مذكر، ولا هو اسم جنس.

3- الياء: لا نقصد بهذه الياء التي تدل على المخاطب المؤنث، والتي تكون مع الأفعال، كما في اكتبي، وإنما نقصد بهذه الياء التي تكون في "ذي، وتي، الإشاريتين"[4].

فقال المعري:

أبكارُ هذِي المعَاني ثيِّباتُ حِجىً في كلِّ عَصْرٍ لها جانٍ ومُفْتَرَعُ [5]

فعدل المعري إلى لفظة (هذِي) بزيادة الياء.

وقال:

---

1 ابن السراج النحوي. الأصول في النحو: مصدر سابق، ج2، ص 410، 411.

2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 62.

3 المصدر السابق، ج1، ص 60.

4 الحلواني. المغني الجديد في علم الصرف: مرجع سابق، ص 434.

5 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مرجع سابق، ج2، ص 24.

إذا كان القَضَاءُ يجيءُ حَتْماً فما هذي المغَافِرُ والدُّروعُ؟[1]

فعدل المعري إلى لفظة (هذِي) بزيادة الياء.

4- الألف والتاء: في مثل: صالحات، وقانتات[2]، وهما علامة جمع المؤنث السالم.

ومن أمثلة ذلك عند المعري، قوله:

همومٌ بالهواءِ معلَّقاتٌ إلى التشريفِ أنفُسها طِرابُ[3]

إن مفردة (معلقات) تنهي بألف وتاء .

وقال المعري:

وقد نَطَقْتِ بأصْنافِ العظاتِ لنا وأنتِ فيما يَظُنُّ القومُ فَرْسَاءُ[4]

فعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم في مفردة (العظات).

وقال:

وذلك أنَّ الحادثاتِ كثيرةٌ وغالبُهُنَّ الفَظُّ لا المتحدبُ[5]

فعدل المعري إلى جمع المؤنث السالم في مفردة (الحادثاتِ).

عدل المعري في الابيات السابقة للمؤنث؛ للدخول على نعت يجري على فعله.

5- النون المشددة: نحو النون في: هُنّ، وكتابهُنّ[6]، ومثال ذلك عند المعري قوله:

وأسرارُ بعضِ الناسِ باتَتْ لناظرٍ كأسرارِ كَفٍّ غيرُهُنَّ خوافي[7]

فعدل المعري إلى مفردة (غيرُهُنَّ)، بزيادة النوان المشددة.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مرجع سابق، ج2، ص 31.
2 الحلواني. المغني الجديد في علم الصرف: مر جع سابق، ص 434.
3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 89.
4 المصدر السابق، ج1، ص 51.
5 المصدر السابق، ج1،ص 81.
6 الحلواني. المغني الجديد في علم الصرف: مرجع سابق، ص 434.
7 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 61.

ب- الحركة:

تم تمييز المؤنث بتغيير حركة الحرف الأخير للمذكر، والتمييز بالحركات ميزة اللغات السامية، يذكر (بروكلمان): "وما يميز فصيلة اللغات السامية، عن غيرها من الفصائل الأخرى، يتمثل قبل كل شيء في الأصوات، وهو رجحان الأصوات الصامتة على الأصوات المتحركة، ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة، في ذهن السّاميين، بالأصوات الصامتة فيها، أما الأصوات المتحركة فهي لا تعبر في الكلمة إلا عن تحوير هذا المعنى وتعديله"[1]، فالتأنيث ما هو إلا تغيير للفظ مذكر ليصبح مؤنثا.

أما الحركة التي كانت علامات التأنيث، فهي:

- الكسرة:

تعد الكسرة علامة تدل على التأنيث، ودلالتها عليه شائعة في العربية، وهذه الأمثلة على دلالة الكسرة على التأنيث: أنتِ، وكتابكِ، وكتبتِ، ومثال ذلك العدول؛ فإن الدلالة على التأنيث قد أخذت عدة صور، فلا يوجد نسق معياري ثابت ليعدل به عن المذكر إلى المؤنث.

وتعد ظاهرة التأنيث في اللغة العربية "شائكة الدراسة، متشعبة الجوانب، مضطربة الأفكار، متخالفة المعاني"[2]. وتنعدم الصلة العقلية المنطقية في تذكير الأشياء أو تأنيثها، لأن بعض الكلمات تكون مذكرة في لغة ومؤنثة في لغة أخرى، فتجد بعض الكلمات تؤنث وتذكر.

---

1 بروكلمان. فقه اللغات السامية: مرجع سابق، ص 14، 15.

2 بركات. التأنيث في اللغة العربية: مرجع سابق، ص 5.

نحو "الأضحى: مؤنثة ويجوز التذكير"[1]. ويذكر السيوطي حول هذا الموضوع: "أهل الحجاز يقولون: هي التمر وهي البرّ وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البُسر، وتميم تذكر هذا كله"[2]. فاللهجات تلعب دورا بارزا في تذكير الأشياء وتأنيثها.

وفضلا عن تعدد علامات التأنيث؛ فإن الدلالة على التأنيث بالعلامات قد أخذت صورتين متعاكستين، هما:

1- شكل مؤنث للكلمة ودلالتها للمذكر، نحو: حمزة، وعرفات.

2- شكل مذكر للكلمة ودلالتها للمؤنث، نحو: حامِل، وحائِض، ومرضِع، وهذه الكلمات لا تكون للمذكر، وإنما هي من خصائص المؤنث. ويذكر ابن جني هذه الكلمات عند حديثه عن المؤنث الذي لا يجوز تذكيره، إذ خلت جلها من علامات التأنيث، نحو: العين، والحرب، والبئر، والسّعير[3].

وبهذا؛ يتضح لي قصور الشكل في الدلالة على المذكر والمؤنث، فمعيار الشكل لا يعد كافيا للدلالة على تحديد الجنس، فالعلامات التقليدية التي تضاف للمذكر ليدل على المؤنث تبقى قاصرة في الدلالة على التأنيث، أو الاحتفاظ بالدلالة على المؤنث.

وإن علامة التأنيث في الأسماء غير كافية لتمييز المؤنث تمييزا تاما، فعلامة التأنيث التاء التي تبدل هاء في الوقف، عندما تضاف للاسم المذكر، فإنها تدل على الآتي[4]:

1- الدخول على نعت يجري على فعله، نحو: قائمة.

---

1 أبو الفتح عثمان بن جني الموصولي. المذكر والمؤنث. تح: د. طارق نجم عبد الله. دار البيان العربي، جدة، ط1، 1985، ص 45 – 49.

2 جلال الدين عبد الرحمن السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، 1986م، ج 2، ص 277.

3 ابن جني. المذكر المؤنث: مصدر سابق، ص 45 – 49.

4 ابن السراج النحوي. الأصول في النحو: مصدر سابق، ج2، ص 407 – 409.

2- التفريق بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي ما له ذكر، نحو: امرؤ وامرأة.

3- تمييز الواحد من الجنس، نحو: تمر وتمرة، وهذا مما ليس له مذكر من لفظه.

4- الدخول على مفرد ليس له مذكر، ولا هو اسم جنس، نحو: بلدة، ومدينة.

5- المبالغة لنعوت المذكر، نحو: علامة، ونسابة.

6- النسب، نحو: الأشاعِثة، والمناذرة.

7- عوض من ياء محذوفة، نحو: زَنادِقة، والياء المحذوفة هي ياء النسب.

8- تعريب الأسماء الأعجمية، نحو: البرابرَة.

ويذكر أن التاء تزاد للتعويض عن فاء الكلمة أو عينها أو لامها، نحو: عِدة، وإقامة، وسنة[1].

ومما يبعث الاضطراب بين الشكل والدلالة لألفاظ الجنس، دلالة الاسم الذي فيه علامة تأنيث على المذكر والمؤنث معا، شاة[2]، فكيف نميز المذكر من المؤنث، مع أن المؤنث في مثل هذا المثال هو حقيقي؟ ومتى تكون دلالة اللفظ على المذكر؟ ومتى تدل على المؤنث؟

ولا أستطيع التعويل كثيرا على علامات التأثير التقليدية حروفا كانت أو حركات في تمييز المؤنث من المذكر، ولابد من البحث عن معيار أكثر قبولا للدلالة على التأنيث.

وبما أن ظاهرة التأنيث لا تجري وفق قياس مطرد، فإن "السماع هو الحكم الرئيس في ذلك"[3]، وهذا ما يفسر اختلاف اللهجات في تذكير وتأنيث بعض الأسماء.

---

1 عبد التواب. المدخل إلى علم اللغة: مرجع سابق، ص 261.

2 أبي بكر الرازي: بحث "في الأسماء المؤنثة السماعية"، تح: محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ص 243.

3 الأنباري: كتاب المذكر والمؤنث. تح: د. طارق عبد عون الجنابي، مكتبة العاني – بغداد، الطبعة الأولى، 1978م، ص 93.

وفي البحث عن تذكير الألفاظ وتأنيثها، يبرز دور السياق بقسميه: السياق اللغوي، وسياق المقام في تحديد جنس الألفاظ، والقرآن الكريم أنصع مثال على هذا، فبمجيء الإسلام كان لظاهرة التأنيث والتذكير "أن توحدت بنصوص كتاب الله الكريم"[1].

وعدل المعري إلى التأنيث بكثرة، ومن أمثلة المعري على التأنيث، قوله:

أنتَ يا آدم آدمَ السربِ حوَّاؤك فيه حواء أو ادماءُ[2]

وعدل المعري إلى لفظه (حواء) الأولى لتدل على مؤنث حقيقي وكذلك حواء الثانية وإدماء؛ للتفريق بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي.

وقال:

ومن هذه الأرض الرَّكود متابتٌ فمنها علندىً ساطعٌ وكباءُ[3]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظة (الأرض) وهي ليس فيها علامة تأنيث؛ للدخول على مفرد ليس له مذكر، وعدل إلى لفظة (علندى) مؤنثة بالألف المقصورة وتعني شجر نادرة ذات دخان وقد وصفه بالمذكر (الركود، وساطع) على التوالي. وقال:

والثرّيا والشمس، والنارُ والنُّثرةُ والأرضُ والضحى والسماءُ[4]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (الثريا، الشمس، النثرة، الأرض، الضحى، السماء) ؛ للدخول على مفرد ليس له مذكر، فأكثر المعري من عدوله إلى المؤنث في هذا البيت، وكانت متنوعة بين ما يتصل بها علامة تأنيث مثل النثرة والضحى والسماء وبين ما لا يتصل به

---

1 السامرائي. مباحث لغوية: مرجع سابق، ص 143.

2 أبو العلاء المعري. لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 59.

3 المصالدر سابق، ج1، ص 47.

4 المصدر السابق، ج1، ص 58.

علامة التأنيث مثل الثريا، الشمس والنار. وهناك ما يطلق على المذكر وبه علامة تأنيث كقول المعري:

وكأن الهُمامَ عَمرو بن دَرْمَاءَ فَلَتَهُ من أمه درماء[1]

عدل المعري إلى المؤنث في درماء الأولى لتدل على شخص مذكر بالرغم من وجود علاقة التأنيث (ا ء)، للمبالغة في التذكير. وقال:

أَأُصْبحُ في الدُّنيا كما هو عالمٌ وأدْخُلُ ناراً مثل قيصَرَ أو كسْرَى[2]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (الدُّنيا ، نار) ؛ للدخول على مفرد ليس له مذكر، وأما لفظة (كسرى) فهي مؤنثة تأنيث لفظي.

وقال في جمع تكسير يدل على المؤنث معنويا:

فمن صورٍ بغدوا عليها نماؤُها إلى صورٍ ليست بذات نماء[3]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (صورٍ) ؛ للدخول على مفرد ليس له مذكر، وأما لفظة (نماء) فهي مؤنثة للمبالغة في الصفة.

وعدل المعري إلى ما دل على المؤنث وفيه علامة تأنيث ، نحو قوله:

أقيمي، لا أعُد الحَّج فَرْضاً على عُجُز النِّساءِ ولا العَذارى[4]

---

11 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 59.

2 المصدر السابق ، ج1، ص 77.

3 المصدر السابق، ج1،ص 63.

4 المصدر السابق، ج1، ص 69.

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (النساء، والعذارى)؛ فلفظة (النساء) للتفريق بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي، وأما لفظة (العذارى) فهي مؤنثة تأنيث للمبالغة في الصفة. وقال المعري أيضا:

لولا فوارِسُ فوقَ الخَيلِ مُشْرِعةً ما هابتِ الوحْشُ قربَ الشُزَّبِ المزُعِ[1]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (مُشْرِعةً)؛ للمبالغة في الصفة.

وقال المعري:

طلبَ المشتارُ أرْياً، فإذا جثَّةُ البائس في الأرضِ قِطَعْ[2]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (جثَّةُ)؛ للدخول على مفرد ليس له مذكر، وقد أضاف الشاعر هذه اللفظة المؤنثة إلى لفظة (البائس) مذكرة.

وقال المعري أيضا:

فاء لكَ الحِلمُ فالهُ عن رشاءٍ خالطَ منهُ عرفُ المِدامةِ فا[3]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (المِدامةِ)؛ للمبالغة والدخول على نعت يجري على فعله، وهذه اللفظة المؤنثة مضافة للفظة (عرف) المذكرة.

وقال المعري:

كأنّا في سجايانا نقودٌ كثيراتُ البهَارجِ والزُّيُوفِ [4]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (كثيراتُ)؛ للتفريق بين الاسم المذكر والاسم المؤنث، وقد وصف الشاعر الصفة المذكرة بموصوف مؤنث؛ للمبالغة بالصفة.

---

1 1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 39.

2 المصدر السابق ، ج2، ص 43.

3 المصدر السابق، ج2، ص 60.

4 المصدر السابق، ج2، ص 59.

وقال المعري:

تأذى الأصولُ الثابتاتُ فيُحْسَدُ الغُصْنُ القَصيف[1]

عدل المعري عن المذكر إلى المؤنث في لفظ (الثابتاتُ)؛ للتفريق بين الاسم المذكر والاسم المؤنث، وقد وصف الشاعر الصفة المذكرة بموصوف مؤنث؛ للمبالغة.

فإن العقد الاجتماعي بين مجموعة من الناس على تأنيث شيء يكسب هذا الشيء دلالة التأنيث ولا بأس من الاستفادة من السياق لتحديد جنس الكلمة، وتساهم ضمائر الإشارة، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والأسماء الموصولة مساهمة فعالة في تمييز المؤنث والمذكر.

وبعد، فالعدول عن التذكير بزيادة لواحق من علامات التأنيث لا يعني بالضرورة الدلالة على المؤنث، ولكن؛ تبقى ظاهرة العدول إلى المؤنث بزيادة لواحق للمذكر تضفي على المذكر صفة المؤنث بعد العدول، وإن لم يكن التأنيث حقيقيا فإنه تأنيث لفظي، لأن اللغة العربية تعول كثيرا على الشكل الصرفي الكلمات، ومن هنا جاء التفريق بين المؤنث اللفظي والمؤنث غير اللفظي، والمؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي.

ويعدل المعري إلى التذكير في قوله:

يَموتانِ مِثلَ الناظِرَينِ تَوارُداً فَلا هُوَ مَفقودٌ وَلا هِيَ فاقِدُ[2]

عدل المعري عن التذكير في البيت السابق عندما قال (هِيَ فاقِدُ) والأصل أن يقول (في فاقدة) لأنه يقصد بذلك فناء الروح.

---

1 1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 59.

2 المصدر السابق، ج1، ص 254.

وقال المعري:

أَلا إِنَّما الدُنيا نُحوسٌ لِأَهلِها فَما في زَمانٍ أَنتَ فيهِ سُعودُ[1]

عدل المعري عن التذكير في البيت السابق عندما قال (الدُنيا نُحوسٌ) والأصل أن يقول (الدُنيا نُحوسة) لأنه الدنيا مؤنثة فيجب أن تكون صفتها كذلك مؤنثة.

وقال المعري:

فَوَيحَهُم بِئسَ ما رَبّوا وَما حَضَنوا هو الخَديعَةُ وَالأَضغانُ وَالحَسَدُ [2]

عدل المعري عن التذكير في البيت السابق عندما قال (هو الخَديعَةُ) والأصل أن يقول (هي الخَديعَةُ) لأنه الخديعة مؤنثة فيجب أن يكون ضميرها كذلك مؤنث.

وقال المعري:

ماذا يَروقُ العَينَ مِن أُشُرٍ عُقباهُ صائِرَةٌ إِلى دَرَدِ [3]

عدل المعري عن التذكير في البيت السابق عندما قال (**يَروقُ العَينَ**) والأصل أن يقول (**يتروقُ العَينَ**) لأنه العين مؤنثة فيجب أن يكون فعلها كذلك مؤنث.

---

1 1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 257.

2 المصدر السابق، ج1، ص263.

3 المصدر السابق، ج1، ص325.

الفصل الثاني

العدول التركيبي عند أبي العلاء المعريّ

المبحث الأول: التقديم والتأخير

المبحث الثاني: الحذف

الفصل الثاني

العدول التركيبي عند أبي العلاء المعريّ

يندرج تحت عنوان العدول التركيبي مجموعة من الاشكال المختلفة، وسيناقش هذا الفصل بعض هذه الاشكال – التقديم والتأخير، والحذف– .

المبحث الأول: التقديم والتأخير

تتخذ الكلمات في العربية مواقع محددة لأداء المعنى، فالفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر... لها مواقعها التي حددتها قواعد اللغة، غير أن هذا لا يعني صرامة القاعدة وعدم إمكانية تبادل المواقع بين أجزاء الكلام، ذلك أن وجود الحركات الإعرابية – كما يرى الباحثون – يعطي الكلمات مزية تجعلها قابلة للتقديم والتأخير؛ لأن علامات الإعراب تدل على معنى الكلمة الإعرابي أينما كان موقعها من الجملة المنظومة، بشرط أن يكون المعنى موقوفاً على حركتها المستقلة الملازمة لها[1].

وهذا النوع من العدول الذي يتم بتغيير مواقع أجزاء الكلام داخل التركيب النحوي للجملة، يظهر فيما يدرسه البلاغيون تحت مبحث: التقديم والتأخير. وهو المبحث الذي يدرس (تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في المعنى مقدم. كقول ذي الرمة:

ما بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنسَكبُ؟

أراد: ما بال عينك ينسكب منها الماء) [2]

---

1 انظر، عباس محمود العقاد: اللغة الشاعرة. مكتبة غريب، القاهرة، 1900، ص16.

2 أبو الحسين أحمد ابن فارس الرازي: الصاحبي في فقه اللغة العربية. تح: د. عمر فاروق الصباغ، مكتبة المعارف، بيروت، ط1، 1993، ص 412.

فابن فارس هنا يستشعر عدول الكلام عن الأصل، ويسعى إلى إعادة صياغة الكلام وفق صورته المفترضة.

وأعرض فيما يلي إلى أنماط أبنية التقديم والتأخير في الجملة لدى النحويين والبلاغيين، فمن أشهر هذه الأنماط ما يلي:

- **تقديم المفعول به:**

إن الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفعل، وعن الفاعل، فيذكر بعدهما لأنه فضلة في التركيب الإسنادي، وتظهر الصورة النموذجية في ترتيب العناصر وفق الشكل الآتي: **فعل + فاعل + مفعول به (ضرب + زيد + عمرا)**

ويترك المفعول به موقعه الأصلي بعد الفعل والفاعل فيتوسط عنصرين، أو يتصدر الجملة، " فقد يتقدم المفعول به عليه وحده نحو: ﴿ **وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ** ﴾[1]، وقد يتقدم عليه، وعلى العامل نحو: ﴿ **فَرِيقًا هَدَى** ﴾[2] "[3]. ويتقدم المفعول به على الفاعل وحده جوازا ليصبح ترتيب الجملة على الشكل الآتي: **فعل + مفعول به + فاعل (ضرب + عمرا + زيد)**

وقد اتفق النحويون على جواز تقديم المفعول به على الفاعل[4] وعلى نية التأخير عندما تقتضي الظروف الملابسة للنص ذلك، كأن يقال: (ضرب عمرا زيد)، و(ضرب غلامه زيد) حيث إن

---

1 سورة القمر، آية 41.

2 سورة الأعراف، آية 30.

3 ابن هشام الأنصاري. شرح اللمحة البدرية: مصدر سابق، ج1، ص344.

4 انظر، شرح ابن عقيل: مصدر سابق، ج1، ص 442. ومحمد بن أحمد بن الباري الأهدل. الكواكب الدرية: مصدر سابق، ج4، ص2.

المفعول به (عمرا) في الجملة الأولى، و (غلامه) في الجملة الثانية تقدما، فتوسطا بين الفعل والفاعل، وباعدا الفاعل الملازم الذكر للفعل عنه.

ويتقدم المفعول به على الفعل، وعلى الفاعل معا جوازا[1]؛ ليتصدر الجملة على النحو الآتي: **مفعول به + فعل + فاعل (عمرا + ضرب + زيد)**

فيتقدم المفعول به ولا يترك ضميرا في مكانه يقوم مقامه إعرابا، وذلك لا يكون إلا إذا كان العامل متصرفا يقوى على العمل فيما سبقه، "فقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل، مثل (الله أعبد)، و (وجه الحبيب أتمنى)" [2]. وقد يتقدم المفعول به لا على نية التأخير، ولكن على أن يترك ضميرا يشغل مكانه، ويقوم مقامه، نحو: (زيد ضربته)، فكلمة (زيد) مبتدأ، قد خرجت عن كونها مفعولا به، لأنها تركت ضميرا يخلفها، ويقوم مقامها، وقد درس النحويون هذه المسألة تحت باب الاشتغال[3].

وكذلك تتغير بنية الجملة الشكلية عند تأخير العنصر المقدم في بعض الأحيان نحو: (إياك أقصد) فإذا تأخر المفعول به المصدر في الجملة (إياك)؛ أصبحت الجملة (اقصدك). ويخرج المفعول به أيضا نتيجة التقديم عن كونه فضلة على مستوى المعنى، إذ إن التركيز يكون على العنصر المتقدم، فتدور عناصر الجملة حول العنصر المتقدم معنى.

---

1 انظر، محمد بن أحمد بن الباري الأهدل. الكواكب الدرية: مصدر سابق، ج2، ص 4، والسيوطي. همع الهوامع: مصدر سابق،ج3، ص9.

2 نور الدين عبد الرحمن الجامي. الفوائد الضيائية: مصدر سابق، ج1، ص 321.

3 انظر، ابن عقيل. شرح ابن عقيل: مصدر سابق، ج1، ص471. وخالد بن عبد الله الأزهري. شرح التصريح على التوضيح: مصدر سابق، ج1، ص 298.

فقد يلجأ المتكلم أحيانا إلى تقديم المفعول به، لينبه السامع إليه والعناية به، وذلك من باب التأكيد[1]، فيترك المفعول به موقعه الأصلي بعد الفعل والفاعل، فيتقدم على الفعل تارة، ويتوسط بين الفعل والفاعل تارة أخرى ولا يؤتى بهذا الترتيب إلا إذا اقتضى الموقف دلالة معينة لا تظهر في الترتيب الأصلي للعناصر. وينتج عن خروج المفعول به عن موقعه وظائف مختلفة، كما هي الحال عند تقديم الفاعل على الفعل، وقد عالج النحويون الوظائف الناتجة عن ذلك، فتوسعوا في بيان هذه الوظائف في كتبهم، ولم يقتصروا على وظيفة معينة دون واحدة أخرى. فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، ليفيد معنى جديداً غير المعنى الذي يأتي أثناء وجود العناصر في موقعها الأصلي في الجملة، وقد تنبه الإسفراييني لوظيفة الاختصاص التي تنجم عن تقديم المفعول به على العامل، كقول المعري:

يبغي الحظُوظَ أناسٌ من ظبيً وقنىً وآخرون بغوها بالمشاريطِ (2)

فقد عدل المعري في هذا البيت عن الأصل فقد قدم المفعول به (الحظوظ) وأخر الفاعل (أناس)؛ لتعظيم المفعول به وتهميش الفاعل استهجانا لفاعله؛ فهذا هو السبب في تقديم المفعول به على الفاعل؛ فالمعنى المراد من ذلك "بعض الناس ينشدون الرزق بالسلاح وبعضهم الآخر بالعلم أو المهنة الحرة"، فالعرب كانوا يقدمون العنصر الذي يهمهم من بين عناصر الجملة الأخرى، ثم يأتون ببقية العناصر متابعة للعنصر المتقدم ولكل عنصر في الجملة دور يقوم به، والعنصر المتقدم الذي من حقه التأخير يبرز دوره بشكل أكبر من العناصر الأخرى، لإتيانه بوظيفة جديدة في الجملة، لم تكن لتأتي لو احتفظ العنصر بموقعه الأصلي، ففي جملة (ضرب زيدا عبد الله) توسط فيها المفعول

---

1 انظر، الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 99. و السكاكي. مفتاح العلوم مصدر سابق، ص221.

2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 10.

بـه (زيداً) بين الفعل (ضـرب)، والفاعل (عبد الله)، وباعد بين عنصريْن من صفتهما أن يتسلسلا ذكرا، وكل ذلك لإبراز أهمية المفعول به.

ويقول المعري:

فقدْ بُدِّلُوا أجْدائَهُمْ من سُرُوجِهِمْ وأنْبتَ روْضاً طَلُّها وسَقِطُها (1)

فقد عدل المعري في هذا البيت عن الأصل فقد قدم المفعول بـه (روْضاً) وأخر الفاعل (طَلُّها)؛ وذلك من باب الاختصاص؛ فالمعنى المراد من ذلك " أنهم حلّوا في قبورهم، وكانوا يعلون سروجهم، ونبت العشب عليها بسقوط المطر والثلج فوقها ". ويقول أيضا:

إذا ما الأصْلُ غيرَ زاكٍ فما تَزكو يدَ الدَّهْرِ، الفُروَعُ (2)

فقد عدل المعري في هذا البيت عن الأصل فقد قدم المفعول بـه (يدَ) وأخر الفاعل (الفُروَعُ)؛ لتعظيم المفعول به؛ فالمعنى المراد من ذلك إذا كان أصل الشجرة فاسدا فكيف تكون الفروع صالحة والمقصود السلالة البشرية سلفا وخلفا.

ويقول المعري:

سَبَّحَ لِلَّهِ ناعِبٌ صَوتُهُ غا قِ وَكِدريَّةٌ تَصيحُ قَطا (3)

فقد عدل المعري في هذا البيت عن الأصل فقد قدم المفعول بـه (الله) على الفاعل (ناعب)؛ وذلك لبيان سطوة المفعول بـه على الفاعل وأهميته؛ فالمعنى المراد من ذلك " أن الغراب والقطا يشكران الله على نعمه".

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج2، ص 4.

2 المصدر السابق، ج2، ص 30.

3 المصدر السابق، ج2، ص 9.

ويقول المعري:

تراقبُ ضوءَ الفجرِ والليلُ دامسُ وما يسترُ الإنسانَ إلا الروامسُ[1]

حيث قدم المعري المفعول به (الانسان) على الفاعل (الروامس) ؛ وذلك من باب الاختصاص؛ فالمعنى المراد من ذلك "تطلب الحق فنظل في الجهل إلى أن يوارينا القبر".

- تقديم الجار والمجرور:

لجأ المعري إلى العدول إلى تقديم الجار والمجرور على نحو قوله:

إذا أثْنى عليّ المرءُ يومًا بخيرٍ ليس فيّ فذاك هاجي

وَحَقِيَّ إن أَساءَ بِما إفتَراهُ فَلْؤمٌ مِن غَريزَتِيَ اِبتِهاجي [2]

عدل المعري إلى تقديم الجار والمجرور (من عزيزتي) على (ابتهاجي) ؛ وكان حرف الجر (من) من الحروف العاملة وعملها الجر ولها معان، منها: أن تكون لابتداء الغاية ومنها أن تكون للتبعيض، وتكون للجنس، وتكون زائدة، وذلك في النفي[3] ويحدد السياق معناها من خلال ورودها باعتبارها للتبعيض؛ إذ الابتهاج على معنى البيت بعض من الغريزة.

وقال المعري:

عن لاعجٍ باتُوا برملةِ عالجٍ في ربوتيْ غورِ كظهرْ الفالجِ

في مقفرٍ تَنآهُ سَلمى مدلجٍ من بعد طيَّته وسلما دالجِ[4]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 539.

2 المصدر السابق، ج1، ص 227.

3 انظر، الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 97 – 98.

4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 224. اللاعج: ما يؤثر في القلب من الحزن والوجد. رملة عالج: في ديار بني كليب. العود: الطريق القديم.

تقدم الجار والمجرور (عن لاعج)، على الجملة الفعلية (باتوا) فحرف الجر (عن) هنا بمعنى على، إذ شبه الجملة زائدة للتوكيد؛ فالأصل في الجملة (باتُوا برملةِ عالجٍ عن لاعجٍ).

وكذلك تقدم الجار والمجرور (في مقفر) على الجملة الفعلية (تناه) وكانت (في) هنا بمعنى على؛ أي على ظهر الأرض المستقرة إذ شبه الجملة زائدة للتوكيد؛ فالأصل في الجملة (تَنآهُ سَلمى مدلجٍ في مقفرِ).

وقال المعري:

أقضِيَةٌ لا تزالُ واردةً يحارُ في كونِها الألبَّاءُ [1]

تقدم الجار والمجرور (في كونِها)، على الفاعل (الألبَّاءُ)، ويفيد حرف الجر (في) السببية أي الالتصاق؛ وذلك لأن المعنى المراد من ذلك " قدر عجيب يحار العقلاء بها"؛ وشبه الجملة زائدة للتوكيد؛ فالأصل في الجملة (يحارُ الألبَّاءُ في كونِها).

وقال المعري:

مَهْلاً أمِنْ وَبِإ فررتَ، وهل ترى في الأرضِ الا منزلاً موْبُوءَا [2]

تقدم الجار والمجرور (في الأرضِ)، على المفعول به (منزلاً)، ويفيد حرف الجر (في) المكانية؛ وذلك لأن المعنى المراد من ذلك "أين تفر من الوباء والعالم كله سواء؟"؛ فالأصل في الجملة (هل ترى منزلا موبوءا في الأرض).

ويقول المعري:

وأن رجالَ شَيْبَةَ سادِنيها إذا راحَتْ لكعبتِها الجَمَارى [3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 57.

2 المصدر السابق، ج1، ص 61.

3 المصدر السابق، ج2، ص 23.

ويتقدم الجار والمجرور (لكعبتِها) على الفاعل (الجَمَارى)؛ وذلك من باب الأهمية، وحرف الجر (اللام) يفيد الالتصاق؛ مما يعظم من أهميته؛ فالأصل في الجملة (إذا راحَتْ الجَمَارى لكعبتِها).

ويقول المعري:

لعلّ قِرَانَ هذا النجم يَهْدِي إلى طُرُق الهدى أمماً حيارى [1]

ويتقدم الجار والمجرور (إلى طُرُق الهدى) على المفعول به (أمماً)؛ وحرف الجر (إلى) يفيد انتهاء الغاية المكانية وذلك من باب الاستخفاف بالمفعول به؛ فالأصل في الجملة (يهدي أمما حيارى إلى طرق الهدى).

ويقول المعري:

والناسُ ضأنٌ تساوتْ في غرائزِها يلقون بالأرض كفًا كلما افترعُوا[2]

وعدل المعري إلى تقديم الجار والمجرور (بالأرض) في هذا البيت لعدم أهمية المفعول به؛ فالأصل في الجملة (يلقون كفا بالأرض).

ويقول المعري:

ولا ترثَ الزوجاتُ عنّي حصةً من المالِ: ثمنًا في الفريضةِ أو رُبْعًا[3]

وعدل المعري إلى تقديم الجار والمجرور (عني) في هذا البيت للفت انتباه السامع؛ فالأصل في الجملة (لا ترثَ الزوجاتُ حصةً عنّي).

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 69.

2 المصدر السابق، ج2، ص 70.

3 المصدر السابق، ج2، ص 32.

فتقدم الجار والمجرور في الأبيات السابقة؛ لأهميته، وللفت الخاطر إليه، ولأهمية إنكاره نحو قوله تعالى: {وَجَعَلُواْ لِلّهِ شُرَكَاء }[1].

وقد انتبه عبد القاهر إلى الغرض الفني العام الذي يفيده التقديم. وهو أن "ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لان ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام"[2].

وهو بهذا قد فتح الباب على مصراعيه أمام البلاغيين بعده ليبحثوا عن أغراض آخر جزئية غير هذا الغرض العام. فقاموا بمحاولة استدلال القيمة البلاغية الخاصة بكل موضع من خلال التجاوب السياقي بين السطح اللغوي والدلالة المعنوية. إذ لا يمكن أن يعطي المظهر اللغوي الواحد– المقدم أو المؤخر– نفس القيمة البلاغية في كل مرة. وإنما يتم استجلاؤها عبر الوشائج القائمة بين العدول الشكلي والمعنى المراد. وبهذا تتعدد القيم البلاغية للمظهر الشكلي الواحد بحسب السياق الذي يحتويه. وعلى هذا الأساس كان تعدد الأغراض في تقديم المسند وفي تقديم المسند إليه.

المبحث الثاني: الحذف

ليس الحذف تلاعباً بالألفاظ أو تحذلقاً يجوز فعله مرة وتركه أخرى، بل هو حاجة يلّح المعنى على وجودها. ولهذا يشدّد ابن الأثير على أنه (من شرط المحذوف في البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غثّ لا يناسب ما كان عليه أولاً من الطلاوة والحسن)[3]. فالحذف في نظر ابن الأثير ضرورة فنية ودلالية يقتضيها السياق، بمعنى أنه لا يجوز أن يُساوى بين الأسلوب ذي الحذف والأسلوب ذي الذكر.

---

1 سورة الأنعام، الآية 10.

2 الجرجاني، دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص159.

3 ابن الأثير. المثل السائر: مصدر سابق، ج2، ص316.

وقد نال الحذف اهتمام المتقدمين من العلماء العرب. وهو يصيب اللغة في أصواتها وتراكيبها للوصول إلى دلالة بعينها. وأشار إليه سيبويه في مواضع مختلفة من كتابه، فهو ظاهرة أصلية في العربية من حيث الجودة والدراسة، وهو يصيب الجملة الاسمية والفعلية، بالإضافة إلى الكلمة والأبنية الصرفية[1]. فيقول سيبويه في وجود هذه الظاهرة لدى العرب قديمًا: "واعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامه أن يستعمل حتى يصير ساقطاً"[2]. ويقول في موضع آخر:" وما حذف في الكلام لكثرة استماعهم كثير، ومن ذلك: هل من طعام؟ أي: هل من طعام في زمان أو مكان"[3].

فالحذف، إذاً، موجود في كلام العرب، ولا يمكن وجود شيء دون دافع أو دون وعي بوجوده، وكان هذا الوعي يعرف بإشارات ودلائل، وقد نبه سيبويه [4]على ذلك، بأن لا يكون الحذف مطلقاً حيث أردنا، وإنما يكون إذا علم المخاطب به أو أشير إلى وجود حذف في الكلام لديه، فيكون المتلقي عالماً بالكلام المحذوف.

ويتعرض سيبويه للحذف مشيراً على ألوانه من حذف للاسم سواء كان مضافا أو مضافا إليه أو مبتدأ أو غير ذلك، ومن حذف للفعل، مراعيا في ذلك وجود قرينة نلمحها في وعي المخاطب، وملاحظته فصاحة الكلام بوجود الحذف، وخلو فصاحته إذا كان الكلام تاما من غير حذف، وكل ما ذكره سيبويه عن الحذف عده البلاغيون -فيما بعد- مشتملا على ألوان الفصاحة والبيان[5]. فهذه الفكرة التي ولدت في كتاب سيبويه عن الحذف أخذت تنمو من جيل إلى آخر. فالحذف وهو ظاهرة

---

1 محمود سليمان ياقوت: علم الجمال اللغوي (المعنى والبيان والبديع). دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ج1، ص307.

2 سيبويه. الكتاب: مصدر سابق، ج1، ص24.

3 المصدر السابق، ج2، ص130.

4 المصدر السابق، ج2، ص346، و ج 3، ص103.

5 عبد القادر حسين: المختصر في تاريخ البلاغة. دار الشروق -القاهرة، ط1، 1982، ص56.

أسلوبية يعد من المجاز عند أبي عبيدة، ومن مجاز الحذف في قوله تعالى: { وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ } [1] قال: "فهذا محذوف فيه مضمر مجازه: وسل أهل القرية، ومن في العير، ومن مجاز ما كف عن خبره استغناء عنه وفيه مضمر قوله تعالى: { حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ } [2] ، ثم كف عن خبره"[3].

وإن إيجاز الحذف هو " إسقاط كلمة للاحتراز عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام"[4]. وجاء بآيات وقع فيها الحذف دون أن يعلق عليها، كقوله تعالى: { وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوْا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى } [5]و { بَرَاءةٌ مِّنَ اللّهِ } [6] و{ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ } [7].

وهو بذلك لا يعنى بتحديد المحذوف وتعيينه إذا كان المحذوف مدلولاً عليه بغيره، بل نجده في الحذف الواقع على الأجوبة أبلغ كلاماً، لأنه يشير إلى أثره النفسي، حين يقول في الحذف الواقع على الأجوبة:" وهو أبلغ من الذكر، وما جاء في القرآن كثير كقوله جل ثناؤه: {وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى } [8]. ولم يعلق على هذه الآية إلا بقوله: كأنه قيل لكان هذا

---

1 سورة يوسف ، الآية 82.

2 سورة الزمر ، الآية 73.

3 أبو عبيدة معمر ابن المثنى: مجاز القران. عارضه بأصوله ط2، 1981، ج1، ص8-9

4 الهنداوي. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم: مرجع سابق، ص76.

5 سورة البقرة ، الآية 189.

6 سورة التوبة، الآية 1.

7 سورة محمد، الآية 21.

8 سورة الرعد،الآية 31.

القران، ولكن الإشارة الأجمل للأثر النفسي بقوله فيما بعد:" وإنما صار الحذف في مثل هذا أبلغ من الذكر لان النفس تذهب فيه مكل مذهب، ولو ذكر الجواب لقصر على الوجه الذي تضمنه البيان"[1].

واستطاع الرماني بذلك أن يشير إلى الأثر النفسي للحذف وهو الذي يثير البعد الجمالي والغاية الدلالية له، فكان أول من تحدث عن هذا الأثر. ويعدُ من أوائل العلماء الذين تعرضوا لهذا الأسلوب بالإشارة إلى أثره النفسي عند المتلقي، وبذلك يكون الرماني قد تدخل في عمق الموضوع وفي أثره.

وعندما ننظر إلى الأوائل ممن كان لهم معالم واضحة في البلاغة العربية لا نجد لبعضهم في هذا الموضوع أثراً، فلا نجد للعسكري مثلاً في كتاب الصناعتين جديداً، بل نجده معتمداً على كتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة [2]، فقد اكتفى بإشارات ابن قتيبة وشواهده على حذف المضاف والفعل وحذف الأجوبة مع أن شواهده مشتملة على آيات قرآنية، وأبيات شعرية، وأقوال نثرية. ودوَّنَ الأوائل على هذا الغرار ما استطاعوا أن يتوصلوا إليه من أمثلة وشواهد اعتنت بالحذف، برغم أنَّ هذا المصطلح البلاغي لم يكن واضح المعالم بصورة كبيرة، وإنما كانت مجرد ملاحظات أولية، يدركها العرب بذوقهم وسليقتهم، لذا لم تأت دراسة الحذف عندهم فاحصة ومبينة ولا معللة للأثر الذي جاء به الحذف.

ولم يكن باستطاعة الأوائل الولوج إلى الدلالات التي يعطيها الحذف وتوضيحها، فبقيت غامضة عنهم بعيدة عن متناول أيديهم، حتى جاء الجرجاني وهو من تعمق في الحذف، فأخذ يبينه ويبرزه ويوضح معالمه ودلالاته، فلم يكن محدود الأفق ينظر في اللفظة والعبارة وسلامتها فقط بل

---

1 الهنداوي. ثلاث رسائل في إعجاز القرآن الكريم: مرجع سابق، ص76.

2 عبد الغني بركة: رؤية جديدة للإيجاز والإطناب. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1983، ص61.

كان يتجاوز هذه الحدود الضيقة التي رُسِمت من قبل ليصل إلى الدلالة البعيدة، فكانت دراسته بحق عميقة أعطت لدرس الحذف بعداً أكبر وخطاً أجود.

ولا يشغل الجرجاني نفسه كثيراً بما شغل به البلاغيون، من عرض واستقصاء وحصر وذكر للشواهد، وإنما ذهب إلى أبعد من ذلك، إلى الجانب الذي لم يطرق (الجانب التحليلي)، وهو ما يجب أن يشغل به البلاغي نفسه من بيان القيمة البلاغية للحذف، واستخلاص المعايير العامة، من خلال التحليل الفني للنصوص والأمثلة، حتى غدا بذلك أنموذجاً رائعاً في دراسة الحذف وتحليله. ولا نغالي إذا قلنا إن نظرته إلى الحذف كانت نظرة بلاغية جديدة[1].

وقبل أن يبدأ الجرجاني بتحليل نماذج الحذف صرح قائلا:" هو باب دقيق المسلك لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبن"[2].

وهو بذلك يحاول أن يوصل فكرة ممزوجة بلمسات نفسية عن الحذف، ليجذب القارئ، ويدفع الدارس إلى النظر فيه، والوقوف عليه وقفة متأنية محلله؛ ليرى فيه هذا القول الجميل. ثم يبدأ الجرجاني بتحليل نماذج من حذف المبتدأ مكتفياً بذكر موضع واحد عام يطرد فيه الحذف المبتدأ، وهو ما يسميه القطع والاستئناف. ويقدم نماذج يبين فيها تحليله لهذا النوع، ومنها[3]:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ لَيْلَى عَوَائِدُهُ وهَاجَ أَهْواءَك المَكْنُونَةَ الطللُ

رْبعٌ قواءٌ أَذاع المعصراتُ بِهَ وَكُلُّ حَيّرَانَ سَارٍ مَاؤُهُ خَضيلُ

---

1 علي عشري زايد: البلاغة العربية(تاريخها ومصادرها ومناهجها). مكتبة الشباب، مصر، ط3، 1996، ص107.

2 الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص46.

3 المصدر السابق، ص146.

قال: أراد ذاك ربع قواء أو هو ربع قواء، فحذف المبتدأ وهو (ذاك أو هو) وكان (ربع) خبر المبتدأ المحذوف، ثم يذكر الجرجاني شواهد أخرى منها قول عمر بن أبي ربيعة[1]:

هَلْ تَعرِفُ اليَومَ رَسْمَ الدَّارِ والطَّلَلاَ كَمَا عَرَفْتَ بِجَفنِ الصيَّقَل الخِلَلاَ

دارٌ لِمَروْةَ إذ أَهلِي وأَهلُهُم بِالكَانسيَّةِ، نَرعَى الَهْو وَالغَزَلاَ

كأنه قال: تلك دار، فكان المبتدأ محذوفاً تقديره مثلاً (تلك) و(دارٌ) خبره. واستشهد بأبيات أخرى، قال في نهاية الأبيات كلها:" فتأمل إلى، هذه الأبيات كلها، واستقرها واحداً واحداً، وانظر على موقعها في نفسك وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم فليت النفس عما تجد وألطف النظر فيما تحس به، ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر وأن تخرجه على لفظك وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلت كما قلت، وأنه رب حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التجويد"[2].

فمنهج الجرجاني هو بيان القيمة الفنية للحذف الذي يدعوه إليه الذوق البلاغي، فهو يحاول أن يطرد المحذوف من خياله، ثم يذكره متأملاً بين الحالتين، وبذلك يستطيع بنفسه أن يصل إلى تذوق هذا الأسلوب، وإلى بلاغة الكلام والانفعال به[3].

ويتضح أن الجرجاني بحسه المرهف كان يتذوق حلاوة الحذف في الشواهد ولا يعدو حديثه عما يجد من حلاوة وصف له، بل يدعوك أن تحس الذي أحسَّه، لأنك لا تدرك قيمة ما يجده بالوصف، وإنما بالذوق. ثم يرشد إلى كيفية تعيين أثر ذلك المحذوف بذكره، ثم تحاول أن تتعرف على ما تجده في نفسك من ذكره. ففي ضوء هذه الموازنة تستطيع أن تعرف قيمة الحذف.

1الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص146.

2 المصدر السابق، ص 151.

3 محمد أبو موسى: خصائص التركيب، دراسة تحليلية لعلم المعاني. مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1980، ص128.

والجرجاني – بما سبق– يقرّ أنه لا مفر لك إذا أردت التعبير القوي من أن تتحاشى هذا المحذوف ليس من البعد الخارجي للنص وإنما في الإدراك النفسي له، لأن العبارة وجمال الأسلوب يطلب منك ذلك النسيان ولا يفترض بك أن ترضخ لأمر الإعراب، لأنه سياق مغاير لسياق الذوق البلاغي. فالأول يدعوك إلى ذكر المحذوف، والآخر إلى تحاشيه، وحتى تصل إلى الغاية من الحذف، والأثر الدلالي له عليك الرضوخ لنداء الجرجاني (نداء الذوق البلاغي في التحاشي) [1].

والذي يؤكد ربط الحذف بحاجة المتكلم إلى طبيعة التركيب، وعلاقة الكلمات بعضها ببعض قوله في فصل بعنوان (الحذف والزيادة هل هما من المجاز أم لا؟): "اعلم أن من أصول هذا الباب أن من حق المحذوف أو المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول إذا سئلت عن القرية: في الكلام حذف، والأصل: أهل القرية، ثم حذف (الأهل) تعني حذف من بين الكلام"[2].

وقد جعل الجرجاني من حذف المفعول قسمين، أحدهما: جلي لا صنعة فيه، والآخر: خفي تدخله الصنعة. أما الخفي فيتفنن ويتنوع، ومن تنوعه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص، قد علم مكانه، إما بجري ذكر أو دليل حال، وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا أن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء[3].

ويرى عبد الغني بركة أننا "لسنا هنا مخيرين بين الذكر والحذف، بل إن حق البلاغة وحق المعنى قد استوجبا الحذف ما دام الذكر لا يسد مسده، فنحن إذا لا نحذف لفظا لدلالة الفحوى عليه، بل نحذفه لأن التعبير عن المعنى كاملا لا يتم إلا بحذفه"[4].

---

1 انظر، محمد أبو موسى خصائص التركيب: مصدر سابق، ص129.

2 الجرجاني. أسرار البلاغة: مصدر سابق، ص420.

3 انظر،الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص155–156.

4 عبد الغني بركة. رؤية جديدة للإيجاز والإطناب: مصدر سابق، ص88.

وتحدّث السكاكي عن الحذف إلا أن حديثه كان مقتصرا على العرض والتصنيف وحسب، دون اللجوء إلى التحليل، سيما أنه مؤثر التركيب الذي يخدم الذوق البلاغي والجمال الفني، فتراه يقول عن ترك المسند: " أما ترك المسند فيأتي متى كان ذكر المسند إليه بحال يعرف منه المسند"[1].

أما ابن الأثير فقال قبل أن يبدأ بذكر الحذف إلى أن "الأصل في المحذوفات جميعا على اختلاف اضربها أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف، فإن لم يكن هناك دليل على المحذوف، فإنه لغو من الحديث لا يجوز بوجه ولا سبب" وأنه" من شروط المحذوف في البلاغة" أنه متى اظهر صار الكلام إلى شيء غث لا يناسب ما كان عليه أو لا من الطلاوة والحسن"[2].

فالحذف –كما هو معروف– أبلغ من الذكر في موضعه، لأنك لا تستطيع أن تذكر في موضع حذف، كي لا يصير الكلام غثا لا غناء فيه، تعافه النفس وتأباه " وكثيرا ما نجد الحذف وقد وضع مكانه عدة نقاط متجاورة في الكلام، للإيحاء بهذه الدلالة التي تخصب المعنى وتغنيه، لا سيما عندما تسمح لتيار الوعي بالتدفق"[3].

ذلك لأن العقل يربط هذه النقط مع بعضها ليصل إلى الكلام المحذوف، فإذا ما تدخل الذوق مع العقل استطاع المتلقي أن يصل إلى شيء، ذي قيمة من جهته، لأنه توقف مفكرا أولا، وقدر المحذوف ثانيا. وهذا ما يعطي إثراء للدلالة وإظهار للقيمة.

فانعدام الحذف يعني الوضوح الكامل للغة، وهذا الوضوح لا يخدمها في إثرائها، لأنه سيبدد الكثافة التي تعطيها عمقا، وتقترب من الشفافية التي تبسطها، يقول محمد عبد المطلب: "ويأتي سياق

---

1 السكاكي. مفتاح العلوم: مصدر سابق، ص206.

2 ابن الأثير. المثل السائر: مصدر سابق، ج2، ص268.

3 سعد أبو الرضا: في البنية والدلالة. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص109.

الحذف، ليعلل عن احتفاء البلاغيين بإشارية اللغة على معنى أن الصياغة الأدبية يجب أن تبتعد عن الوضوح الكامل، لأن مثل هذا الوضوح في الخطاب الأدبي يبعده عن كثافته، ويعود به إلى الشفافية، مما يعني احتماله للعبثية الصياغية، ومن هنا يكفي أن تشحن الصياغة بمؤشرات مقالية أو حالية تسمح بغياب بعض الدوال المعبرة عنها، وقد أطلق البلاغيون على هذا السياق تسمية دقيقة هي (الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر)، والظاهر يعني هذا الاكتفاء بالقرينة الدالة، إذ هي أهم من الخطاب الأدبي من (الدال) نفسه، حيث يكون ظهوره في الخطاب إسقاطا للأدبية بالوقوف في هوة العبثية"[1].

ويتضح من النص السابق أن الوقوف على الظاهر والابتعاد عن كثافة الخطاب ليس خنقا للغة وحصرا لمحدوديتها فحسب، وإنما هو أمر عبثي في بنيتها الصياغية. وقتل لإشاريتها التي تدفعها نحو القيمة والعمق. والحذف قادر على إلباس اللغة ثوبا كثيفا، فيعطيها ركيزة وقوة، ولا يمكن التخلص منه بالذكر، لأن ذلك يعود بها إلى الشفافية، فلا يحصل للنفس لذة ولا ذوق بادراك المعنى، لان المتلقي يخترق الصياغة سريعا إلى الناتج الدلالي.

وإن السر الجمالي لعملية الحذف- كما يعبر أحد المعاصرين- إلى حدوث (عملية توحّد بين الذات والصفة يكون فيها المسند هو المسندَ إليه بلا انفصام. بالحذف تجسّد المسند فصار مسنداً إليه، وعندئذ صار وجود المسند إليه بلا مبرر) [2].

ويذكرون لحذف المسند إليه أغراضاً كثيرة، منها ما يظهر في قول الشاعر:

قالَ لي: كَيفَ أنتَ؟ قلتُ: عليلٌ سَهرٌ دائمٌ، وحُزنٌ طويلُ[3]

---

1 محمد عبد المطلب: البلاغة العربية قراءة أخرى. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997، 217.

2 د. منير سلطان: بلاغة الكلمة والجملة والجمل. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993، ص 261.

3 لم اعثر على قائل لهذا البيت، والبيت المذكور في دلائل الإعجاز، ص 238.

فإن أصل التركيب يقتضي أن يقول: أنا عليل، وحالي سهر. ولكنه عَدَل عن هذا الأصل نظراً لضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب التوجع والتضجَر[1]. وما قيل عن حذف المسند إليه يقال عن حذف المسند، فإن الحذف هناك عدول واضح عن أصل التركيب لا يخلو من أغراض بلاغية يفيدها ذلك العدول.

- **حذف المبتدأ:**

يتحدث الجرجاني عن حذف المبتدأ فيقول: ما من اسم حذف في الحال التي ينبغي أن يحذف إلا وحذفه أحسن من ذكره[2]، ويستشهد بأمثلة على هذا النوع، وهي أمثلة أوردها الجرجاني. وبذلك لا نرى للرازي فضلا يزيد على الجرجاني في عقده بابا للحذف والإضمار والإيجاز، "وهو فيه يستهدي بعبد القاهر، وقد استهله بالحديث عن المفعولات، ...ويتحدث عن حذف المبتدأ في ظلال ما كتبه عبد القاهر، وإن ذهب إلى أنه لم يعلل بدقة بيان حسنه، وهو يكثر في فصول هذا الباب من الاستشهاد بآي القران الكريم، وتحس صلته في تعليقاته عليها بالزمخشري"[3].

وقال السكاكي في الحذف مشيرا إلى الحالات التي تقتضي حذف المسند إليه المبتدأ وهي عنده: "إذا كان السامع مستحضرا له، عارفا منك القصد إليه عند ذكر المسند، والترك راجع إما لضيق المقام، وإما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وأما التخيل فان تركه تعويلا على شهادة العقل، وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر، وكم بين الشهادتين، وأما الإبهام فان تركه تطهيرا للسان عنه، أو تطهيرا له من لسانك، وإما للقصد إلى عدم التصريح ليكون لك سبيلا إلى الإنكار أن مس إليه حاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة، كقولنا: خالق لما يشاء فاعل لما

---

1 انظر، أحمد مصطفى المراغي. علوم البلاغة،، دار القلم، بيروت، 1980، ص90. و د. بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، 1990، ج1، ص128.

2 انظر، الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص126.

3 شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ. دار المعارف، القاهرة، ط6، 1983، ص284-285.

يريد: أو دعاء، وإما لأن الاستعمال وارد على تركه أو ترك نظائره، كقولهم: نعم الرجل زيد، على قول من يرى أصل الكلام: نعم الرجل هو زيد، وإما لأغراض سوى ما ذكر"[1].

إن ظهور العامل يفترض وجود أصل له في صورة الكلام، فإذا ما عمد المنشئ إلى حذفه بقيت صورته ماثلة في الذهن لاعتبارات تستند عليها الوظيفة الإعرابية ويكون الحذف لعلل كثيرة فيها معرفة السامع به وضيق المقام عند ذكره. وقد اعتمد المعري على الحذف في مواضع كثيرة من شعره. ومن ذلك عدوله إلى حذف جزء من الجملة مثل حذف المبتدأ في قوله:

ويقول المعري:

فِرقٌ شَعَرْتُ بأنها لا تَقْتَني خيراً، وأن شِرَارَهَا شُعَراؤها [2]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الأسمية؛ حيث حذف المبتدأ (هي) وذكر الخبر(فرق) من باب الاختصار وأهمية الخبر.

ويقول المعري:

له كُمَيْتَانِ: ذاتُ كأسٍ تُزْبِدُ، والسَّابحُ الرَّبيطُ [3]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الأسمية؛ حيث حذف المبتدأ (هما) وذكر الخبر(ذاتُ)؛ لتوسيع دلالة المبتدأ وتعظيم شأن الخبر.

- **حذف الخبر:**

وقد يعدل إلى حذف الخبر إذا ما وجدت حال تسد مسده كقوله:

جلوسُ المرءِ في ويرٍ مليكا نظيرُ طلوعهِ في الهُضبِ ويرا

---

1 السكاكي. مفتاح العلوم: مصدر سابق، ص176.

2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 56.

3 المصدر السابق، ج2، ص 4.

ودعواكَ الطبيبَ لجبرِ عضوٍ أخفُّ عليك من دعواكَ جبرا[1]

فقد حذف الأخبار ووضع بدائل للأخبار المحذوفة (الأحوال: مليكا، وبرا، جبرا) وذلك من باب العمق والتركيز على أهمية المبتدأ.

وعدل المعري إلى حذف خبر أفعال المدح والذم من باب التأكيد على المبتدأ ولأهميته ومثال ذلك حذف خبر حبذا في قوله:

كُنْ وشيكًا في حاجةٍ، أو مكيثًا ليس مرُّ الأيامِ فينا بمهلِ

حبَّذا العيشُ، والزَّمانُ غريرٌ، والفتى ما استجدّ حلّة كهل[2]

حذف المعري في البيت السابق الخبر لجملة المدح (حبذا العيش (المخصوص)) الذي يعربه معظم النحاة البصريين مبتدأ على تقدير خبر المحذوف بـ (هو)، وذلك لتأكيد التصاق اسم الناسخ بخبره أو سرعة الوصول للمعنى.

- **حذف المفعول به:**

يرى عبد القاهر الجرجاني أن حذف المفعول به تكثر مزاياه، وتبان أسراره وكأن لطائفه أكثر، وما يظهر بسببه من الرونق أعجب وأظهر، ثم وضع أصلا يجب أن يأخذ به البلاغي المتذوق عند دراسته لهذا الموضوع. وهو أن حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل، كقولنا: (ضُرِبَ زيد) فكان غرضك أن تثبت وقع الضرب، وكذلك في قولك: (ضرب زَيْدٌ عمرًا) فكان الغرض هو وقوع الضرب من الأول على الثاني لإثبات الضرب في نفسه، لذلك عمل الفعل الرفع في الأول لدلالة الفاعلية، والنصب في الثاني لدلالة المفعولية، عندئذ كانت أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 419-420.

2 المصدر السابق، ج2، ص 248.

للفاعلين، ومن ذلك قولهم: (فلان يحل ويعقد، ويأمر وينهي، ويضر وينفع)، وعلية قولة تعالى: {هُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ}[1] أي: منه الإحياء والإماتة، والفعل لا يعدى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى[2].

وعرض الجرجاني للسياق الذي يرد فيه حذف المفعول وربطه بحاجة المتكلم إلى طبيعة التركيب، وصلة اللفظة بغيرها، وذلك بارتباط الفعل بما يليه من فاعل ومفعول، وهي علاقة لا تمييز بها بينهما عند الجرجاني، بخلاف اعتبار النحاة الفاعل عمدة والمفعول فضلة، أما عنده فحال الفعل مع المفعول كحاله مع فاعله[3].

وقال محمد عبد المطلب في هذه السياقات التي أوردها الجرجاني بقوله "إنها تمثل بدقة مفهومه النحوي للعلاقات بين الكلمات، وهو مفهوم يسقط من اعتباراته تنسيق الجملة على أساس من أهمية البعض، وعدم أهمية البعض الآخر، وإنما تركيب الكلمات هو الذي يعطي لكل جزئية أهميتها في السياق، وهو أمر لم يستطع كثير من البلاغيين بعد تنميته بشكل مباشر"[4].

وتركيب الكلمات وأهميته هو ما ذهب إليه الجرجاني من وصف الكلمات بالمجاز عند انتقالها من حكم كان لها إلى حكم ليس هو حقيقة فيها، كقوله تعالى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[5] والأصل أهل القرية. فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل، وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز[6].

---

1 سورة غافر،الآية 68.

2 انظر، الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص153-154.

3 انظر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني: أسرار البلاغة في علم البيان. تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1991، ص238.

4 انظر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني. أسرار البلاغة في علم البيان: مصدر سابق، ص241.

5 سورة يوسف، الآية 82.

6 الجرجاني. أسرار البلاغة: مصدر سابق، ص416.

أما فخر الدين الرازي فيبدأ الحديث عن حذف المفعولات بقوله:"اعلم أن الأفعال المتعدية قد يكون لها مفعولات معينة، وربما لا يكون، والذي له مفعول معين فحاله كحال غير المتعدي في أنك لا ترى له مفعولا لفظا وتقديرا، وهو كقولهم: (فلان يحل ويعقد ويأمر وينهى ويضر وينفع) والمقصود في جميع ذلك إثبات المعنى في نفسه للشئ"[1].

وبيّن الرازي بعد ذلك أغراض حذف المفعول، وهي عنده بيان حال الفاعل لا بيان حال المفعول أو يكون المقصود في حذف المفعول المعين، أن يكون المقصود ذكره لكنك تحذفه لإبهام أنك لا تقصد ذكره لكون□ جليا كقولهم: ثصغيت إليه.

أما عبد القاهر يحمل على عاتقه شأن ت□ضيح حذف المفعول وبيانه؛ لأن (الحاجة اليه امس، وهو بما نحن بصدده أخص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر) [2]. وكمثال على ذلك النوع من الحذف ما يورده الزمخشري حول قوله تعالى: وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَّ يُبْصِرُونَ﴾ [3]. إذ يلحظ حذف المفعول من الفعل "يبصرون"؛ لأن هذا (المفعول الساقط من " لا يبصرون" من قبيل المطَرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال، لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعدّ أصلاً) [4]. وهذا هو المعنى الذي انتبه له قبل ذلك عبد القاهر من أن حذف المفعول يأتي أحياناً لنكتة تفيد (توفير العناية على إثبات الفعل، والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله، لا أن تُعلِم التباسه بمفعوله) [5].

---

1 الرازي. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: مصدر سابق، ص337.

2 الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 153.

3 سورة البقرة، الآية 17.

4 محمود بن عمر الزمخشري:(الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل). ضبط: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب لعلمية، بيروت، ط1 ، 1995م، ج1، ص75.

5 الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 161.

وقد عدل المعري إلى حذف المفعول به على نحو قوله:

يا فاسِقاً يَتَراءى أنّه مَلِكٌ وفَارَةً عند قومٍ أنّها سَبُعُ [1]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف المفعول به (ملكا) وذكر الجملة الاسمية متعلقة بالمفعول به؛ لتجاهل المفعول به والتعليل من شأنه إمعانا في إنكاره؛ فالمعنى المراد من ذلك "فمن فاسق يدعي التقوى والفضيلة إلى حقير ينتحل القدرة والشجاعة، وما الناس على اختلاف طبقاتهم إلا كالأنعام تغذيهم الأرض ويحدون الزمان".

ويقول المعري:

يَرْتَجِي النّاسُ أن يقومَ إمامٌ ناطقُ في الكتِيْبَةِ الخَرْسَاءِ [2]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف المفعول به (الإمامة) وذكر المصدر المؤول من أن والفعل وما بعدها متعلقة بالمفعول به؛ فحذف المفعول به هنا لقصد التوسع في دلالة المحذوف واستغراق جنس المفعول؛ فالمعنى المراد من ذلك "عقيدة الإمام المنتظر مرفوضة عقلا على ما يرى".

- **حذف الفعل:**

إن الأصل في الجملة الفعلية وجود الفعل ولكن قد يعدل إلى حذفه أحيانا لقيمة فنية على نحو قول المعري:

فلا يَغُرَّنْكَ شُمٌّ من جِبَالِهِمِ وعزَّةٌ في زمانِ الملكِ قَعساءُ [3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق ، ج2، ص 26.

2 المصدر السابق، ج1، ص 64.

3 المصدر السابق، ج1، ص 52.

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف الفعل (لا يغرنك) ، وذلك من باب الاختصار والاستغناء عن الفعل لأنه معروف مسبقا، وتأكيدا على أهمية الفاعل؛ فالمعنى المراد من ذلك "لا تغتر بعظمة الرجال ولا بمنعه الملوك".

ويقول المعري:

يُقِلُّ الأذَى والعيبَ في ساحةِ الفَتَى وإن هو أكدى، قِلَّةُ الجُلَساءِ [1]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف الفعل (يقل)؛ لإفادة الاهتمام بالمفعول به أكثر من الفعل ، مراعاة المعنى الدلالي العميق للفعل؛ فالمعنى المراد من ذلك "يدعو إلى العزلة لأن كثرة الجلساء تزيد الأذى".

ويقول المعري:

بني حَوَّاءَ، كيف الأمْنُ منكمْ ولم يؤهَلْ بغيرِ الحِقْدِ روعُ [2]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية المتضمنة الاستفهام؛ حيث حذف الفعل (يكون)، وذلك من باب الاختصار، فالمعنى المراد من ذلك "لا أمن بالعيش معهم فليس في قلوبهم إلا البغض والحقد".

ويقول المعري:

فتىً زَارعٌ وفتىً دارعٌ كلا الرجلينِ غَدَا فامْترى [3]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف الفعل (يطلبون) وذكر المفعول به مباشرة من باب الاختصار وأهمية المفعول به ومراعاة للمعنى الدلالي العميق للفعل.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 62.

2 المصدر السابق، ج2، ص 31.

3 المصدر السابق، ج1، ص 62.

ويقول المعري:

هل فارسٌ والرومُ والتركُ، أو ربيعةٌ أو مُضَرٌ أو سبأ [1]

عدل المعري في هذا البيت عن أصل الجملة الفعلية؛ حيث حذف الفعل (نجا) وذكر الفاعل مباشرة من باب الاختصار وأهمية الفاعل ومراعاة للمعنى الدلالي العميق للفعل.

- **حذف حرف الجر:**

قد يعدل أحيانا إلى حذف حرف الجر وذكر الاسم المجرور على نحو قول المعري:

وهل يأبَقُ الانسان من مُلْكِ ربِّهِ فيخرج من أرضٍ له وسمَاءِ؟ [2]

عدل المعري في هذا البيت إلى حذف حرف الجر (من) وذكر الاسم المجرور مباشرة من باب الاختصار.

ويقول المعري:

سَنَتْبعُ آثارَ الذين تَحمَّلوا على ساقةٍ من أعبُدٍ وإماءِ [3]

عدل المعري في هذا البيت إلى حذف حرف الجر (من) وذكر الاسم المجرور مباشرة من باب الاختصار.

ويقول المعري:

خُذُوا حَذَاراً من أقربينَ وجانبٍ ولا تذْهَلوا عن سيرةِ الحُزَماء [4]

عدل المعري في هذا البيت إلى حذف حرف الجر (من) وذكر الاسم المجرور مباشرة من باب الاختصار.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 66.

2 المصدر السابق، ج1، ص 62.

3 المصدر السابق، ج1، ص 63.

4 المصدر السابق، ج1، ص 63.

ويقول المعري:

والقولُ كالخُلْقِ من سيءٍ ومن حسنٍ والناسُ كالدهر من نورٍ وظلْماءِ [1]

عدل المعري في هذا البيت إلى حذف حرف الجر (من) قبل ظَلْماء وذكر الاسم المجرور مباشرة من باب الاختصار.

وقد يعدل المعري إلى حذف الأداة في لزوماتيه كقوله:

فليت وشح الثريا لم تزن أفقا وقرطها فوق أذان الغرب لم يسن[2]

فالحذف تم في بداية الشطر الثاني حيث حذفت ليت مراعاة للبيت التي في أول البيت من باب الخيال والاختصار.

- **حذف الصوت:**

ولم يعدل المعري إلى حذف جزء من الجملة، ولكن انزاح أيضا إلى الحذف الصوتي كقوله:

وكم نزلَ القيلُ عن منبرِ فعادَ إلى عنصر في الثرى

وأخرجَ عن ملكهِ، عاريًا وخلفَّ مملكةً بالعرا [3]

فقد عدل المعري إلى حذف صوت الهمزة من (العراء) وقد أطلق ابن قدامة على هذا النوع من الحذف، حذف التثليم؛ فالتثليم عنده نقيضه في التأليف؛ لأنه يجب من وجهة نظره- أن تكون الأسماء والأفعال في الشعر تامة مستقيمة كما بنين لم يضطر الأمر في الوزن إلى نقصها عن البنية

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص 65.

2 المصدر السابق، ج2، ص 48.

3 المصدر السابق، ج 1، ص73.

بالزيادة عليها والنقصان منها (1) ولكن الفراء، رأي أن النظم القرآني يجيز حذف أواخر الكلمات موافقة لرؤوس الآيات مع موافقة ذلك لكلام العرب وحيث يعمد القرآن إلى ذلك إنما يراعي التوافق الموسيقي في نظمه؛ وصلة تلك التغيرات بما يطرأ على القافية في الشعر لإقامة الوزن (2)، والفرق بين قدامه والفراء أن ابن قدامه يكمن في اقتصار نظر الأول على اللفظة المفردة، في حين أن الفراء ينظر إلى الأسلوب جملة. ومن أمثلة الحذف مراعاة لحسن النظم والتوافق الموسيقي قول المعري:

تداعت بلفظِ العجمِ أعرابُ مذحجٍ وأعربَ أهلا فارسٍ وخُراس ([3])

فانزاح الشاعر إلى حذف صوت الالف والنون من خرسان.

وقوله أيضاً:

وأقرب لمن كان في غبطة بلقيا المنى من لفاء المنا([4])

ففي هذا البيت عدل الشاعر إلى حذف صوت الياء والألف من كلمة المنايا. وذلك مراعاة للقافية.

وهناك نوع آخر من الحذف عدل إليه الشاعر هو حذف الترقيم مراعاة للوزن والتوافق الموسيقي. كقوله:

أعكرم إن غَنيَّتِ ألفيتِ نابًا فلا تتغنَّيْ في الأصائلِ عِكْرَما ([5])

---

1 أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي: نقد الشعر. تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1979م.، ص 219 وص166.

2 انظر، سلام، محمد زغلول: أثر القرآن في تطور النقد العربي. دار المعارف، القاهرة، 1968، ص 64-66.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق،ج1، ص568.

4 المصدر السابق، ج1، ص82

5 المصدر السابق، ج2، ص314.

فقول عدل الشاعر عن أصل الكلمة (عكرمة) وحذف التاء المربوطة فأصبحت(عكرم) وهي الحمامة. فجاء هذا العدول مراعاة للوزن وكقوله:

يا رضو لا أرجو لقاءك بل أخافُ لقاءَ مَالِك ([1])

فقد انزاح المعري عن أصل كلم (رضوان) إلى كلمة (رضو).

أما في قوله:

تأبى أن تجيء الخير يوماً وأنت ليوم غفران تتب[2]

فقد عدل المعري عن كلمة (تتأبى) إلى كلمة تأبى فقد حذف صوت من أول الكلمة وذلك لحسن النظم. وقد انزاح المعري إلى الحذف بالتخفيف كقولة:

قد يرفعُ الأقوامُ إن سئلوا: هل تخفِضُونَ؟ وقولهُمْ: ربما([3])

في هذا البيت قد عدل المعري عن كلمة (ربّما) إلى كلمة (ربما) بحذف إحدى البائين.

عدل الشاعر في الأبيات السابقة بحذف صوتي وهذا من باب الاختصار والإيجاز.

وهذه الشواهد تعد عدولا عن النسق لأن الأصل أن تذكر الكلمة في موضعها، فإذا ما حذفت دل ذلك على انحراف. يقول عبد القاهر الجرجاني في الحذف كما ذكرنا سابقا " هو باب دقيق لمسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالحجر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، تجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا أذا لم تبن"[4] وبصدد حذف المبتدأ يقول " وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر"[5] وحين

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص 139.

2 المصدر السابق، ج1،ص 10.

3 المصدر السابق، ج2، ص 325.

4 الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 112.

5 المصدر السابق، ص 118.

وحين تتحدث عن حذف المفعول يذكر "وينقسم إلى حلى لا صنعة فيه وخفى تدخله الصنعة. فمثال الحلى قولهم أصغيت إليه: وهم يريدون أذني و: أغضيت عليه: والمعنى جفني، وأما الخفى الذي تدخله الصنعة فيتفنن ويتنوع. فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه أما الجري ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتخفيه وتوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن تثبت نفس معناه من غير أن تعديه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول"[1].

فقد كان المعري ذا خيال واسع؛ فالخيال ههنا ملكة ذهنية خالقة، تعمل على ملء المسافة بين الظاهر والباطن متجاوزة في ذلك العلائق الحسية وعاملة في إطار القوانين الداخلية للشعور واللاشعور[2]. فالحذف في المجموعة الأولى (حذف جزء الكلمة) لا يمكن أن يعزى إلى استقامة الوزن وسلامة القافية وإلا عد من قبيل النثرية.

1الجرجاني. دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص 120.

2 ناصف، مصطفى: الصورة الأدبية، مكتبة مصر، القاهرة، 1958.

الفصل الثالث

العدول الدلالي عند أبي العلاء المعري

المبحث الأول: الحقيقة والمجاز.

المبحث الثاني: الالتفات.

الفصل الثالث

العدول الدلالي

يندرج تحت عنوان العدول الصرفي مجموعة من الاشكال المختلفة، وسيناقش هذا الفصل بعض هذه الاشكال – الحقيقة والمجاز، والالتفات–.

المبحث الأول: الحقيقة والمجاز

إن أهل البلاغة يذكرون مع المجاز الحقيقة، بل إن بعضهم يجعلها في عنوان الباب وصلبه، فيقول: الحقيقة والمجاز، وذكر الحقيقة؛ لأنها من مباحث هذا الباب، بل لأنها مقابلة للمجاز، ولكي نعرف المجاز ونتصوره، لا بد ان نعرف الحقيقة، إذ بضدها تتمايز الأشياء.

الحقيقة لغة واصطلاحا

قال ابن فارس في فقه اللغة" الحقيقة من قولنا: حق الشيء إذا وجب. واشتقاقه من الشيء المحقق وهو المحكم، تقول: " ثوب محقق النسج"، أي محكمه"[1].

ويرى العلماء أن مفردة (حقيقة) مشتقة من الحق وهو الثبوت، في مقابل الباطل المعدوم الذي لا ثبوت له. وذهب العلوي في الطراز إلى أن لفظ الحقيقة نفسه مجاز، لأنها مقولة في الأصل على الشيء الثابت غير المنفي المعدوم ثم إنها نقلت إلى استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي، فقد أفادت غير ما وضعت له في الأصل[2].

أما الحقيقة اصطلاحاً فإن عبد القاهر الجرجاني يقسمها إلى قسمين: حقيقة في المفرد، وحقيقية في الجملة (الحقيقة العقلية).

---

1 انظر، ابن فارس. الصاحبي في فقه اللغة العربية: مصدر سابق، ص202.

2 انظر، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي: الطراز، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، 1983، ج1، ص46.

والحقيقة في المفرد هي: " كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضع وإن شئت قلت في مواضعه، وقوعاً لا يستند فيه إلى غيره"[1].

ويعرف القزويني الحقيقة العقلية بقوله: " إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر"[2]. والإسناد الحقيقي أقسام:

الأول: ما يراد وقوعه من فاعله حقيقة، بمعنى التأثير وذلك يختص بالله تعالى، كقولنا: خلق الله ورزق الله.

الثاني: ما يراد وقوعه حكماً مثل: قام زيد.

الثالث: ما يراد به مجرد الاتصاف مثل: مرض زيد وكل ما لا كسب فيه مثل: برد الماء[3].

ويرى الباحث أن الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عند القزويني صفة الإسناد، وعند الجرجاني والسكاكي صفة للكلام.

المجاز لغة واصطلاحا:

وردت كلمة المجاز في أقدم المعاجم العربية بمعنى القطع، يقول الخليل في معجم العين: " ونقول: جزت الطريق جوازا ومجازا وجوزا، والمجاز المصدر والموضع والمجازة أيضا"[4].

وفي لسان العرب: " المجاز والمجازة الموضع، قال الأصمعي: جزت الموضع سرت فيه، وأجزته خلقته وقطعته.... ثم قال: وتجوز في كلامه، أي تكلم في المجاز"[5].

---

1 الجرجاني. أسرار البلاغة: مصدر سابق، ص303.

2 الخطيب القزويني. الإيضاح في علوم البلاغة: مصدر سابق، مج1،ج1،ص80.

3 انظر، الجرجاني. أسرار البلاغة: مصدر سابق، ص317. وانظر، أحمد بن علي السبكي. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تح: خليل إبراهيم خليل، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ج1، ص251.

4 العين: جوز. ج2، ص22.

5 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج2، 416، مادة جوز.

فالمجاز مصدر ميمي على وزن (مفعل) وبناء (مفعل) مشترك بين المصدر والمكان لكونه حقيقة فيهما، ثم أنه نقل من المصدرية إلى الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له باعتبار أنها جائزة ومتعدية مكانها الأصلي، فيكون اسم فاعل، أو باعتبار أنها مجوَّز بها ومتعدى بها مكانها الأصلي، فيكون اسم مفعول[1].

والمجاز اصطلاحا عند الجرجاني:" هو كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظته بين الثاني والأول"[2].

ويظهر أن الجرجاني استدرك على التعريف بقوله: " وإن شئت قلت: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما توضع له، من غير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظته بين ما تجوز بها إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضع واضعها فهي مجاز[3].

فبهذا تخرج الحقيقة الشرعية والعرفية من المجاز، وذلك لقوله:" من غير أن تستأنف فيها وضعا" لأن الحقيقة الشرعية وضعية في اصطلاح الشرع، وكذلك العرفية فيها استئناف وضع جديد.

فالحقيقة اصطلاحا: هي اللفظ المستعمل فيما وضع له[4]، والمجاز: هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة تمنع المعنى الحقيقي [5]؛ فالمجاز هو صرف المعنى الظاهر إلى معنى غير مراد[6].

---

1 انظر، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ط2، قابلة على نسخة خطية واعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993م، ص 363. وانظر، محمد بن محمد عرفة الدسوقي: حاشية الدسوقي على شرح السعد لتلخيص المفتاح. القاهرة، 1937، ج4، ص20.

2 الجرجاني. أسرار البلاغة: مصدر سابق، ص304.

3 المصدر السابق، ص304.

4 فضل حسن عباس: أساليب البيان. دار النفائس، عمان، 2007، ص 271-272.

5 انظر، العلوي. الطراز: مصدر سابق، ج1، ص63.

6 أبو عبدالله عامر ؛ وعبد الله فالح: معجم ألفاظ العقيدة. تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000، ص 377.

ولقد عرّف البلاغيون المجاز بأنه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له[1]، أو ما سماه السكاكي" الكلمة المستعملة في معنى معناها[2]. ومن مقتضيات المجاز تبدو مؤشرات الأسلوب مركزه على مستويين الدلالة: الأول: ما يعرف بدلالة المطابق وهو ما يُفهم من اللفظ الذي انتقل من مجازه الحقيقي إلى مجال مجازي مثل كلمة (كتب) إذ كانت كلمة "كتب" في الأصل تعنى (خاط أو ربط) ككتب القربة أي شدّها بالوكاء، غير أنها استخدمت فيما بعد لغير الخياطة ثم تعذر عليها الرجوع إلى ما كانت عليه في الأصل، وما من أحد اليوم يستخدمها إلا بمعناها الجديد، مع أن ذلك المعنى مخالف لما وضعت له. وهذا ينطبق على ألفاظ كثيرة في اللغة تيسر لها الانتقال من دلالة إلى أخرى في ضوء تزايد المعاني ومحدودية الألفاظ، وهذا الضرب من المجاز إذا من الآلية بحيث لا يشعر بأثره في الكلام أحد سوى المعنيين بتاريخ الألفاظ.

والثاني: دلالة اللفظ على شيء أخرجه المتكلم عن معناه بغية حمل الاسم على التأثير به مما يشكّل على مستوى الأسلوب انحرافاً عن الوضع يتوقف قبوله على مدى استجابة المتلقي لمثل هذه الضرب من العدول، وهناك شواهد لا تنحصر في شعره. فالمجاز هو صرف المعنى الظاهر الى معنى غير مراد[3].

---

1 ابن الأثير. المثل السائر: مصدر سابق، ج2، ص71.

2 السكاكي. مفتاح العلوم: مصدر سابق، ص153، وأبو القاسم محسن بن بشر الآمدي: الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأبي عبادة بن عبد البحتري الطائي. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1944، ج1، ص261.

3 السكاكي. مفتاح العلوم: مصدر سابق، ص377.

وأطلق الجاحظ مصطلح المجاز على عدد من الصور الأدبية[1]، ولكنه لم يقصد المعنى الاصطلاحي لكلمة المجاز، وإنما قصد به توجيه الكلام ومأخذه[2]، أي أن المجاز أسلوب أدبي أكثر من كونه أسلوباً علمياً، وهذه التفاتة مبكرة إلى الفصل بين لغة العلم ولغة الأدب[3]. وقد عدّ ابن قتيبه المجاز مقابلاً للحقيقة، وأطلقه على النصوص التي تحمل على خلاف ظاهرها[4]، وأطلق ابن وهب اسم الاستعارة على أنواع المجاز كلها، وذكر أن حاجة العرب إلى الاستعارة تعود إلى أن ألفاظهم " أكثر من معانيهم، وليس هذا في لسان غير لسانهم، فهم يعبرون عن المعنى الواحد بعبارات كثيرة ربما كانت مفردة له، وربما كانت مشتركة بينه وبين غيره، وربما استعملوا بعض ذلك في موضع بعض على التوسع والمجاز"[5]، وأطلق الآمدي اسم الاستعارة على أنواع المجاز كلها أيضا سواء توفرت للمشابهة، أم لم تتوفر[6]، وتابعه في ذلك القاضي الجرجاني[7]، وتناول ابن جني مصطلح المجاز في كتابه (الخصائص)، ورأى أنه يؤتى به لمعان ثلاثة: " الاتساع والتوكيد والتشبيه"[8] وقرن

---

1 انظر، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: الحيوان. تح: عبد السلام محمد بن هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1938، ج5، ص426.

2 انظر، مهدي صالح السامرائي: المجاز في البلاغة العربية. مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974، ص 67.

3 انظر، أحمد مطلوب: البلاغة عند الجاحظ. دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983، ص87.

4 انظر، أبو محمد عبد الله ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن. شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1999، ص 78، وانظر، شرشر،محمد حسن: دراسات بلاغية في القرآن الكريم والحديث الشريف. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1987، ص18.

5 أبو محمد عبد الله ابن قتيبة. تأويل مشكل القرآن: مصدر سابق، ص142.

6 انظر، أبو القاسم محسن بن بشر الآمدي. الموازنة: مصدر سابق، ص214.

7 انظر، علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط4، 1966، ص41.

8 ابن جني. الخصائص: مصدر سابق، ج2، ص144.

العسكري الاستعارة بالمجاز ورأى " أنه لا بد لكل استعارة ومجاز من حقيقة، ولا بد من معنى مشترك بين المستعار، والمستعار منه، وأن الاستعارة أبلغ من الحقيقة"[1].

وقد ذهب ابن حزم الظاهري إلى الإقرار باشتمال اللغة على الحقيقة والمجاز، إذ قال: "فكل كلمة نقلها تعالى عن موضوعها في اللغة إلى معنى آخر فإن كان تعبدنا بها قولا وعملا كالزكاة والصيام والحج وغير ذلك فليس شيء من هذا مجازًا بل هي تسمية صحيحة واسم حقيقي لازم مرتب من حيث وضعه الله تعالى. وأما ما نقله الله تعالى عن موضوعه في اللغة إلى معنى تعبدنا معناه به دون أن يسمه بذلك فهذا هو المجاز"[2].

ورأى المعري أن المجاز يكون للمعنى، لا للفظ، فربط المجاز بمعنى اللفظ، أي أن المجاز يتضمن عملية تطوير لدلالة اللفظ، وتحميله المعاني المستحدثة بما لا يستوعب اللفظ نفسه في أصل وضعه الحقيقي وذلك في قوله:

تَهتِكُ السِترَ بِالجُلوسِ أَمامَ السِ ترِ إِن غَنَّتِ القِيانُ وَراءَه [3]

نلاحظ في قوله(تهتك الستر) أنها جاءت على المجاز لا على الحقيقة؛ فيقصد من عبارة (تهتك الستر) الفضيحة، وذلك أنَّ للمجاز صوراً معروفة وعلاقات معتادة بالوضع، أو العرف اللغوي إذا تجاوزها الشاعر فسد كلامه وقبح، فتراهم " ينتقدون كل مجاز على حسب طبيعة الخيال الذي

---

1 أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله: الصناعتين "الكتابة والشعر". تح: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم. دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1952، ص268.

2 ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد: الإحكام في أصول الأحكام. دار الحديث، القاهرة، ط1، 1404،ج4، ص437.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص62.

أوحى به، وسنده من التراث العربي من قبل"[1]، وقد يكون المعري أدرك ذلك؛ لأن " المجاز هو جوهر الشعر والمادة الأولية التي يعتمد عليها الشاعر في بناء الصورة المتخيلة"[2].

فقد أدرك أن الصور والمجازات تفيد في إثارة الفكرة التي قد لا يحس بها[3]، وإنها وسيلة من وسائل التصوير، إذ أنها تحلق بعقل الإنسان وشعوره، بعيداً في الخيال[4]. ولا نلبث أن نرى إشارة أخرى في كلام المعري تدل على أن المقصود بمصطلح وسيلة من وسائل التصوير، على نحو قوله:

تعادتْ بنو قَيْس بن عَيْلان بالغِنَى فثابوا كأنَّ العَسْجَدَ الثُّوبَاءُ[5]

فعدل المعري من الحقيقة إلى المجاز من خلال استخدام التشبيه؛ إذ شبه ثوم قيس بن عيلان، بل أنه استغرق في المجاز حيث ذكر لفظ العسجد على المجاز في قوله: (العَسْجَدَ الثُّوبَاءُ)؛ فهذا فيه نوع من التشخيص ولإضفاء صفات الإنسان العاقل على الجماد، أو الحيوان غير العاقل ، فالمعري أطلق لفظ العسجد على خلاف ظاهرها، ووضع كلمة الثوباء لتبتعد عن المعنى الحقيقي، أي أنه يربط المعنى المراد بمعنى اللفظ لا باللفظ، وسياق الكلام هو الذي يعين محتملات اللفظ، أو يبين المراد، وهذا هو المجاز اللغوي الذي يكون مرجعه إلى اللغة، لأن الكلمة تستعمل في غير ما وضعت

---

1 د. محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث. دار العودة، بيروت، 1973، ص 236، وانظر، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: مصدر سابق، ص 216.

2 نديم نعيمة: الفن والحياة "دراسات نقدية في الأدب الحديث". دار النهار، بيروت، 1983، ص278.

3 انظر، الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية: مصدر سابق، ص 215، وانظر، الكردي، محمد عبد الرحمن: نظرات في البيان. مطبعة السعادة، 1980، ص 172.

4 انظر، د. محمد بدري عبد الجليل: المجاز وأثره في الدرس اللغوي. دار الجامعات المصرية، 1975، ص52، وانظر، د. عبد الباقي محمد سعيد بركة: أسلوب الدعوة القرانية بلاغة ومنهاجاً. دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1983، ص198.

5 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص49، العسجد: الذهب.

له، أي في غير ما وضعت له من حيث اللغة، وتكون علاقته المشابهة"[1]، أوالمعري هنا أراد أن يقول:" إذا عجزت فحول الكلام عن الإتيان بالسهل القريب منه أتيت أنا بالعويص الممتنع"[2].

وقال المعري:

تكَلَّمَ هذا الدهرُ بالنُّصْحِ مُعْلِنًا جَهَاراً بما أخْفَتْهُ عنا الهوامِسُ[3]

يظهر العدول في الاستعارة حيث تم نسبة صفة التكلم إلى الدهر والفاعل غيره لكونه الأمر به.

وأما في العلاقة المكانية يتم الإسناد إلى المكان "المرعى" في قوله:

لا تنبتُ الحرَّةُ المرعى ولو سُقيتْ بعارضٍ لمياه البحر حلاّبِ[4]

وفي علاقة المفعولية يظهر العدول في إسناد النطق إلى الدهر وذلك في قوله:

أو ما قرأتَ سِجِلَّ دهرِكَ ناطقًا بالهُلْكَ يُشْكَلُ بالخُطوبِ ويُنقطُ[5]

أي منطوق؛ وذلك لأنه يريد أن يقول ألم تعتبر بسجل الأيام المخطوط بالهلاك والمشكول بالرزايا والمنقوط بالأمراض. فقد تحدث الخليل عن ورود لفظ الفاعل بمعنى المفعول، كقوله تعالى: (فهو في عيشة راضية)، وتناول سيبويه المجاز بين الأبنية الصرفية تحت ما سماه الاتساع، وأدخل تحته المجاز العقلي والمجاز المرسل والمجاز بالحذف، وإن لم يذكر ذلك صراحة ولعله ترك فهمها للقارئ، إنما يفهم ذلك من الأمثلة التي أوردها.

---

1 د. فضل حسن عباس.البلاغة فنونها وأفنانها" علم البيان والبديع". دار الفرقان، عمان، ط1، 1987، ص137.

2 أبو الطيب المتنبي.العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: مصدر سابق، ص292.

3 أبي العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص540.

4 المصدر السابق، ج1، ص132.

5 المصدر السابق، ج2، ص6.

وقال المعري:

ولكُلِّ دَهْرٍ حِليةٌ من أهْلِهِ ما فيهم جَنفٌ ولا إفْراطُ[1]

عدل المعري إلى المجاز عندما ذهب إلى أن أهل الدهر كحلي المرأة؛ فإنه يقصد أن كل زمان يتميز بأهله على ما فيهم من تفريط وإفراط، فالتقصير عما يجب والزيادة على ما يجب.

وقال المعري:

إنْ شاءَ ربُّكَ جازاهُمْ بلَفظِهِمِ والفِعلِ، حين تثار الأقبرُ اللُّفُظُ[2]

عدل المعري إلى المجاز؛ حيث أن اللفظ تعني الكلام[3]؛ فذكر المعري الكلام وأراد الناس الذين يتكلمون، لأن الله سيجازيهم على أقوالهم وأفعالهم حين يبعثهم من قبورهم.

وقال المعري:

شرِبْتُ سِنيَّ الأربعينَ تجرّعاً فيا مَقِراً ما شُرْبُهُ في ناجِعُ[4]

عدل المعري إلى المجاز في (شرِبْتُ سِنيَّ الأربعينَ تجرّعاً) ؛ فتجرع تعني بلعه وشربه في عجله[5]، فشبه سنيّ العمر بالدواء المرّ وقد تجرعه من أربعين سنة فلم يشفه من أسقام الحياة.

وقال المعري:

ولْتَرْكَبِ الجُنحَ، لا عودًا ولا فرسًا كأنما الشُّهبُ فيه الأيْنُقُ الظُّلُعُ[6]

يظهر عدول المعري إلى المجاز بقوله: (كأنما الشهب فيها الأينق الظلع) فالأينق جمع قلة لناقة[7]، فذكر تلك العبارة على سبيل المجاز لا الحقيقة؛ فقصد بها طول الليل.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص7.
2 المصدر السابق، ج2، ص15.
3 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج12، ص304.
4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص21.
5 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج2، ص253.
6 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2،ص26.
7 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج142، ص333.

وقال المعري:

وأُخرِجَ عَنْ ملكةِ عارياً وخلّف مملكةً بالعرا [1]

يظهر عدول المعري إلى المجاز في البيت السابق حيث أن لفظ عاريا تعني مجرد[2].ولم يقصد ذلك على سبيل الحقيقة، لان مملكة لا تتعرى.

وقال المعري:

ونومي موتٌ قريبُ النشور وموتيَ نومٌ طويلُ الكَرى[3]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق فيرى النوم في الحياة موت يتبعه بعث سريع، والموت بعد الحياة نوم مديد لا تعرف نهايته.

وقال المعري:

فَما أَذنَبَ الدَهرُ الَّذي أَنتَ لائِمٌ وَلَكِن بَنو حَوّاءَ جاروا وَأَذنَبوا [4]

عدل المعري إلى المجاز عندما قال (أذنب الدهر)؛لأن أذنب تعني أجرم[5]، والدهر لا يجرم؛ فهو أراد أن الدهر لم يذنب فيستحق اللوم وإنما الناس هم الذين دنسوه بآثامهم.

وقال المعري:

أفضُّ لهاماتِ وأرمي بأسهمٍ وأطعنُ في قلب الخميس وأضربُ[6]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق؛ ليدل أن الموت أشد فتكا من السلاح.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص73.
2 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج9، ص178.
3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص73.
4 المصدر السابق، ج1، ص79.
5 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج5، ص62.
6 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص83.

وقال المعري:

ألقى الكبيرُ قميصَ الشرْخِ رَهنَ بلىً ثم استجدَّ قميص الشيبِ مُجتابا[1]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق؛فالشرخ تعني الشباب[2]ولم يأتِ بالقميص على الحقيقة وهو ثياب بل جاءت العبارة على سبيل المجاز؛ ليدل أن الهرم خلع قميص الشباب ولبس قميص الشيب واستمر في لهوه وتأخير توبته حتى فاجأه وهو منغمس في الإثم.

وقال المعري:

متى يأكُلِ الجّثمانَ يَسكُنْهُ غيرهُ يدَ الدهرِ حرساً جاء مِن بعدهِ حرسُ[3]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق؛فاليد تعني الكف[4]ولم يأتِ باليد على الحقيقة بل جاءت العبارة على سبيل المجاز لأنه ألحقها بلفظ (الدهر)، والدهر لا يكون له يد.

وقال المعري:

أرى الناسَ أنفاسَ التراب، فظاهرُ إلينا، ومردودٌ إلى الأرضِ راجعُ[5]

عدل المعري إلى المجاز في قوله (أنفاسَ التراب) حيث أن أنفاس تعني الجرعة او ما ما يخرجه الإنسان إثناء التنفس[6]؛ فشبه التراب بتنين والبشر بأنفاس، ويرجعون إليه لدى شهيقه، يتكونون من التراب وينحلون إليه.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص106.

2 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج7، ص75.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص537.

4 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج15، ص437.

5 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج2، ص21.

6 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج10، ص235.

وقال المعري:

صَرَّفَتْ كأسَها، فلم تسقِ شرباً مَرَّةً، خالصًا ى قطيبا[1]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق فهو يريد أن يقول أن المنايا تسقي كأس الموت صرفاً دائماً،ولا تسقيها ممزوجة آناً وصرفاً آناً آخر، كما تشرب الخمر.

وقال المعري:

وكفرها ليلٌ تروّبُ شُهبُهُ تُخالُ يهوداً عاقَ عن سَيرهَا السَّبتُ [2]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق(كفرها) فتعني ظلمة الليل[3]؛ فيريد في هذا البيت الإخبار عن توقف النجوم فقد عدل المعري عن الدلالة الحقيقية "كفرها ليل" إلى المعنى المجازي أي طول الليل وامتداد السهر.

فأي عدول يطرأ على التراكيب والألفاظ يصحبه عدول في المعنى دون شك. ، فقال المعري:

إنْ كنت يعسوبَ أقوامٍ فَخَفْ قدراً ما زال كالطَّفْلِ يصطادُ اليعاسيبا[4]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق فقد أراد من لفظ (اليعسوب) الأولى هو سيد القوم، وأما(اليعاسيبا) الثانية فهي جمع يعسوب وهو نوع من الديدان. فأراد من ذلك العدول ليدل أن على السيد الحذر وأن يحسب حسابا لناشئ لا يزال يلهو باليعاسيب.

وقال المعري:

يَسقونَهُمْ من حليبِ الجَفْنِ صافيةً ببارِدٍ كحليبِ الجِفْنِ ما شِيبا[5]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص114.

2 المصدر السابق، ج10، ص33.

3 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج10، ص33.

4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص110.

5 المصدر السابق، ج1، ص110.

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن لفظ (حليب الجَفْنِ) فالجفن الأولى بمعنى الكَرْم وأما حليبه فهو عصيره البارد المستطاب، إلى(حليب الجِفن) الثانية فهي دمع العين، فالمعري يمدح آل غسان ويذكر جودهم وكرم ضيافتهم.

وقال المعري:

كيف أضْحتْ شبيبةُ القَلْبِ حَمَراء وزالت عن السَّواءِ شبيبهْ [1]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن دلالة لفظ (شبيبة القلب) التي تدل على النار المشبوبة فيه من الشوق إلى لفظ (الشبيبة) الثانية ويعني بها الفتوة، ويريد من ذلك العدول أن يقول كيف يتقد القلب بعد شيب الرأس، ويستمر الجهل بعد عصر الشباب؟.

وقال المعري:

لإحدى الأرانبِ في قوْمِها وإنْ صُبِّحَتْ بعدنا أرْنباً [2]

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن دلالة لفظ (الأرانب) التي تدل على النساء من ذوات الشرف إلى لفظ (أرنبا) التي تدلى عل نوع من الجرذ قصير الذنب أي وإن أسنت هي الأخرى وقبحت.

وقال المعري:

عند الفراقد أسراري مخبأةٌ إذ لستُ أرضي لآرابي بآرابي [3]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص112.

2 المصدر السابق، ج1، ص 118.

3 المصدر السابق، ج1، ص133.

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن دلالة لفظ (آرابي) فهي جمع أربة تدل على الفطنة إلى لفظ (آرابي) فهي جمع آرب وتدل البغية ويعني من ذلك أنه لا يسخر عقله لمنافعي الدنيوية.

وقال المعري:

تَبَّعْنا في كل نَقبٍ ومخْرمٍ منايا لها من جنسها نُقباءُ (1)

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن دلالة لفظ (النقب) الطريق في الجبل إلى (نقباء) وهي جمع نقيب وتعني شاهد القوم وسيدهم لأنه عن أحوالهم، أي الأشراف. وقد عدل المعري من الحقيقة إلى المجاز ليستقيم معنى البيت.

وقال المعري:

أَقَتادُ هَماً بأقتادٍ على إبلٍ، وهل يُبلِّغ وأمَّلْتُهُ القَتَدُ؟ (2)

لقد أورد المعري لفظةً أقتاد مرتين: الأولى أقود؛ والثانية: جمع قتد: سرج الجمل، ويريد من ذلك العدول أن يقول: هل ينجيني قتد الجمل بالسفر من همومي وأنقابي؟

وقال المعري:

خُمِرتَ من الخمائر وذاكَ نحسٌ وأما من خِمَارِكَ فهو سَعْدُ (3)

عدل المعري إلى المجاز في البيت السابق عن لفظ (الخمار) وتعني الصَرع من أَثر الخمرة إلى لفظ (الخمار) بمعنى نصيف تغطي به المرأة رأسها أما خمار الرجل هنا فيشبه أن يكون الكفن وذلك ليدل على عزار العباد رجاء المعاد.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص48.

2 الصدر السابق، ج1، ص 263.

3 المصدر السابق، ج1، ص 273.

وقال المعري:

ومن المعاشر منْ يَظلُّ كأنهُ ضمن الفؤادِ يسادُ حينَ يسادُ [1]

لقد ذكر لفظ يساد مرتين فقد عدل المعري عن دلالة لفظ (يساد) المرض إلى لفظ (يساد) الثانية التي تدل على الحكم.

العدول في الالتفات المعجمي "يتمثل طرفاه في لفظين يشتركان في ما يطلق عليه علماء اللغة المعاصرون الدلالة المركزية أو المعجمية أو الأساسية ويستقل كل منهما عن الأخر في ما يسمى عندهم: الدلالة الهامشية أو السياقية، أما قيمة المغايرة بينهما فتتمثل في ملاءمة كل منهما بدلالته المتفردة – للموقع الذي أثر فيه من سياق الكلام"[2]. بمعنى أن العدول يتمثل في المغايرة بين لفظتين تشتركان في الدلالة المعجمية أو الأساسية، وتفترقان في الدلالة السياقية. فلا ترادف بينهما في الحقيقة، وإنما لكل لفظ دلالته السياقية الخاصة به، نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ}[3]، فقد وقع عدول عن لفظة "سنة" إلى لفظة "عام" في الآية الكريمة وهذا يلفت الانتباه لمعرفة سر المخالفة بينهما في الآية الكريمة؛ فذكر غير واحد من المفسرين أن المخالفة بين اللفظين جاءت لتجنب التكرار فقال الزمخشري: "فإن قلت: فَلِمَ جاء المميز أولا بالسنة وثانيا بالعام؟ قلت: لأن تكرير اللفظ الواحد في الكلام حقيق بالاجتناب في البلاغة"[4] .

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص279.

2 د. حسن طبل. أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية: مصدر سابق، ص210

3 سورة العنكبوت، الآية 14.

4 الزمخشري. الكشاف: مصدر سابق، ج3، ص431.

فالمقصود بالالتفات المعجمي، هو أن يرد لفظان في سياق، ثم يعدل من اللفظ الأول إلى اللفظ الثاني تبعاً لدلالة لكل منهما وما يتطلبه السياق، فكل منهما يلائم بدلالته المتفردة الموقع الذي أوثر فيه من سياق الكلام.

إن المعري يختار الألفاظ التي تلتحم بالمعنى التحاماً كاملاً، وإن اللفظ في المعجم يكون ذا معان متعددة، ولكن معناه يتحدد عندما يرد في السياق. فاللفظ في اللزوميات مظهر من مظاهر جمالها البياني، وما من لفظ فيه يمكن أن يقوم مقام غيره، وألفاظ المعري كلها مختارة منتقاة، ويبلغ معنى اللفظ كما له عندما يرد في اللزوميات وفي إطار لون من ألوان السياق، وصورة اللفظ ومعناه يتحددان بالنظر إلى ألوان السياق الذي ورد فيه اللفظ، ويقول عبد القاهر الجرجاني: (فلو كانت الكلمة، إذا حسنت، حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف.. استحقت ذلك في ذاتها، وعلى انفرادها – دون أن يكون السبب حالاً مع أخواتها المجاورة في النظم– لما اختلفَ الحال)[1]. ويظهر أسلوب الالتفات المعجمي عند المعري كثيراً في أكثر من سياق وذلك كما في قوله:

تَمُرّ حوادثٌ وَيُطولُ دهرٌ ويفتقر المجيزُ إلى المجازِي[2]

وقوله:

وبالَّمْلةِ الشّعْثاءِ شِعبٌ وولدةٌ أصَابَهُم مما جَنَيْتَ الدَّهارسُ[3]

وقوله:

أَلَمْ تَسْمَعي الأيامَ نادتْ صُرُوفها: خُذُوا مِقراً مما تَقِيءُ الجوارسُ[4]

---

1 الجرجاني دلائل الإعجاز: مصدر سابق، ص48.

2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص530.

3 المصدر السابق ، ج1، ص541.

4 المصدر السابق ، ج1، ص542.

يظهر أسلوب الالتفات المعجمي في الأبيات السابقة من خلال عدول المعري من لفظ (حوادث) إلى لفظ (الدهارس) إلى لفظ (صروفها) بما يتناسب مع السياق في الكلام. وجاء في لسان العرب أن حوادث : "حادثان الدهر وحوادثه نوائبه وما يحدث منه"[1]، وأما الدهاريس فتعنى:الدواهى [2]، أما صروف فقال ابن منظور فيها: صرف الدهر: حدثاه ونوائبه[3].

وقال المعري:

أعاذلتي ارتجزْتُ على المنايا أوَملُ أن يُسَجِّعَني ارتجازي[4]

ونحنُ في غير شيءٍ، والبقاءُ جَرَى فَجْرَى الرَّدَى ونظيرُ المأتمِ العُرُسُ [5]

وكأنّ هذا الخلْقَ أهلُ جهنَّمٍ ولهم من الموتِ الزُّؤامِ سِراطُ [6]

يظهر أسلوب الالتفات في العدول من لفظ (المنايا التي مفردها منية وهي الموت[7]) إلى لفظ (الردى التي تعني الموت[8]) إلى لفظ (الموت التي تعني ضد الحياة[9]) وذلك حسب سياق من الكلام. فدلالة الألفاظ قد تفترق أو لا تفترق فالالتفات إذن ليس مجرد الافتنان كما ذكر بعضهم.

ومن أمثلة الالتفات المعجمي الأبيات التالية:

هل يَغسِلُ الناسُ عن وجهِ الثَّرى مطرٌ فما بَقُوا له لم يُبَارِحْ وجهَه الأَنَسُ [10]

---

1 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج2، ص75.
2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج4، ص426.
3 المصدر السابق، ج7، ص329.
4 المصدر السابق، ج1، ص530.
5 المصدر السابق، ج1، ص 550.
6 المصدر السابق، ج1، ج1، ص7.
7 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج13، ص203.
8 المصدر السابق، ج5، ص194.
9 المصدر السابق، ج13، ص217.
10 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1،، ص548.

وقال المعري:

يُلهَم أنَّ التُرابَ إنْ وقعَ الغَيثُ أتى بالحبُوبِ فالتَقطا[1]

وقال المعري:

وأدْرَكُوا بدعاوِيهمْ مدى زحلٍ من الرُغَامِ بما قاسوهُ أو ذَرّعُوا [2]

يظهر أسلوب الالتفات في العدول من لفظ (الثرى التي تعني التراب[3]) إلى لفظ (التراب وهي من التربة أي الأرض الطيبة[4]) إلى لفظ (الرغام وهي من الرّغم التي تعني الأرض الطيبة[5]) وذلك حسب السياق.

وأما في الأبيات التالية فقال:

كم اَبَنَّ الغابَ من أسدٍ ايُّ ليثٍ ليس يُفْتَرَسُ [6]

وقال المعري:

يا ظبيُ ما أنتَ والضِرغامَ تُؤنِسهُ إنّ الضّراغِمَ مَن أخلاقها الشَّرَسُ [7]

يظهر أسلوب الالتفات في العدول من لفظ (أسد وهي من السباع[8]) إلى لفظ (ليث الأسد فليث تعني الشدة والقوة[9]) ثم إلى لفظ (الضرغام وهي الأسد[10]) وذلك مراعاةً للسياق.

---

1 المصدر السابق، ج2، ص9.
2 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص24.
3 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج2، ص96.
4 المصدر السابق، ج2، ص22.
5 المصدر السابق، ج2، ص259.
6 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج1، ص544.
7 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص547.
8 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج1، ص139.
9 المصدر السابق، ج12، ص373.
10 المصدر السابق، ج8، ص55.

ومن الالتفات المعجمي الأبيات التالية فقال:

أوعزَ الدهرُ بالغناءِ إلى الناسِ فَواهاً لِذلك الإيَعازِ [1]

وقال المعري:

ومِن البَريّةِ مَنْ يعيبُ بجهلهِ أهلَ السِّناتِ وليس بالمُتيقظِ [2]

يظهر أسلوب الالتفات في العدول من لفظ (الناس) إلى لفظ (البرية التي تعني الخلق[3]) وذلك لما يقتضيهُ السياق.

وقد نظم المعري أبيات في الالتفات المعجمي من ذلك قوله:

أما قرأتَ سجلَّ دهركَ ناطقاً بالهكِ يُشكلُ بالخطوبِ وينقطُ [4]

وقوله:

لَبِيبُ القومِ تألفُهُ الرَّزيا ويأمُرُ بالرَّشادِ فلا يُطاعُ [5]

يظهر أسلوب الالتفات من عدول المعري من لفظ (خطوب التي تعني الأمر العظيم[6]) إلى لفظ (الرّزيا مفردها الرزئية وهي المصيبة[7]) وذلك حسب السياق. غير أن البلاغيين يحملون هذا النمط من العدول على المجاز، على اعتباره وسيلة فنية وإن لم تطابق النسق إلا أنها تحقق نوعا من التوازن في الكلام. [8]

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص533.
2 المصدر السابق ، ج2،ص17.
3 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج1، ص369.
4 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص6.
5 المصدر السابق، ج1، ص30.
6 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج4، ص134.
7 المصدر السابق، ج5، ص200.
8 الجرجاني. الإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة: مصدر سابق، ص285.

ويرى الباحث أن العدول في الحقيقة والمجاز هنا أعم في توسيع مدى الدلالة للكلمات، مما هيأ للشاعر التخلص من التحديدات المفرطة المفروضة عليها، وقد أتيح لها من خلال المجاز الانتقال من المستوى النفعي المحدد إلى المستوى الفني الجمالي الواسع. فالمجاز وسيلة لترسيخ المعنى وتمكينه في نفس المتلقي؛ لأنه أبلغ من الحقيقة في التعبير، لما يقوم عليه من التخيل والتجسيد، إذ يكاد المتلقي . بسببه . ينظر إلى المعنى عيانا، ويراه متمثلا أمامه، كما أنه أكثر إقناعا لأنه يعطيك الأمر وسببه، أو الشيء وما يترتب عليه، ويرتبط به. ولذلك أجمع اللغويون والبلاغيون على أن المجاز أبلغ من الحقيقة. فرأى ابن الرشيق القيرواني إن لم يكن في المجاز زيادة فائدة على الحقيقة لا يعدل إليه ولكن فائدته هي:" إثبات الغرض المقصود في نفس السامع بالتخييل والتصوير، فالمجاز في كثير من الكلام أبلغ من الحقيقة، وأحسن موقعا في القلوب والأسماع، وما عدا الحقائق من جميع الألفاظ"[1].

المبحث الثاني: الالتفات

الالتفات من الأساليب البلاغية العريقة في تراثنا العربي يستأثر بالوقوف والتأمل طويلاً لتعددها. ولا عجب أن يتنبه البلاغيون والمفسرون لهذه الظاهرة وهم يرصدون الملامح الخصوصية في التعبير قديماً وتشخيصهم لهذه الظاهرة، فهي مأثورة عندهم جميعاً قبل أن يعرفوها مصطلحاً وسنجد ذلك عند أوائل المفسرين للقرآن الكريم كالفراء وأبي عبيدة، وغيرهما. ولقد تناول الظاهرة أغلب علماء العربية والتفسير – إن لم يكونوا جميعاً – إلا أننا نجد في أحيان كثيرة أنهم في تناولهم قد تنازعوا الالتفات من بين علوم البلاغة الثلاثة، فشغل قسم منهم أن يعده من المعاني تارة ومن البديع تارة أخرى، إضافة إلى إشارة بعضهم إلى عَدّه من فنون البيان. فالظاهرة تعد من الظواهر اللغوية

---

1 انظر، ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان– الناشر: دار الجيل، ط5، 1985م، ج1، ص87.

الفعالة في تنويع الكلام والمغايرة في الألفاظ، ولم يكن ذلك التنويع وتلك المغايرة عبثاً، وإنما كانت تلبية لبواعث ودلالات شتى يحاول البحث الكشف عنها.

والالتفات هو العدول من أسلوب إلى آخر في الكلام، وهذا عام في كل التفات، وسيتناول البحث دراسة الالتفات في الضمائر (دراسة لغوية ودلالية).

الالتفات لغة:

جاء في لسان العرب لابن منظور: "لفت وجهه عن القوم: صرفه، والتفت التفاتاً، والتلفت أكثر منه.. وتلفت إلى الشيء والتفت إليه: صرف وجهه إليه. واللفت: الصرف، يقال: ما لفتك عن فلان، أي ما صرفك عنه، واللفت: لي الشيء عن جهته، كما تقبض على عنق إنسان وتلفته"[1].

ولعل أول من أشار إلى معنى الالتفات أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ)، عندما عرض لقوله تعالى: { أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا} [2].

أي لتصرفنا عنه، وتملينا عنه، ويقال: لفت عنقه، قال رؤبة[3]:

يَدُقُّ صُلباتِ العِظامِ رَفْتِي لَفتا وَتَهزِيعاً سَواءَ اللفتِ

التهزيع: الدق، واللفت: الليّ[4].

ويبين ابن الأثير (ت 637هـ) معنى الالتفات بقوله:

(وحقيقته مأخوذة من التفات الإنسان عن يمينه وشماله فهو يقبل بوجهه تارة كذا، وتارة كذا)[5].

---

1 ابن منظور. لسان العرب: مصدر سابق، ج12، ص301-302، مادة (لفت).

2 سورة يونس، الآية 78.

3 كتاب مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد البرسي، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، ط2، 1980، ص 24.

4 أبو عبيدة. مجاز القرآن: مصدر سابق، ج1، ص280.

5 ابن الأثير. المثل السائر: مصدر سابق، ج2، ص167.

وذكر جار الله الزمخشري أن معنى الالتفات في قوله تعالى: **{ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ}**[1]، هو بمعنى الترك، إذ قال في تفسير الآية (روي أنه أخرجها معهم، وأمر أن لا يلتفت منهم أحد **إلا هي**، فلما سمعت العذاب التفتت وقالت: يا قوماه، فأدركها حجر فقتلها)[2].

قال أحمد ابن فارس:" اللام والفاء والتاء كلمة واحدة تدل على اللي وصرف الشيء عن جهته المستقيمة، منه لفت الشيء: لويته، ولفت فلانا عن رأيه: صرفته، والألفت: الرجل الأعسر"[3].

نلحظ من خلال ما مر من معاني الالتفات أنه يعني الصرف وهو مشتق من اللفت ويطلق الترك على معنى اللفت أيضا وهما معنيان متقاربان، ومن معانيه العدول كما ذكره ابن فارس وهذه كلها معان متقاربة.

الالتفات اصطلاحاً:

الالتفات من الفنون البلاغية العريقة التي وقف عندها كثير من الدارسين قديما وحديثا، إلا أنهم لم يعطوا تعريفاً جامعا لهذا الأسلوب، وإنما اكتفوا بتعريف يضم جانباً من جوانبه، وكذلك عدم استقرار مصطلح الالتفات عندهم فتارة يعزونه إلى علم البيان، وأخرى إلى علم المعاني وتارة ثالثة إلى علم البديع.

ويعد امرؤ القيس أول من أورد هذا الأسلوب البلاغي في شعره[4] إذ قال:

تطاول ليلك بالأثمد ونام الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد

---

1 سورة هود، الآية 81.

2 محمود بن عمر الزمخشري. الكشاف: مصدر سابق، ج2، ص76.

3 ابن فارس، مقاييس اللغة: مصدر سابق، ج5، ص258.

4 أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. العراق، المجمع العلمي العراقي، 1983، ص 295.

وذلك من نبأ جاءني وأنبئته عن أبي الأسود[1]

قال الزمخشري: (وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات) [2].

وقد وقف أبو عبيدة معمر بن المثنى عند الالتفات قائلاً:

(ومن مجاز ما جاء خبره عن غائب ثم خوطب الشاهد)، قال تعالى: **{ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى {33} أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى }**[3][4]، فنلاحظ أن أبا عبيدة يتحدث عن جانب من الالتفات ويسميه مجازاً.

ولعل أول من سمى هذا الأسلوب بالالتفات هو الأصمعي، إلا أنه لم يذكر تعريفاً له، وإنما ذكره من بعده نقلاً في رواية عنه[5]، إذ يقول ابن رشيق القيرواني في العمدة:

"وحكي عن إسحاق الموصلي أنه قال: قال: لي الأصمعي: أتعرف التفاتات جرير؟ قال وما هي؟

فأنشده:

أتنسى إذ تودعنا سليمى بفرع بشامةِ سقيَ البشام[6]

ألا تراه مقبلا على شعره، إذ التفت إلى البشام فدعا له"[7].

وعرض ابن قتيبة للالتفات وأدخله في باب مخافة ظاهر اللفظ معناه، إذ قال:

---

1 امرؤ القيس، حُندج بن حجر (ديوان ارئ القيس). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الناشر: دار المعارف،ط4، 1984، ص185.

2 أحمد مطلوب. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: مصدر سابق، ص 295.

3 سورة القيامة، الآية 33-34.

4 أبو عبيدة. مجاز القرآن: مصدر سابق،ص232.

5 ابن قتيبة. العمدة: مصدر سابق، ج2، ص46.

6 جرير، جرير بن عطية (ديوان جرير)، شرح: د. يرسف عيد، بيروت- لبنان، الناشر: دار الجيل.ط 1. 1992م، ص642.

7 ابن قتيبة. العمدة: مصدر سابق، ج2، ص46.

"ومنه أن تخاطب الشاهد بشيء، ثم تجعل الخطاب له على لفظ الغائب، كقوله – عز وجل: {وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ} [1]... ومنه أن يخاطب الرجل بشيء ثم يجعل الخطاب لغيره، كقوله: { فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ}[2]. الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم "[3].

وذكر المبرد الالتفات وساق بعض الشواهد القرآنية حين قال: (والعرب تترك مخاطبة الغائب إلى مخاطبة الشاهد، ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب، قال الله – عز وجل: {حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ }[4]. كانت الماخطبة للأمة ثم انصرفت إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – إخبارا عنهم) [5].

فالمبرد يطلق لفظ (انصرف) على الالتفات ومن هنا سوف نرى أن بعض من جاءوا بعده تأثروا بالمبرد في تعريفه فأطلقوا لفظ الانصراف أو الصرف على الالتفات.

كما استعمل ابن المعتز لفظ (الانصراف) عند تعريفه للالتفات، فقال: (وهو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة، وما يشبه ذلك، ومن الالتفات، الانصراف عن معنى يكون فيه إلى معنى آخر) [6].

فيتبين مما سبق أن أول تعريف للالتفات من الناحية الاصطلاحية يعزى لابن المعتز، وأول إشارة على تسمية هذا الأسلوب بالالتفات تعزى للأصمعي.

---

1 سورة الروم، الآية 39.

2 سورة هود، الآية14.

3 أبو محمد عبد الله ابن قتيبة. تأويل مشكل القران: مصدر سابق، ص2295

4 سورة يونس، الآية 22.

5 المبرد. الكامل: مصدر سابق، ج3، ص22.

6عبد الله ابن معتز: البديع. تح: إغناطيوس كراتشفوفسكي، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ط2، 1979م، ص58.

وتناول قدامة بن جعفر الالتفات وعدّه من نعوت المعاني، إذ قال: (ومن نعوت المعاني الالتفات وبعض الناس يسميه الاستدراك، وهو أن يكون الشاعر آخذاً في معنى فكأنه يعترضه إما شك فيه أو ظن بأن راداً يرد عليه قوله، أو سائلاً يسأله عن سببه، أو يحل الشك فيه، مثال ذلك قول المعطل، أحد بني درهم من هذيل:

تبين صلاة الحرب منا ومنهم إذا ما التقينا والمسالم بادن[1]

فقوله (والمسالم بادن). رجوع على المعنى الذي قدمه حين بين أن علامة صلاة الحرب من غيرهم أن المسالم بادناً والمحارب ضامراً) [2].

فأدخل قدامة على معنى الالتفات معنى آخر وهو الاعتراض والاستدراك، وقد تناقل بعضهم هذين المصطلحين عند تعريفهم للالتفات.

ويعرف أبو بكر الباقلاني الالتفات عند شرحه لقول جرير:

مَتى كانَ الخِيامُ بِذي طُلوحٍ سُقيتِ الغَيثَ أَيَّتُها الخِيامُ [3]

فيقول: (ومعنى الالتفات أنه اعترض في الكلام قوله: (سقيت الغيث) ولو لم يعترض لم يكن ذلك التفاتا، وكان الكلام منتظماً وكأنه يقول: (متى كان الخيام بذي طلوح أيتها الخيام)، فمتى خرج عن الكلام الأول ثم رجع إليه على وجه بلطف، كان ذلك التفاتا) [4].

ونلاحظ من قوله " أن وجود الاعتراض سبب للالتفات، وإذا انتفى الاعتراض انتفى الالتفات وكان الكلام منتظماً"، ثم يشترط الباقلاني للالتفات خروج الكلام ثم العودة إليه فيكون بذلك التفاتاً.

1الحسن بن الحسين السكري: شرح أشعار الهذليين، تح: المستشرق الألماني: جوتفريد كوزيجارتن، ألمانيا الغربية، هيلد يساهيم، 1983م، ص8.

2 ابن جعفر.نقد الشعر: مصدر سابق، ص 146-147،

3 ديوان جرير: مصدر سابق، ص 641.

4 أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: إعجاز القران. تح: السيد أحمد صقر، دارالمعارف، القاهرة، 1963، ص121.

والالتفات هو العدول أو الانحراف في الكلام من أسلوب إلى أسلوب آخر أو من لفظ إلى أخر سواء كان في سياق واحد أو في سياقين متشابهين في موضوع واحد لغرض يقتضي ذلك، ويضم الالتفات: الالتفات في الضمائر، والالتفات في الصيغ، والالتفات في الأفعال، والالتفات العددي.

غير أنّ الالتفات عند البلاغيين تجاوز حد الاعتراض إلى أبواب لا تنحصر، فذكر ابن المعتز انه يقترن" بانصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار[1] وأما المبرد فيرى أن الالتفات يكون بان يتحدث عنه، ثم يقبل عليه يخاطبه، وترك تلك، والعرب تترك مخاطبة الغائب إلى مخاطبة الشاهد إلى المتكلم، ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب[2].

ولقد أكثر المعري من الالتفات في لزومياته بغية تنويع مستويات الخطاب والتأثير في السامع، فيظهر انزياح المعري من المتكلم إلى غائب كقوله:

رَقَدنا وَلَم نَملِكَ رُقاداً عَنِ الأَذى وَقامَت بِما خِفنا وَنَحنُ قُعودُ[3]

عدل المعري من المتكلم في قوله "رقدنا، نملك" إلى الغائب في قوله "قامت".

وقال المعري:

غَدوْتُ مع الأحياءِ مذ كانَ مولدي إلى اليوم ما تَنفكُّ في دأبٍ سفرا

وربك عمَّ الوّهدَ بالرزق والرّبى وأمطرَ بالموتِ العمائرَ والقفرا [4]

يظهر عدول المعري من المتكلم في قوله "غدوتُ" إلى الغائب في قوله "عم، أمطر".

---

1 ابن المعتز .البديع: مصدر سابق، ص58.

2 ابن المبرد. الكامل: مصدر سابق، ج2، ص23.

3 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص255.

4 المصدر السابق، ج1، ص400.

ويلتفت المعري من الغائب إلى المخاطب في قوله:

يدلُّ على فضلِ المماتِ وكونه إراحة جسم أن مسلكه صَعبُ

أَلَم تَرَ أَنَّ المَجدَ تَلَقّاكَ دونَهُ شَدائِدُ مِن أَمثالِها وَجَبَ الرُعبُ (1)

يظهر عدول المعري في الالتفات من الغائب في قوله "يدلُّ" إلى المخاطب في قوله"تَرَ".

ويلتفت المعري من المخاطب إلى الغائب في قوله:

أُوَدِّعُ يَومي عالَماً إنَّ مِثلَهُ إذا مَرَّ عَن مِثلي فَلَيسَ يَعودُ (2)

-يظهر انزياح المعري من المخاطب في قوله " أُوَدِّعُ " إلى الغائب في قوله "مر".

وقال المعري:

فَذَرهُمُ وَدَناياهُمُ فَقَد شَغَلوا بِها وَيَكفيكَ مِنها القادِرُ الصَمَدُ(3)

يظهر عدول المعري من المخاطب في قوله " فَذَرهُمُ " إلى الغائب في قوله " شَغَلوا".

ويلتفت المعري من المخاطب إلى المتكلم، فقال:

عرفْتُك فاعلم إنْ ذمَمتَ خلائقي، ورابكَ بعضي، إن كلَّك رائبي (4)

يظهر عدول المعري في الالتفات من المخاطب في قوله "عرفتك" إلى المتكلم في قوله"رائبي".

وقال أيضاً:

ويلتفت المعري من الغائب في قوله "يفتقد" الى المتكلم في قوله "أحقد". وقال المعري:

إنْ شربُوا الرَّاحَ فما شُربُنا في الرَّاح إلا الأزرقُ البارِدُ(5)

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص79.

2 المصدر السابق، ج1، ص257.

3 المصدر السابق، ج1، ص261.

4 المصدر السابق، ج1، ص124.

5 المصدر السابق، ج1، ص283.

ومعلوم أنّ هذه النماذج من الالتفات تسهم في تلوين الخطاب، وتقطع جريان الكلام على جهة واحدة، مثل أن يأتي على جهة الحكاية أو الإخبار ثم ينعطف إلى جهة أخرى في الخطاب، توخياً للتأثير في السامع ودفع السأم عنه.

فقد وقف البلاغيون عند هذا الأسلوب وأفاضوا في الحديث على الأسرار التي يحققها هذا العدول، فابن الأثير يرى أن الغرض الموجب لاستعمال هذا الأسلوب لا يجري على وتيرةٍ واحده، وإنما هو مقصور على العناية بالمعنى المقصود، ومثل ذلك المعنى يتشعب شعباً كثيرة لا تنحصر[1]، وإلى هذا المعنى يذهب السكاكي، حيث يرى أن أسرار هذا الأسلوب أكثر من أن يضبطها القلم، وأن هذا النوع يختص بلطائف معانٍ قلما تتضح إلا للعلماء المتميزين أو البلغاء الحذاق[2].

وهذا يعني أن قصر غرض الالتفات على أن يكون مجرد نظرية لنشاط السامع وإيقاظ بإصغائه وترويح عن نفسه، كما عبر الزمخشري[3] والخطيب[4] – هو رؤية تجهض كثيراً من القيم البلاغية التي يمكن أن يتفتق عنها مثل هذا الأسلوب، إن الالتفات ليس مجرد نظرية لنشاط السامع وحسب، بل ربما كان الدافع عليه متعلقاً بالمتكلم نفسه، فهو قد لا يجد وسيلة للتعبير عما يتحرك في نفسه من معنى إلا من خلال العدول بالنسق عن ظاهره ولهذا لا يقبل ناقد معاصر (أن يقال إن منشء الخطاب قد لجأ إليه لمجرد أنه ضربٌ من التنويع في الأسلوب يروح به عن نفس المخاطب)[5].

---

1 ابن الأثير. المثل السائر: مصدر سابق، ج2، ص182.

2 السكاكي. مفتاح العلوم: مصدر سابق، ص200.

3 محمود بن عمر الزمخشري.الكشاف: مصدر سابق، ج1، ص14.

4 ابن الحاجب. الإيضاح: مصدر سابق، ص74.

5 عزت الدين اسماعيل: دراسة بعنوان (جماليات الالتفات) : مرجع سابق، ج2، 905.

ويلتفت المعري من صيغة إلى أخرى؛ فيقول:

رَقَدنا وَلَم نَملِكَ رُقاداً عَنِ الأَذى وَقامَت بِما خِفنا وَنَحنُ قُعودُ[1]

عدل المعري من صيغة الماضي في قوله "رقدنا " إلى صيغة المضارع في قوله " نملك".

وقال المعري:

وَالناسُ يَطغَونَ في دُنياهُمُ أَشَراً لَولا المَخافَةُ ما زَكّوا وَلا سَجِدوا[2]

عدل المعري من صيغة المضارع في قوله "يطغون " إلى صيغة الماضي في قوله " زكوا، سجدوا".

وقال المعري:

وَأَهلُ كُلِّ جِدالٍ يُمسِكونَ بِهِ إِذا رَأَوا نورَ حَقٍّ ظاهِرٍ جَحَدوا [3]

عدل المعري من صيغة المضارع في قوله "يمسكون " إلى صيغة الماضي في قوله "جحدوا".

ونلاحظ أن الالتفات ظاهرة بلاغية بالإضافة إلى كونها لغوية دلالية؛ ولذا نجد أن المستويات اللغوية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى البلاغي.

---

1 أبو العلاء المعري. ديوان لزوم ما لا يلزم: مصدر سابق، ج1، ص255.

2 المصدر السابق، ج1، ص264.

3 المصدر السابق، ج1، ص264.

الخاتمـة

الآن وقد شارف البحث الانتهاء، وحان حط الرّحال في رحلتنا مع أبي العلاء المعري، فقد قصدت هذه الدراسة إلى دراسة العدول اللغوي في لزوميات المعري، والتعرف على مفاهيمه وأنماطه، فكشف البحث إلى النتائج الآتية:

- الكلام عند البلاغيين العرب إذا تحقق فيه العدول فلا بد من علة استدعت مخالفته الأصل.
- إن للعدول في الصرف طريقتين هما عدول قياس منضبط ويمكن القياس عليه، وعدول سماعي، يحفظ لا يقاس عليه.
- أن الزيادات تهدف إلى إضافة دلالات معنوية وصرفية، وجاء نتيجة الحاجة إلى تغييرات صرفية جديدة.
- هناك ألفاظ في لزوميات المعري يظن أنها مترادفة ولكن وجدت فروقاً دقيقة بين تلك الألفاظ مما ينفي الترادف عنها.
- أن اللفظ لا يتحدد معناه كوحدة مستقلة إلا بتحديد السياق الوارد فيه.
- كل لفظ في لزوميات المعري استعمل في الموضع الذي يناسبه إلى حدٍّ كبير، ولا يمكن أن يقوم لفظ آخر مقامه، ولا يمكن الفصل بينه وبين السياق.
- العدول يعد من العوامل التي تبين مدى سعة العربية، وما تتيحه من إمكانات لغوية، وإيماءات دلالية.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الأثير، ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. تح: د: أحمد الحوفي. بدوي طبانة، ط2، دار النهضة، مصر، 1983م.
- أبو أديب، كمال: في الشعرية. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح. صحح بمعرفة لجنة من العلماء، دار الفكر، دمشق، 1900.
- الأستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية في النحو. تحقيق عبد العال سالم مكرم. عالم الكتب، القاهرة، 2000.
- الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد: لباب الإعراب. تح: بهاء الدين عبد الرحمن، دار الرفاعي، ط1، 1984.
- إسماعيل، خالد. فقه اللغات العاربة المقارن. اربد، 1421 هـ - 2000م.
- إسماعيل، عزت الدين: دراسة بعنوان (جماليات الالتفات) ضمن قراءة جديدة في تراثنا النقدي (ندوة) تمام حسان وآخرون، النادي الأدبي، جدة، 1990.
- الأسنوي، جمال الدين أبو محمد عبد الرحيم بن حسن. الكوكب الدري. تحقيق محمد حسن عواد، دار عمار - عمان، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- الأقطش، عبد الحميد. أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، بحث "علامة" وأمثالها من نعوت المذكر". المجلد 16، العدد الثاني، 1419هـ - 1988م. والمجلد 20، العدد الأول، 2002م.

- آل ناصر الدين، الأمير أمين. دقائق العربية. وقف على طبعه الأمير نديم آل ناصر الدين، مكتبة لبنان – بيروت، الطبعة الثانية، 1968.
- آمدي، أبو القاسم محسن بن بشر:الموازنة بين أبي تمام حبيب بن أوس الطائي وأبي عبادة بن عبد البحتري الطائي. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، 1944.
- امرؤ القيس، حُندج بن حجر: (ديوان امرئ القيس). تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الناشر: دار المعارف،ط4,1994م.
- أمين، بكري شيخ: البلاغة العربية في ثوبها الجديد، دار العلم للملايين، بيروت، 1990.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن. كتاب أسرار العربية. تحقيق د. فخر صالح قداره، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ – 1995م.
- أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975.
- الأهدل: محمد بن أحمد بن الباري: الكواكب الدرية. أشرف عليه: محمد الاسكندراني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1938.
- إيفانكوس، خوسيه ماريا بوثويلو: نظرية اللغة الادبي. ترجمة: حامد أبو أمد، مكتبة غريب، القاهرة، 1992م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب: إعجاز القران. تح: السيد أحمد صقر، دارالمعارف، القاهرة، 1963.
- البحيري، أسامة: تحولات البنية في البلاغة العربية. دار الحضارة، مصر، ط1، 2000.
- البرسي، وليم بن الورد: مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج. لبنان، الناشر: دار الآفاق الجديدة، ط2، 1980م.

- بركات، إبراهيم: التأنيث في اللغة العربية. دار الوفاء – المنصورة، الطبعة الأولى، 1408هـ، 1988م.
- بركة، عبد الغني: رؤية جديدة للإيجاز والإطناب. دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط1، 1983.
- بركة، عبد الباقي محمد سعيد: أسلوب الدعوة القرآنية بلاغة ومنهاجاً. دار غريب للطباعة، القاهرة، ط1، 1983.
- بروكلمان، كارل. فقه اللغات السامية. ترجمة د. رمضان عبد النواب . جامعة الرياض، الرياض، 1977.
- بهنسي، عبد الموجود متولي: رؤية في العدول عن النمطية في التعبير الأدبي. طبعة د. ن، ط3، 1993م.
- التفتازاني، سعد الدين: مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، 1937.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر: البيان والتبيين. تح: د.درويش جويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999م.
- الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر: الحيوان. تح: عبد السلام محمد بن هارون، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1938.
- الجامي، نور الدين عبد الرحمن: الفوائد الضيائية. تح: أسامة الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، 1983.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: أسرار البلاغة في علم البيان. تح: محمود شاكر، دار المدني، جدة، 1991.

- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن: دلائل الإعجاز. تح: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1992.
- الجرجاني، علي بن عبد العزيز: الوساطة بين المتنبي وخصومه. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ط4، 1966.
- الجرجاني، محمد بن علي بن محمد: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة. تح: محمد عبد القادر حسين. مكتبة الآداب، القاهرة، 1900.
- جرير بن عطية بن حذيفة: (ديوان جرير)،. شرح: د. يرسف عيد، بيروت- لبنان، الناشر: دار الجيل.ط 1. 1992م.
- جفال، محمود. دراسات، الجامعة الأردنية، بحث "النظرية الثلاثية. المجلد 28، 2001م.
- جفرسون، آن؛ وروبي، ديفيد: النظرية الأدبية الحديثة. وزارة الثقافة، دمشق، 1992م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص. تح: محمد علي النّجار. دار الكتاب العربي، بيروت، 1952، ج 3.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المذكر والمؤنث. تحقيق د. طارق نجم عبد الله، دارالبيان العربي – جدة، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: كتاب اللمع في العربية. تحقيق فائز فارس، دار الأمل، عمان، 1988.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. دار الكتب العلمية، بيروت، 1998.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان: المنصف. تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الأولى، 1373هـ - 1954م.

- حسين، عبد القادر: المختصر في تاريخ البلاغة. دار الشروق –القاهرة، ط1، 1982.
- حلمي، باكزة رفيق. صيغ الجموع في اللغة العربية. مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1982.
- حلواني، محمد خير. المغني الجديد في علم الصرف. دار الشرق العربي – بيروت، 1990.
- الحملاوي، الشيخ أحمد. شذا العرف في فن الصرف. المكتبة الثقافية – بيروت.
- الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي: معجم الأدباء أو إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب. تح: عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، 1999م.
- أبو حيّان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب. تح: وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1998م.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد: بيان إعجاز القرآن، (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). تح: محمد خلف الله. دار المعارف، مصر، ط2، 1968.
- الخنين، ناصر بن عبد الرحمن بن ناصر. النظم القرآني في آيات الجهاد. مكتبة التوبة، الرياض، 1996.
- الدسوقي، محمد بن محمد عرفة: حاشية الدسوقي على شرح السعد لتلخيص المفتاح. القاهرة، 1937.
- ابن دهان بغدادي، أبو محمد سعيد بن مبارك. كتاب الفصول في العربية. تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة – بيروت، دار الأمل – اربد، الطبعة الأولى، 1409هـ – 1988م.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة: ديوان ذي الرمة. تح: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت، 1998.
- الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. تح: بكري الشيخ أمين، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1985.

- ربابعة، موسى: الانحراف مصطلحا نقديا. مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم إنسانية والاجتماعية، المجلد 10، العدد4، 1995.
- رضا، سعد: في البنية والدلالة. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988.
- زايد، علي عشري: البلاغة العربية(تاريخها ومصادرها ومناهجها). مكتبة الشباب، مصر، ط3، 1996.
- الزركشي، بدر الدين: البرهان في علوم القرآن. تح: د. يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، بيروت، 1990.
- الزركلي، خير الدين: الأعلام: قاموس لأشهر تراجم الرجال والنساء من العرب والمستعربين و المستشرقين. دار العلم للملايين، بيروت، المجلد الأول، ط12، 1997م.
- الزمخشري، محمود بن عمر :الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل. ضبط: محمد عبد السلام شاهين، لبنان– بيروت، الناشر: دار الكتب لعلمية، ط1 ، 1995م.
- السامرائي، إبراهيم. مباحث لغوية. مطبعة الآداب – النجف، 1390هـ، 1971م.
- السامرائي، فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية. جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1401هـ – 1981م.
- السامرائي، مهدي صالح: المجاز في البلاغة العربية. مكتبة دار الدعوة، سوريا، ط1، 1974.
- سامسون، جفري. مدارس اللسانيات. ترجمة د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود – الرياض، 1417هـ.
- السبكي، أحمد بن علي. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. تح: خليل إبراهيم خليل، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.

- ابن السراج النحوي، أبو بكر محمد بن سهل: الأصول في النحو. تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، 1408هـ، 1988م.
- ابن سعيد المؤدب، القاسم بن محمد: دقائق التصريف. تح. أحمد ناجي القيسي، ود. حاتم صالح الضامن، د. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1407هـ- 1987م.
- السكاكي، سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي: مفتاح العلوم. حققه وقدم له فهرسه: بد الحميد الهنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- السكري، الحسن بن الحسين: (شرح أشعار الهذليين). تح: المستشرق الألماني: جوتفريد كوزيجارتن، ألمانيا الغربية، هيلد يساهيم، 1983م.
- سلام، محمد زغلول: أثر القرآن في تطور النقد العربي. دار المعارف، القاهرة، 1968.
- سلطان، منير: بلاغة الكلمة والجملة والجمل. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1993.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب. تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، 1975.
- سيد، غسان: النص الأدبي بين القارئ والمبدع. مجلة المعرفة، العدد407، 1997.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع. تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة وأنواعها. شرحه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي المكتبة العصرية – صيدا – بيروت، 1986م.

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المطالع السعيد. تح: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1980.
- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1970.
- صولة، عبد الله: مفهوم العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة. المجلة العربية للثقافة، عدد 32، 1997.
- ضيف، شوقي: البلاغة تطور وتاريخ. دار المعارف، القاهرة، ط6، 1983.
- طاليس، أرسطو: فن الشعر، ترجمة: شكري محمد عياد. دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- طاليس، أرسطو: كتاب أرسطو: فن الشعر. ترجمة: إبراهيم حمادة. الأنجلو المصرية، القاهرة، 1900.
- طبل، د. حسن: أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية. (د.ن)، 1990.
- عامر، أبو عبدالله؛ وفالح، عبد الله: معجم ألفاظ العقيدة. تقديم: عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000.
- عباس، فضل حسن: أساليب البيان. دار النفائس، عمان، 2007.
- عباس، فضل حسن: البلاغة فنونها وأفنانها" علم البيان والبديع". دار الفرقان، عمان، ط1، 1987.
- عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الثانية، 1985م.
- عبد الجابر، سعود محمود: النص الأدبي. الفكر العربي، عدد39، 1999.
- عبد الجليل، محمد بدري: المجاز وأثره في الدرس اللغوي. دار الجامعات المصرية، 1975.

- عبد العال، عبد المنعم سيد. جموح التصحيح والتكسير في اللغة العربية.مكتبة الخانجي – القاهرة.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: البلاغة العربية قراءة أخرى. مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1997.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي. القاهرة، 1995.
- عبد اللطيف، محمد حماسة: منهج في التحليل النصي للقصيدة. مجلة فصول، المجلد 15، العدد 2، 1996.
- عبيدة، معمر ابن المثنى: مجاز القران. عارضه بأصوله وعلق عليه: فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط2، 1981.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: الفروق اللغوية. تح: محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.
- ابن عصفور ، أبو حسن علي بن مؤمن الأشبيلي: المقرب. تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، و عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، الطبعة الأولى، 1392 – 1971م.
- ابن عصفور ، أبو حسن علي بن مؤمن الأشبيلي: الممتع في التصريف.تحقيق د. فخر الدين قباوه، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ – 1987م.
- ابن عصفور ، أبو حسن علي بن مؤمن الأشبيلي: شرح جمل الزجاجي. تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، 1971.
- العظامات، حسين ارشيد. جموع التكسير في ديوان المفضليات. المطابع العسكرية – عمان، الطبعة الأولى، 1425هـ – 2004م.
- العقاد، عباس محمود: اللغة الشاعرة. مكتبة غريب، القاهرة، 1900.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائد. تح: محمد بركات، مركز البحث العلمي إحياء التراث الإسلامي، السعودية، 1980.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1995.
- العلوي اليمني، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم(-745هـ): الطراز. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1403هـ-1983.
- علي، محمد بركات حمدي: البلاغة العربية في ضوء الأسلوبية ونظرية السياق. دار وائل، عمان، الأردن، 2003.
- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة. عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1993.
- عياد، محمد: اتجاهات البحث الأسلوبي. دار العلوم، الرياض، 1985م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس الرازي. الصاحبي في فقه اللغة العربية. تحقيق د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف – بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.
- ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة. تح: عبد السلام هارون، الدار الإسلامية، بيروت، 1990م.
- فاليري، بول: الشعر الصافي، الرؤيا الإبداعية، مجموعة مقالات أشرف على جمعها هالسكل بلوك وهيرمان سالنجر، ترجمة: أسعد حليم، سلسلة ألف كتاب، القاهرة، 1966م.
- فضل، صلاح: بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992م.
- فضل، صلاح: علم الأسلوب، مبادئه وإجراءاته. دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1985.
- فضل، صلاح: مناهج النقد المعاصر. دار الآفاق، القاهرة، 1997.
- فضل، صلاح: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 1980م.

- قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال. دار المعارف- بيروت، الطبعة الثانية، 1408هـ1988م.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله: تأويل مشكل القرآن. شرحه ونشره: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط2، 1999.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي: نقد الشعر. تح: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، مصر، ط3، 1979م.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج قدامة بن جعفر البغدادي: نقد النثر. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985.
- القرطاجني، أبو الحسن حازم: منهاج البلغاء وسراج الأدباء. تح: محمد ابن الخواجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1981.
- القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن: الإيضاح في علوم البلاغة. شرح وتعليق وتنقيح حمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط3، 1988.
- القيرواني، ابن رشيق: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان- الناشر: دار الجيل، ط5، 1985م.
- الكردي، محمد عبد الرحمن: نظرات في البيان. مطبعة السعادة، 1980.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (-1094هـ): الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. ط2، قابلة على نسخة خطية واعده للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ-1993م.
- كوهن، جون: بنية اللغة الشعرية. ترجمة: محمد الوالي ومحمد العمري، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986م.

- المبرد، أبو العباس: الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1986م.
- المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب. تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1963.
- محمد، أحمد سعد: التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية.مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2000.
- المراغي، أحمد مصطفى. علوم البلاغة، دار القلم، بيروت، 1980.
- المسدي، عبد السلام: الأسلوبية والأسلوب. الدار العربية للكتاب، طرابلس، ط3، 1993.
- مشبال، محمد: مقولة النوع وموقع الرواية في النظرية الأدبية الحديثة. مجلة فصول مجلد 11 عدد 4، الهيئة المصرية للكتاب، شتاء 1993.
- مطلوب، أحمد: البلاغة عند الجاحظ. دار الحرية للطباعة، بغداد، 1983.
- مطلوب، أحمد: أساليب بلاغية. وكالة المطبوعات، الكويت، 1980/1979.
- مطلوب، أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها. العراق، المجمع العلمي العراقي، 1983.
- ابن المعتز، عبد الله: البديع. تح: إغناطيوس كراتشوفسكي، مكتبة المثنى، بغداد ، ط2، 1979م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب. مراجعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1999م.
- أبو موسى، محمد: خصائص التركيب، دراسة تحليلية لعلم المعاني. مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1980.
- ناجي، مجيد عبد الحميد: الأسس النفسية لأساليب البلاغة العربية. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 1984.

- ناصف، مصطفى: الصورة الأدبية، مكتبة مصر، القاهرة، 1958.
- ابن الناظم، محمد بن محمد: المصباح في المعاني والبيان والبديع. دار الكتب العلمية، بيروت، 2001.
- نعيمة، نديم: الفن والحياة "دراسات نقدية في الأدب الحديث". دار النهار، بيروت، 1983.
- نهر، هادي. اللسانيات الاجتماعية عند العرب. دار الأمل – اربد، الطبعة الأولى، 1998.
- النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب: نهاية الأرب في فنون الأدب. طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة، 1900.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري. شرح اللمحة البدرية. تحقيق: هادي نهر. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- هلال، محمد غنيمي: النقد الأدبي الحديث. دار العودة، بيروت، 1973.
- هنداوي، عبد الحميد أحمد يوسف: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية لصيغة الكلمة. المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2001.
- ابن الوراق، ابو حسين محمد بن عبد الله. علل النحو. تحقيق محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ – 2002م.
- ويلك، رينيه. واورين، أوستن: نظرية الأدب، ترجمة: محي الدين صبيحي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، دمشق، 1972م.
- ياقوت، محمود سليمان: علم الجمال اللغوي (المعنى والبيان والبديع). دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.
- يس، أحمد محمد. الانزياح بين النظريات الأسلوبية والنقد العربي القديم، رسالة ماجستير، مخطوطة جامعة حلب، 1995.

- ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل. قدم له ووضع هوامشه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العليمة – بيروت، الطبعة الأولى 1422هـ – 2001م.

The Phenomenon of Linguistic Deviation of the Poet Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri: Diwan of al-lzumeat "

(A Stylistic - Linguistic Study)

Abstract

The Phenomenon of Linguistic Deviation of the Poet Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri

Prepared By: Qusay Ababneh

upervised by: Prof. supervised by: prof Ibrahim Al-Saed

This study attempted to offer one of the most important factors in the literary language, which is the deviation and clarify this factor in the books of Arabic grammar, rhetoric and in the semantics books as well.

The aim of this study was to identify the phenomenon of linguistic deviation in al-lzumeat of Abu Ala Al-Maari, stand on its meaning and patterns, and disclose its linguistic and semantic secrets.

This study indicated that until now there has not been made a serious attempt to get an author that deals with the various modes of this phenomenon without being affected by other great books.

This study seeks to highlight the phenomenon by discovering its different patterns - the structural, morphological and semantic , highlight what has been said by the views and stand on the significance of each word according to its occurrence in the context and the cause behind this deviation. Hence the importance of this study lies in the attempt to identify the views in the deviation patterns and touch some of the rhetorical meanings and the semantic implications.

This study was divided into an introduction and three chapters. In the introduction, the researcher presented the idea of deviation in language and convention, and he clarified the views of Arab and Western linguists

regarding this phenomenon; then he displayed , in the latter chapters, the forms or patterns of linguistic deviation in the al-lzumeat of Ma'arri.

In the first chapter, the researcher discussed " The Linguistic Deviation of the Poet Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri", starting with introducing the phenomenon of deviation, where he studied the deviation of the abstract verb to the augmented, and the meanings of the increases; it was concluded that the single morphological mold might have multiple connotations, and that the context is the best standard in determining the augmented verb; the researcher also studied the deviation from the abstract name to the augmented name with displaying the positions of increases and the additional indications of this increase together with mentioning the poetic models of Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri . What follows is the discussion about the deviation phenomenon of singular ; it has been shown that the deviation of the singular may be either dual(Al-Muthanna), or plural. I have also demonstrated how to make the deviation of the dual and the plural with its three forms: masculine, feminine, and broken plural. The study attributed the reasons for the increase in the dual, the plural of both the masculine and the feminine with mentioning the poetic models of Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri.

Regarding the deviation of the masculine, the researcher studied the deviation from the masculine to the feminine; the importance of the context has appeared in determining the indication of the feminine because the morphological mold might be unable - sometimes – to indicate the real feminine; the researcher has added poetic models of Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri that serve the subject.

in the second chapterthe researcher dealt with the linguistic deviation of the Poet Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri beginning with presenting the phenomenon of advancing and delaying, and the views of the linguists with examples on the advancing and delaying in the poetry of Abi Al-Ala'a Al-

Ma'arri, and attaching it with another research with the title of deletion by presenting the views in this phenomenon together with the examples.

The researcher devoted the third chapter with the title "the Semantic deviation of the poet Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri ". The study was limited on two researches: the truth , the metaphor, and the turning (eltefat); the researcher displayed the views of linguists regarding the two phenomena together with the poetic models of Abi Al-Ala'a Al-Ma'arri .

The research ended with a conclusion containing the most important findings of this modest study.